مشير باسيل عون

أهؤلاء هم اللبنانيّون ؟

عوارضُ الاضطراب البنيويّ في الذات اللبنانيّة

دار سائر المشرق

A
320.9
A638a

مشير باسيل عون

أهؤلاء هم اللبنانيّون ؟

عوارضُ الاضطراب البنيويّ في الذات اللبنانيّة



سائر المشرق

© دار سائر المشرق
الطبعة الأولى 2016

جديدة المتن - نهر الموت
سنتر بايلايان - الطابق السابع
هاتف وفاكس: 01/900624
info@entire-east.com
www.entire-east.com

تصميم وتنفيذ: جوني كارليتش

ISBN 978-614-451-039-1

توطئة

محنة التطلّع إلى المثال اللبنانيّ

يعاتبك عاشقو الهويّة اللبنانيّة على واقعيّتك الصمّاء ويحثّونك على التطلّع إلى قمم المُثُل التي ينهض عليها لبنان في أبهى رسومه المتألّقة. فتحتار ويتنازعك ضربان من الشعور المربك. فإمّا الركوب المريح في مركب المثاليّات والإعراض عن انسدادات الواقع اللبنانيّ، وإمّا الالتصاق المرير بوقائع التاريخ اللبنانيّ وانعطاباته والانسلاخ عن مراقي الرجاء المتوهّجة بأجمل الوعود اللبنانيّة. في كلتا الحالتين يتدحرج الواقع اللبنانيّ كلّ يوم ويوغل في سقوطه الثقافيّ والسياسيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ.

الحقيقة أنّ لبنان ليس فعل إيمان دينيّ حتّى يشعر المرء بأنّ الركون إلى شيء من الرجاء الماورائيّ قد يُعينه على تجاوز عثرات الحياة اليوميّة. لبنان كيانٌ سياسيٌّ اجتماعيٌّ قانونيٌّ معتلٌّ، قبل أن يكون أنشودةً غنّاءة. وما اعتلالُه المزمن سوى الوجه القاتم لمآسي الآلاف من اللبنانيّين الذين يعانون الذلّ والإهانة والفقر والتشرّد والتهجير والتسلّط والاستغلال. فلا يجوز لواضعي القصائد اللبنانيّة أن يعزّوا الناس بالتأمّل السكونيّ في بهاء الدعوة اللبنانيّة، فيما الإنسان في لبنان والبيئة في لبنان ساقطان في التهلكة.

نشأ الكتاب هذا من معاناة التفكّر في المأساة اللبنانيّة المشتعلة منذ الحرب (١٩٧٥-١٩٩٠) والمتفاقمة في زمن استلاب الإرادة الوطنيّة (١٩٩٠-٢٠٠٥) والمنذرة بالانحلال الكيانيّ في زمن الضياع والتبعثر (٢٠٠٥ - ....). نصف قرن

من الإعضال البنيويّ يوشك أن يقذف بالوطن اللبنانيّ في مهلكة الانحطاط. والمحزن أنّ أغلب اللبنانيّين أمسَوا يستثقلون وطأة هذا الإعضال على عاتقهم ويتكرّهون كأس الانحطاط المرّة التي يستقيها أهلُ الاقتدار من مستنقعات الفساد الآسنة ويدورون بها على الأفراد والجماعات في كلّ حيّ وبلدة وقطاع. بيد أنّ هؤلاء اللبنانيّين أنفسهم لا يحرّكون ساكنًا ولا يلتئمون في محفل ثوريّ سليم النيّة لينفضوا عنهم مثل هذا الذلّ ومثل هذا العار. فلا عجب، والحال هذه، أن ينحدر لبنان إلى المرتبة الأدنى في مستوى تصنيف الأمم.

مُستندُ الكتاب التأمّلُ في أحوال الأمم الراقية نسبيًّا، تلك التي نضج فيها الوعيُ الاجتماعيُّ، فأفضى بها إلى احترام شرعة حقوق الإنسان، والاحتكام الطوعيّ إلى القوانين المقترنة بها. خلاصتُه أنّ اللبنانيّين أذعنوا لنوائب الدهر، فأضحوا كالأشلاء المتناثرة لا تجمعهم قضيّةٌ ساميةٌ، ولا تحرّكهم غايةٌ شريفةٌ. أمّا فرضيّته الأساسيّة، فالقول ببلوغ الاجتماع اللبنانيّ شفير التفكك والانحلال، حيث أمسى لزامًا على كلّ لبنانيّ أن يحزم أمره. فإمّا الرضوخ والقبول بالإلغاء الذاتيّ، وإمّا الانتفاض والتطوّع للإنقاذ في الدائرة الصغرى، فالدائرة الوسطى، فالكبرى.

هذا هو صميم الأزمة التي يتخبّط بها المجتمع اللبنانيّ، وحقيقتُها أنّ الزمن اللبنانيّ القديم قد استُنفد، وانتهت صلاحيّته، فدرس وولّى، وأنّ الزمن اللبنانيّ الجديد لم ينبثق حتّى الآن، وليس في مستطاع أحد أن ينبئ عن إمكان انبثاقه، وكيفيّات قدومه وخصائص انبساطه. قيل الكثيرُ في تعثّرات الاجتماع اللبنانيّ منذ ما قبل الحرب الأهليّة. غير أنّ هذه الأقوال غالبًا ما أسلكها أهلُ النقد في قوالب الأدب الشعريّ والمسرحيّ. إلّا أنّ ثمّة كوكبةً من الفلاسفة وعلماء الاجتماع وعلماء النفس وعلماء التربية وعلماء السياسة في لبنان تناولوا، كلٌّ في حقله المعرفيّ، أسقام المجتمع اللبنانيّ وعوارض اختلاله البنيويّ. لذلك ينسلك هذا الكتاب في مسلك هذه الأدبيّات الناقدة،

ويجتهد في تناول الأحوال اللبنانيّة، في عمق الخلل الذي يصيبها، فيسمّي الأمور بأسمائها الصحيحة، ويتحرّى عن الأسباب الدفينة في مسلك اللبنانيّين المربك، ويفتضح الاختلالات من غير تجريح أو تعنيف. ميزته أنّه ينبري لتسمية الأشياء بأسمائها المزعجة.

الأسلوب المعتمد هو أسلوب المعاينة التي تتناول جوهر المشاكل، من غير أن تُغرق في الاستقصاء الاجتماعيّ والنفسيّ والاقتصاديّ والجيوسياسيّ. واليقين أنّ الاستنتاجات المستخرجة، في كلّ باب على حدة، لها ما يؤيّدها في ميادين الاستقصاء هذه. أمّا المنهج الناظم لهذه المعاينات، فهو منهج الواقعيّة النقديّة التي تستوي في منزلة التوسّط بين طرفين. الطرف الأوّل هو طرف النقد اليساريّ الذي تناول الاجتماع اللبنانيّ في هشاشة بناه المختلّة، فعاين تواطؤ البورجوازيّة اللبنانيّة على ترسيخ الاقتران الفاسد بين العشائريّات اللبنانيّة والاقتدار الدينيّ الطائفيّ. أمّا الطرف الثاني، فهو طرف الامتداح اليمينيّ الذي اكتفى بإظهار البهاءات المتلألئة على مشهد التنوّع الطائفيّ اللبنانيّ الفريد في مجتمعات الشرق العربيّ، فاكتفى بالتنديد الظرفيّ بالتواءات الإدارة العابرة، وافترض في البنية الطائفيّة القدرةَ على التقويم الذاتيّ، والإصلاح الطوعيّ، والإغناء الروحيّ الأخلاقيّ. بين انتقاد العيوب البنيويّة وامتداح الجمالات الطائفيّة تنبري الواقعيّة النقديّة ترسم حدود التمايز، فتعيّن مواضعَ الخلل في تسويغ موضوعيّ يتجاوز فرضيّة الاستغلال الطبقيّ في التحليل اليساريّ، وفرضيّة الانعطاب الأخلاقيّ في التحليل اليمينيّ.

هي الواقعيّة النقديّة تعاين أسباب الإعضال في صميم قوامه الذاتيّ، لا في انتسابه إلى كتلة مرصوصة من التصوّرات الأيديولوجيّة، أو المسلّمات التاريخيّة، أو البديهيّات المتواترة. فإذا انتقد الكتابُ الطائفيّةَ على سبيل المثال، فلأنّ هذه التركيبة أفسدت المسلك اللبنانيّ الفرديّ والجماعيّ إفسادًا عظيمًا. أمّا القول بفوائد التنوّع الطائفيّ، فلا يؤيّده الفكرُ النقديّ إلّا إذا عاين إيجابيّاته الشاملة.

والحال أنّ هذه الطائفيّة، من بعد أن ضمنت للجماعات اللبنانيّة شيئًا من الديمومة التاريخيّة وقسطًا من الاشتراك في السلطة، عادت فأسقطت الاجتماع اللبنانيّ في آفات التصارع والاقتتال. وليس ينفع القول بفرضيّة التشويه اللبنانيّ لمبدإ الطائفيّة. فاللبنانيّون ليسوا ملائكة الله على الأرض. هم بشرٌ موسومون بانعطاب الجبلّة البشريّة. لذلك لا يجوز أن يُمتحنوا بنظام طائفيّ فيه ما فيه من عناصر التشنّج، وقابليّات الفساد وانعدام المحاسبة الفرديّة، ومخاطر تشويه العلاقات بين الأفراد المنتمين إلى طوائف مختلفة، ومظالم التمييز بين لبنانيّ من الصفّ الطائفيّ الأوّل ولبنانيّ من الصفّ الطائفيّ الثاني ولبنانيّ من الصفّ الطائفيّ الثالث. فلا يُعقل أن يُطلب من اللبنانيّين أن يتعقّلوا ويتسالموا، فيما نظامهم الطائفيّ مبتلى بهذا القدر من قابليّات المواجهة والمعانفة.

ربّ معترض يعترض على جذريّة النقد وسوداويّة التناول وتشاؤميّة المركب. هذا كلّه صحيحٌ في وجه من الوجوه. غير أنّي أسأل اللبنانيّين أن يقارنوا وضعيّتهم التاريخيّة الراهنة بوضعيّة المجتمعات الأخرى. أفلا يخجلون بما أفضت إليه الأحوالُ في تدبّر شؤون مدينتهم الإنسانيّة ؟ في هذا المقام لا ينفع التندّر بخلل ضارب في هذا البلد أو ذلك، أو باعتوار ناشب في هذا المجتمع أو ذاك، أو بفساد مطبق على هذا المتّحد أو ذاك. فليس من النزاهة الفكريّة استدعاء الانعطابيّة الكيانيّة في الناس لتسويغ التخلّف المتفاقم في المجتمع اللبنانيّ. في يقيني أنّ تعطّل الإرادة اللبنانيّة الجامعة في الإصلاح الحقيقيّ هو من أخطر الآفات الهدّامة التي باتت تتهدّد المجتمع اللبنانيّ بأسره. والأبعث على القلق أنّ اللبنانيّين الأصفياء، حين يجتمعون من مشارب شتّى، إنّما يُجمعون على رفض هذه الوضعيّة الفاسدة. بيد أنّهم لا يقوون على الإتيان بفعل تغييريّ منتج. فيدركون أنّهم في مواجهة قدر مشؤوم يهيمن على وعيهم وعلى إرادتهم. فالتواطؤ السرّيّ الناشب بين قوى الفساد في لبنان يمنع الأغلبيّة العظمى من اللبنانيّين عن تصوّر أيّ سبيل ممكن من سبُل النجاة.

لستُ من مصفّ الذين يجرّمون الطائفيّة وينعتونها بأبشع الأوصاف. فإنّي أعلم علم اليقين أنّ أصل الإعضال اللبنانيّ ليس في الطائفيّة، بل في طبيعة الاجتماع الساميّ المشرقيّ العربيّ الذي منه ينحدر الاجتماع اللبنانيّ في وجوه كثيرة. فالطائفيّة، حين يعتمدها أهلُ الاستنارة والرقيّ في سويسرا وبلجيكا وكندا، على اختلاف السياقات والقرائن، تهب المجتمعات الإنسانيّة القدرةَ على إثراء الوعي الفرديّ بتراثات الجماعات وتصوّراتها المتنوّعة. أمّا الطائفيّة التي يعتمدها أهلُ المشرق العربيّ، فإنّها خاضعةٌ لتوتّرات الوعي الدينيّ المذهبيّ، ولتشنّجات الفكر الأحديّ الاستئثاريّ، ولانعطابات المجتمعات العربيّة البنيويّة. هي الطائفيّة المبتلية بأسقام الوعي العربيّ تتهدّد الأفراد والجماعات، وتقذف بالجميع في لجّة الفساد والانحطاط.

من ثمّ، فإنّ الكتاب نشأ من التحسّر على كثرة المساوئ التي تضرب في بنية الاجتماع اللبنانيّ. غير أنّ ذلك لا يعني أنّ الاجتماع اللبنانيّ رديء البضاعة، مختلّ البنيان، عديم الرفعة. جلّ الأمر أنّ المساوئ التي تنتابه قد طغت طغيانًا، فظلّلت المحاسنَ التي يزدان بها. ولا يخفى على أحد أنّ التمييز بين مقادير المساوئ والمحاسن مسألةٌ معرفيّةٌ تذوّقيّةٌ تتقدّم على التحليل في أغلب الأحيان. فالناس، بحسب موضع الناظر ومنبته الفكريّ، يختلفون في معاينة تفوّق المساوئ على المحاسن، أو تفوّق المحاسن على المساوئ. أمّا الكتاب، فيرمي إلى التمييز بين المساوئ والمحاسن، فيُعنى حصرًا بترصّد المساوئ على أن تُستشفّ المحاسنُ من المقاصد الصالحة التي كان يمكن أن تستوطن المسلك اللبنانيّ قبل استفحال الفساد فيه. ولذلك يفترض النقدُ هذا أنّ في الاجتماع اللبنانيّ قابليّات لم تُنجز بعد من التطوّر الذاتيّ (potentialités inabouties) يحملها في أفق مستقبله الآتي إليه من محنة الضياع.

لا بدّ من الإشارة إلى أنّ قسمًا كبيرًا من موادّ الكتاب قد نُشر، ولاسيّما في جريدة النهار (الملحق) وجريدة السفير اللبنانيّتين. ولكنّي عدتُ فأكببتُ على

تنقيح هذه الموادّ، وأضفت إليها بضعةً من التوسّعات التي تفرضها الأحوال الطارئة. ثمّة قسمٌ آخر يُنشر للمرّة الأولى من على صفحات هذا الكتاب. أمّا القاسم المشترك الذي يربط جميع الموادّ بعضها ببعض، فهو تناولُ الواقع اللبنانيّ تناولاً نقديًّا من أجل استخراج أسباب الإعضال الديمقراطيّ الذي يوشك أن يقضي عليه. تتوزّع هذه الموادّ على محورين اثنين. المحور الأوّل يتناول حقول الاضطراب اللبنانيّ في الوجدان والسياسة والدين والاجتماع، فيما المحور الثاني يعالج تعثّر الديمقراطيّة البنيويّ في الوطن اللبنانيّ.

ولئلاّ ينقلب التحليلُ بحثًا أكاديميًّا تحتشد فيه الهوامشُ والإحـالاتُ والتعليقاتُ الجانبيّة، اكتفيتُ بالإفصاح الحرّ عن الخلاصات التي بلغتُ إليه في تأمّلاتيّ واستقصاءاتي، وأعرضتُ عمدًا عن المعالجة العلميّة البحتة التي تسوق الشواهد في مظانّها الأصليّة، وترصف الأدلّة في سياقاتها الفكريّة الأولى، وترتّب البراهين في دلالاتها الاستنتاجيّة المطّردة. ويقيني في هذا كلّه أنّ مثل هذا الموضوع يبيح لي الابتعاد عن المعالجة الفلسفيّة النظريّة التي أعتمدها عادةً في أغلب كتاباتي، ويُتيح لي التنعّم بهذا الاستثناء المعرفيّ المربك.

في معظم الحالات أكتفي بالوصف النقديّ. إلّا أنّ السؤال لا يلبث أن يظهر من وراء التحليل. فما مصير الاجتماع اللبنانيّ، وما المخرج الذي يمكن الركون إليه لتجاوز المحنة ؟ ثمّة طريق خلاص أستكشفها في الفصل الأخير الختاميّ من الكتاب، عنيتُ بها طريق العَلمانيّة الهنيّة التي تحرّر الأديان والمذاهب والطوائف من محنة الاستعلاء على الآخرين. إنّها، في وجيز العبارة، العَلمانيّة التي تصون الاختبار الإيمانيّ في نطاق الجوّانيّة الإنسانيّة الأصيلة، فتستلهم بضعةً من قيَمه الرفيعة الخليقة بإثراء المسلك الإنسانيّ الفرديّ. ولكنّها تعود فتتدبّر المعيّة الإنسانيّة بحسب مبادئ شرعة حقوق الإنسان، وبحسب أصول الإدارة الحصيفة التي تفرضها طبيعةُ الحقول الاجتماعيّة والثقافيّة والتربويّة والاقتصاديّة والسياسيّة. بيد أنّ اللبنانيّين لا يقبلون بها لأسباب شتّى، ليس

أقلّها خطرًا على وجودهم خضوعهم المريب لسلطان الأقدار. فاللبنانيّون حين يعجزون عن تسويغ عجزهم، يستنجدون الأقدار وينسبون إلى قوى التاريخ وقوى ما بعد التاريخ استبدادَ التحكّم بمصيرهم. ولكنّني أعود فأقول بأنّ اللبنانيّين قد جرّبوا جميع الطرق إلّا هذه الطريق، أعني بها طريق العَلمانيّة الهنيّة. ولست أعلم لم لا يجرّبونها. فهي أفضل من الحرب التي جرّبوها، ومن الطائفيّة التي جرّبوها، ومن الانعزاليّات التي جرّبوها، ومن السلفيّات التي جرّبوها. فما الذي يمنعهم من انتهاج هذه الطريق ؟ الجواب واضحٌ. هم اللبنانيّون أنفسهم مانعون لأنفسهم. أفهؤلاء هم اللبنانيّون ؟

الفصل الأوّل
التعثّر اللبنانيّ في حقوله المتداخلة

سألني أحدُ طلّاب الفلسفة في الجامعة اللبنانيّة أن أشرح له أسباب الإعضال في البنية اللبنانيّة. فابتسمتُ وقلتُ في نفسي إنّي كالطالب الذي يسألني أحار الحيرةَ كلَّها حين أنظر في طبيعة الاجتماع اللبنانيّ. فكلّ لبنانيّ يسأل الأقدار عن مغزى هذه التركيبة التي تستوطن أشدّ المتناقضات استثارةً للإحراج المنطقيّ الأبلغ، من بعد أن قيل الكثير في انتقاد هذه التركيبة وافتضاح معايبها واقتراح السبُل إلى تقويم اعوجاجاتها. ذلك أنّ جميع اللبنانيّين يعلمون حقّ العلم أنّ الخلل البنيويّ بات يذهب في بضاعتهم الوطنيّة وقوامهم الوجوديّ كلَّ مذهب، حتّى استقرّت شؤونهم الذاتيّة والجماعيّة ومعظمُها معبثٌ للسخافة ومرتعٌ للركاكة ومجلبٌ للتفاهة. هم يعلمون أنّهم في قعر الأقعار ولكنّهم، وفي هذا أعجب عجائبهم، يصرّون على ادّعاء الغلبة والفلاح في كلّ تدابير الوجود. ويبلغ بهم الغرور إلى استخراج الصالحات من مدافن القبور المتكلّسة، ولكأنّي بهم قد أتقنوا فنون التأويل التي تعاين في كلّ فساد ضربًا من البراعة المستحبّة، وفي كلّ ضلال سبيلاً من التسوية المحقّة، وفي كلّ ظلم تجلّيًا من تجلّيات العدالة الممكنة في قرائن النسبيّة التاريخيّة التي تكتنف كلّ حيّ. ولشدّة الإغراق في هذه الالتواءات التأويليّة، لا يملك الحكيمُ إلّا أن يعتصم بالنسك والصبر. لكنّه لا يلبث أن تستفزّه الانحرافاتُ، فيعود مُكرَهًا إلى الكتابة، وفي يقينه أنّه قد يصيب موطنًا أعمق من مواطن التعليل. وفي جميع الأحوال، لا بدّ من

البحث المستمرّ عن الأسباب الدفينة التي تعطّل في الذات اللبنانيّة قابليّاتها الإصلاحيّة. وقد يكون من أوضح الأساليب التحرّي عن العلل الخفيّة التي تصيب كلّ حقل من حقول التحقّق التاريخيّ للذات اللبنانيّة.

١. في الفكريّات

بين اللبنانيّين والفكر تواطؤٌ مستحكم منذ عتيق الأيّام. ويتجلّى هذا التواطؤ في وجوه شتّى. فاللبنانيّون، والحقّ يُقال، يهوَون الفكر ويفتخرون بما أبدعه بعضُ نجبائهم. بيد أنّهم لا يحبّون في فكر كبارهم سوى شهرة العظمة فيه. ومعنى ذلك أنّ اللبنانيّين يعشقون عظمةَ الفكر عند مفكّريهم الكبار، ولكنّهم يسترهبون مضامين الالتزام الفكريّ الذي يستنهضهم إليه هذا الفكر. ومع أنّ مفكّريهم الكبار القلائل يدركون أنّ الفكر في لبنان متواضعُ الإسهام في الفكر الكونيّ، إلّا أنّ اللبنانيّين يعظّمون هذا الفكر اللبنانيّ ويوغلون في الإطراء، من دون أن يربطوا إعجابهم بفعل ارتداد فكريّ ذاتيّ. وجلّ مبتغاهم أن يعظّموا ذواتهم بتعظيم عظمائهم الخارجين من بينهم. فهم يمجّدون فضائل الإبداع التي تحلّت بها أعمالُ جبران خليل جبران، ولكنّهم لا يجرأون على التخلّق بأخلاق الأصالة والصدق والشفّافية التي نادى بها هذا النبيّ اللبنانيّ الفذّ.

من وجوه التواطؤ بينهم وبين الفكر أنّهم يستغلّون الفكر استغلالاً مقيتًا، فيصادقونه حين يؤازرهم على الانتصار لقضيّة من قضايا مظلوميّتهم الوجوديّة، ويجانبونه حين يعاكسهم في تسويغ ضروب التسويات الماكرة التي يلجأون إليها للتفلّت من أكلاف المسؤوليّة الفرديّة، وواجبات الإنسان الكريم الأخلاق والمواطن الصالح. ومن أخطر ملابسات التواطؤ أنّ اللبنانيّين لا يكترثون لسلامة العمارة الفكريّة التي يستندون إليها في تدبير وجودهم الإنسانيّ، في جميع تجلّياته. فهم لا يواظبون على القراءة الفكريّة الراقية، ولا يتذوّقون المجالس الفكريّة الرفيعة، ولا يستبصرون بآراء أهل الاستنارة الفكريّة، بل

تراهم يتعجّلون كلَّ شيء حتى يظفروا بمبتغاهم من كلّ شيء. فإذا بهم في انفصام كيانيّ خطير يجهلون ما انعقدت عليه البناءاتُ الفكريّةُ التي ينتظم بها وجودُهم التاريخيّ، فيعبثون بالأصول والمبادئ والقيم الهادية، ويخلطون المواضيع بعضها ببعض، ويضعون المقدّمات في مقام النتائج والنتائج في مقام المقدّمات. وممّا يستثير الغضب أنّهم يخضعون خضوعًا أعمى لفتاوى بعض أهل الدين وأهل التنجيم والعرافة، ويستخفّون بآراء أهل الاختصاص الفكريّ اللامعين. وإذا ما اجتمع سياسيٌّ وفيلسوفٌ في مجلس واحد، أصغى الناسُ إلى آراء السياسيّ المبتسرة في الكون والإنسان والاجتماع والسياسة، وأعرضوا عن آراء الفيلسوف الصائبة. ودليلُهم في ذلك أنّ سلطة السياسيّ وحنكة دهائه في ميدان التزاحم السياسيّ تخوّلانه البتّ في مسائل الوجود كلّها.

أمّا الخطيئة العظمى التي يحمل إزرها اللبنانيّون في هذا التواطؤ، فيرتكبها صغارُ أهل الفكر فيهم، من الذين أصابوا نزرًا من العلم، فألفَوا أنفسَهم في مزاحمة آثمة لأصحاب الرؤى الفكريّة الطليعيّة. هؤلاء المتعدّون يدّعون المعرفة ادّعاءً، فيشوّهون صورة الفكر في وعي اللبنانيّين. ولشدّة ما يعتقدون أنّهم ممسكون بحقائق الكون، فيما هم في غفلة عن أصول التفكّر السليم، ينصّبون أنفسَهم رعاةً للمجتمع فيقيمون الحجّة الخطابيّة على ما فيه انتفاعٌ لهم ولذاتيّاتهم المضطربة. والحال أنّ من شروط التفكير السليم انفتاح العقل، وتواضع النفس، وعمق البصيرة، وصفاء القلب، ورحابة الأفق، وما إلى ذلك من خصال ينفرد به أصحابُ الموهبة الفكريّة السنيّة.

اليقين الهادي في هذه المسألة أنّ المفكّر الأصيل ينبغي أن تجتمع فيه شروطٌ موضوعيّةٌ ثلاثةٌ حتّى تستقيم فيه دعوةُ المبدع. الشرط الأوّل سعةُ الاطّلاع والإمساك بدقائق المسائل التي ينطوي عليها اختصاصُه في الحقل الفكريّ الذي يعمل فيه. والشرط الثاني قدرةٌ فائقةٌ على التعبير وتملّكٌ فريدٌ لأسرار اللغة وتطويعٌ ماهرٌ لطاقات الإفصاح البليغ. أمّا الشرط الثالث، فهو الفوز

بالتماع حدسيّ أصيل مبتكر لم يسبقه إليه أحدٌ من أهل اختصاصه. ومن ميزات هذا الالتماع الحدْسيّ أن يضبط تشنّجات الواقع الإنسانيّ وتمخّضاته في إصابة معرفيّة قلّ نظيرها. وبما أنّ مثل هذه الشروط لا تجتمع بيُسر في فرد واحد، فإنّ اللبنانيّين المشتغلين بالفكر ينبغي لهم أن يتّضعوا ويصبروا على العلم قبل أن ينادوا بفرادة بضاعتهم وتألّق إنتاجهم. وتبقى المساءلة الأخطر في معترك الفكريّات اللبنانيّة هي التي تستفسر الوعي اللبنانيّ عن أسباب استئناس اللبنانيّين بمثل هذا التواطؤ الرديء الذي يعطّل فيهم منعتَهم الكيانيّة واتّساق رؤيتهم وتماسك أفكارهم وأقوالهم وأفعالهم.

٢. في الوجدانيّات

يكابد اللبنانيّون في وجدانهم أقسى ألوان التنازع الكيانيّ. فهم محتارون في أمر هويّتهم، يشعرون بتضارب سحيق بين مساند إدراكاتهم الذاتيّة. ولذلك تراهم لا ينفكّون يسائلون أنفسَهم عن أصلب العناصر المنشئة لهويّتهم الذاتيّة. ومن جرّاء انفطار بنيتهم الاجتماعيّة على الرباط القبليّ، يستهلّون مراتب التثبّت من هويّتهم بالاستدلال على هويّة أسرتهم وعشيرتهم وقبيلتهم. ومنها يمضون إلى مذهبهم الدينيّ، ويعرّجون من بعد ذلك على حزبهم السياسيّ، ومنتداهم الانتفاعيّ الاقتصاديّ، ومؤتلفهم الاجتماعيّ الترفيهيّ، قبل أن يُفضوا مُكرَهين إلى موطنهم اللبنانيّ. وممّا لا شكّ فيه أنّ هذه الوساطات التفسيريّة للذات اللبنانيّة تعطّل فيها القدرة على الحكم السليم والمسلك القويم. وهي، في أفضل الأحوال، وساطاتٌ تستنفر الذات أيّما استنفار، حتّى تُرتّب لها على الدوام انتظامًا معقولاً يناسب أحوال الاختبار التي تتناوب على الفرد في لبنان. ومعنى ذلك أنّ اللبنانيّين يتلوّنون في هويّتهم بتلوّن الأوضاع التي تكتنفهم. ولكلِّ مقامٍ قولٌ في الهويّة. ولكثرة الأقوال في الهويّة، انقلب الوعي اللبنانيّ وعيًا متوعّكا مضطربًا مترجرجًا. فاللبنانيّ في الصباح ابنُ عشيرته، وفي الظهيرة

نصيرُ مذهبه، وفي العصر مؤيّدُ حزبه، وفي المساء رفيقُ منتداه، وفي غشاوة الليل خليلُ مؤتلفه. ولا تتحوّل هذه الولاءات كلّها، على تباين مقاديرها، إلى المنصهر اللبنانيّ إلّا في حالات الاستثناء التي توطّد قاعدة الهويّة الانتثاريّة.

غنيٌّ عن القول أنّ الجهد الجبّار الذي يبذله اللبنانيّون في التوفيق العسير بين هذه الولاءات يرهقهم إرهاقًا فيُفرغهم من طاقات حيّة يختزنها كيانُهم لتساعدهم في الأصل على التصدّي لمشاكل الوجود الأخرى. فاللبنانيّون، في عمق وجدانهم المتناثر، قد أفرغوا من طاقة النضال الوجوديّ قبل أن يناضلوا، وحُرموا من قدرة التفكير السليم قبل أن يفكّروا، وسُلبوا نعمة الالتزام الإنسانيّ القويم قبل أن يلتزموا. وحين يسأل المرءُ عن هذا الاضطراب الكيانيّ الذي يجتاح الوجدان اللبنانيّ الفرديّ والجماعيّ، لا بدّ له من الوقوف على أطلال هذه الهويّة المتبعثرة المتشتّتة المتفتّتة. وليس كالهويّة مرآة تتجلّى فيها عوارضُ الأسقام التي تنتاب الأمم والشعوب، في جميع حالاتها الفكريّة والروحيّة والاجتماعيّة والتربويّة. وإنّي لأستغرب كلَّ الاستغراب القولَ القائل بأنّ الهويّة اللبنانيّة فضيلتُها في محنتها، وأصالتُها في تنازعها، وفرادتُها في سيلان قوامها. عجيبٌ أمرُ هذا الوجدان اللبنانيّ الذي تحتشد فيه جميعُ هذه المتناقضات حتّى لتعطّل فيه قدرةَ الإدراك الذاتيّ السليم.

وعليه، فإنّ اللبنانيّين يختلفون في العمق على كلّ شيء، ويجتمعون في الظاهر على كلّ شيء. ومصيبتهم الأفظع أنّهم في وجدانهم الأعمق غير مستقرّين على شيء. ولذلك تراهم يهوَون التقيّة والتورية والتعمية ويحرزون فيها سبق النصر. فاللبنانيّ يؤاتي امرأته بلغة، وينادي أولاده بلغة، ويكالم زميله في المهنة بلغة، ويخاطب رئيسه الدينيّ بلغة، ويجامل رئيسه السياسيّ بلغة، ويجالس صديقه بلغة. ولكثرة اللغات التي يُتقنها، ولشدّة الاحترازات التي يعتصم بها، أضحى يفاتح ذاته عينها بلغة التمويه. وفي هذا أخطر أمراض الذات اللبنانيّة على الإطلاق. فاللبنانيّ بات يداهن « أناه » الأقرب إليه من حبل

الوريد. وفي يقينه أنّه يحمي نفسَه من نفسه. فإذا به يخون نفسَه بنفسه ويضع ذاتيّتَه كلّها في مهبّ العاصفة.

ومن أعراض الخلل البنيويّ في الوجدان اللبنانيّ أنّ اللبنانيّين حين تستفرد بهم طيّبون، أصفياء، مستقيمون في مكاشفتهم لانعطاب كيانهم ومعاناة وجودهم، صادقون في مسعاهم إلى عيش كريم صالح هنيّ. هم عينُهم، حين تصادفهم في مُصطرع الحياة اللبنانيّة السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والمهنيّة، ينقلبون وحوشًا مفترسة وذئابًا لئيمةً يتهالكون على الشرّ والأذيّة ويستبيحون المبادئ والقيم ويعيثون في الأرض اللبنانيّة إثمًا وفسادًا. وحجّتهم في هذا كلّه أنّ المنفسح اللبنانيّ العامّ معتركٌ لا هويّةَ له يُقبل إليه من لا هويّةَ لهم يبثّ فيه من سموم مساوئه ما لا هويّةَ له في مسرد الفظائع الإجراميّة للبشر. ومن ثمّ، فإنّ مَواطن الاعتلال تتّضح في صورة أجلى حين يربط المرءُ فساد المعترك اللبنانيّ العامّ بتناثر الهويّة اللبنانيّة الفرديّة والجماعيّة. ومع أنّ الشرّ أصلٌ في البنية البشريّة، مقامُه كمقام الخير في إغواء الحرّيّة الإنسانيّة، إلّا أنّ الشرّ اللبنانيّ له درجةٌ على الشرّ الأنثربولوجيّ الكونيّ، لأنّ اللبنانيّين مصابون بالتشظّي الكيانيّ في هويّاتهم. ولذلك غدوتُ أستغرب أهل الصلاح الذين ينادون اللبنانيّين إلى الصلاح والإصلاح والمصالحة، وقد فاتهم أنّ هذا كلّه لا يتأتّى لهم لأسباب لا صلة لها باستقامة النوايا. فأشَدّ اللبنانيّين اعتصامًا بالصلاح لا يقوى على معاندة التنازع الضارب في عمق هويّته. فإمّا أن ينكفئ إلى صومعة الاختلاء، وإمّا أن يصانع الناس في تسوياتهم السيّئة، ويقينه أنّه يواطئ أهون الشرور حتّى يظلّ على قيد الحياة في المعترك اللبنانيّ العامّ.

٣. في الدينيّات

يشاطر اللبنانيّون أهلَ الشرق الساميّين انفطارَ كيانهم الجوّانيّ على التديّن العفويّ. ولمثل هذا التديّن أسبابٌ أنتروبولوجيّة شتّى. واللبنانيّون، في معظمهم،

ما انفكّوا يختبرون الإيمان في صورته التقليديّة. ومع أنّهم بلغوا شأوًا عظيمًا في استدخال التقنيّات المعاصرة إلى حياتهم اليوميّة، غير أنّ الآلة المعاصرة لا تحمل إليهم تحديثًا في البنى الذهنيّة الدينيّة. ومن الملابسات التي تكتنف الدينيّات اللبنانيّة أنّ الذهنيّة اللبنانيّة انتقائيّةٌ في تديّنها. فاللبنانيّون يستنجدون الغيبَ والماورائيّات والسماويّات والإلهيّات، حين يكون للاستنجاد ضرورةٌ حياتيّةٌ لهم في الملمّات والشدائد والانسدادات الوجوديّة، ويُعرضون عن القيَم الدينيّة حين تُملي عليهم مصالحُهم مسلكًا يخالف المبادئ الإيمانيّة العليا. ولذلك كان اللبنانيّون متديّنين في مضايقِ شدائدهم، ملحدين في منفرجات أطماعهم. يتوسّلون تارةً بظاهر الدين حفاظًا على امتيازاتهم ومكاسبهم، ويتنكّرون تارةً لباطن الدين خوفًا من مساءلة ضميريّة ومراجعة كيانيّة واستنهاض وجوديّ.

من أغرب غرائب التديّن اللبنانيّ أنّ اللبنانيّين لا يجرأون على الإفصاح عن اختباراتهم الخاصّة في تطلّب معاني الوجود القصوى. ولشدّة ما تسترهبهم المواجهةُ القاتلة مع سلطة المؤسّسة الدينيّة، تراهم يواربون ويجانبون ويراوغون حتّى يفوزوا بما تُكسبهم إيّاه هويّةُ انتمائهم الطائفيّ من غير أن يُلزموا أنفسهم بأدنى درجات التخلّق الدينيّ. وتصيب هذه التقيّةُ أهلَ السياسة وأصحاب النفوذ الاقتصاديّ والاجتماعيّ في المجتمع اللبنانيّ. وإنّي على يقين من أنّ معظم أهل السياسة في لبنان إمّا ملحدون في قرارة أنفسهم، وإمّا صادقون في بحثهم عن اختبار شخصيّ حرّ للمعنى الروحيّ، وإمّا لاأدريّون لا يكترثون لمسائل الإيمان. بيد أنّهم، حين يقعون في موقع المسؤوليّة السياسيّة، ينصاعون كلُّهم لما تُمليه عليه انتماءاتُهم الطائفيّة صونًا للمواقع الطائفيّة التي يقيمون فيها بالتوارث العشيريّ أو بالسطوة الماليّة أو بالدهائيّة السياسيّة الماكرة.

وقد يستغرب المرء أشدّ الاستغراب حين يعاين رهطًا عظيمًا من المثقّفين والجامعيّين وأهل الأدب والقلم يقفون من الدين الموقف عينه، ولئن أعانتهم قريحتُم الأدبيّة على تجميل انكفائهم وتصويره في صورة التريّث الوجوديّ

القاهر. وفي ظنّي أنّ أغلب هؤلاء يحارون في كيفيّة التعبير عن خُلاصات اختباراتهم الإيمانيّة المنعتقة من قوالب الصياغة العقائديّة الرسميّة المعتمدة في الأنظومات الدينيّة. فإذا بهم إمّا في معاندة صريحة للتصوّرات الدينيّة السائدة، وإمّا في مسايرة لطيفة للمؤسّسة الدينيّة، حتّى يتّقوا مخاطر المشادّة العقيمة، وإمّا في انكفاء قاهر عن المباحثة الفكريّة، لاقتناعٍ يُبرّر لهم عبثَ التصدّي للذهنيّة الدينيّة الطائفيّة المهيمنة.

في جميع الأحوال، يسود في المجتمع اللبنانيّ ضربٌ من الانفصام المَرضيّ بين الفكر والقول والفعل في حقل الدينيّات. ومن أخطر النتائج السلبيّة التي يولّدها مثلُ هذا الانفصام أنّ المجتمع اللبنانيّ يفقد القدرة على تطوير اختباراته الإيمانيّة والارتقاء بها إلى مرتبة التعبير الصادق عن أعمق أعماق الحاجة الكيانيّة. وهذا كلّه يُفضي إلى انقسام المجتمع اللبنانيّ إلى طائفتَين متزاحمتَين. الطائفة الأولى، وهي الأكثريّة الغالبة، تجمع كلَّ المتديّنين الذين يعاينون في الدين مُنشئًا أساسيًّا لهويّتهم الإنسانيّة والاجتماعيّة والسياسيّة، فيعتصمون به في غير مساءلة ولا مراجعة، يعاينون في منعة عقيدته ضمانةً لمنعة هويّتهم وفي ثبات مؤسّسته سببًا لثبات وجودهم وفي صدارة سلطته صونًا لصدارة موقعهم السياسيّ. أمّا الطائفة الثانية، وهي الأقلّيّة الصامتة، فهي تضمّ جميع الذين يختبرون الإيمان في غير ما يختبره المتديّنون التقليديّون، ويسائلون معاني الوجود في غير ما يسائله أهلُ التسليم الإيمانيّ الوثوقيّ، ويبتنون لأنفسهم عمارةً من الفكر هي غير العمارة الدينيّة التي تناصرها المؤسّسةُ الدينيّة الرسميّة. ومن أغرب غرائب التركيبة اللبنانيّة أنّ ثمّة فريقًا ثالثًا لا يني يتأرجح بين هاتين الطائفتين، يواطئ الأولى حين يطمع في منصب أو في مكسب، ويؤانس الثانية حين يختلي بنفسه ويرفع عنه كلَّ قيد اجتماعيّ أو سياسيّ. هذا الفريق الثالث هو صاحب المسؤوليّة الأخطر في تقهقر المجتمع اللبنانيّ، إذ إنّه هو الذي يعطّل المسعى التاريخيّ التلقائيّ الذي يحرّك الشعوب ويوجّهها إلى تجاوز تناقضاتها والارتقاء بها إلى مرتبة الخُلاصات المتطوّرة الغنيّة.

هي هذه الفئة الثالثة من اللبنانيّين الذين يمارسون التقيّة الدينيّة، فلا يخدمون أهل الطائفة الأولى من المتديّنين التقليديّين إذا ما أرادوا أن يحثّوهم على الانعتاق المستنير من مأثورات مسالكهم الدينيّة والشعائريّة، ويضرّون أشدّ الضرر بمساعي أهل الطائفة الثانية من المجتهدين في ابتكار أنماط جديدة جريئة من الاختبار الإيمانيّ والتعبير الإيمانيّ والمسلك الإيمانيّ. ومن جرّاء هذا التلاعب الخطير، ينقلب المجتمع اللبنانيّ متصلّبًا في تديّنه المبدئيّ، متحلّلاً في مسلكه المصلحيّ، تعتريه آفاتُ الأصوليّات الدينيّة الفتّاكة ومفاسدُ المواطآت المنفعيّة الهدّامة. فلا هو بمجتمع تقليديّ أصوليّ، ولا هو بمجتمع حديث منفتح. إنّها الهجانة بعينها تسمه وسمًا بالغًا في عمق بنيته الدينيّة. فإذا نشأت حركةٌ دينيّة إصلاحيّةٌ، تصدّى لها فريقُ التأرجح المعنويّ في العلن صونًا لمصالحه الطائفيّة، وساندها في السرّ رعايةً لشيء من التماسك المنطقيّ الذي يظنّ فيه خيرًا لسلامة بنيته الداخليّة الذاتيّة. وممّا لا شكّ فيه أنّ السبب السوسيولوجيّ الأساسيّ في انعدام تطوّر الفكر الدينيّ في المجتمع اللبنانيّ هو استحالة المواجهة الصريحة بين الطائفتين. والاستحالة تولّدها تأرجحاتُ الفئة الثالثة من تجّار المساومة الوجوديّة البغيضة.

الجميع يعلم أنّ الدين في المجتمعات الإنسانيّة المعاصرة واقعٌ لصيق بتربة الاختبارات الثقافيّة والاجتماعيّة في أوسع انبساط لها. ولقد تهيّأ للمجتمعات الغربيّة أن تستخرج من صميم هذه الاختبارات تعابير جديدة للإيمان وصيغًا متطوّرة للتديّن ومسالك جريئة للممارسة. أمّا اللبنانيّون، فيُرعبهم التساؤلُ الجدّيّ الرصين في قضايا الإيمان ويُقلقهم التغييرُ في موروثات الطقوس وأعراف المعاملات. ومن ثمّ، يظلّ تديّنهم أشبه بحالة من التشنّج في الوعي والالتباس في الهويّة والاضطراب في الإقبال على تحدّيات الحياة المستجدّة. ومن بعد أن كانت الذهنيّة اللبنانيّة تقليديّةً في تديّنها على كثير من الطيبة والهناءة، أضحت في الزمن الحاضر تقليديّةً في تديّنها على كثير التشنّج والعدوانيّة. وعوضًا من

أن يحظى أهلُ الطائفة الثانية بالأيد المعنويّ الخالص، ينبري أصحاب المصالح الطائفيّة من أهل الفئة الثالثة المتأرجحة يعطّلون مساعي الإصلاح والتنوير في صميم الوعي الدينيّ اللبنانيّ.

٤. في السياسيّات

لا يستطيع المرء أن يتصوّر الوجود اللبنانيّ الفرديّ والجماعيّ من غير أن يربطه بالفعل السياسيّ. فالسياسيّات واللبنانيّات في قرانٍ وثيق، حتّى إنّ الوعي اللبنانيّ الفرديّ والجماعيّ لا يُقبِل إلى الوجود إلّا من نافذة الاعتبار السياسيّ. فاللبنانيّون مهووسون بالسياسة، يغازلونها ليلاً نهارًا ويسترضونها استرضاءَ العبد لسيّده. وما كان للّبنانيّين أن يبلغوا هذا المبلغ من الهوَس المَرَضيّ لولا المغانم العظمى التي استباحتها السياسيّاتُ اللبنانيّة حين انعقد لواؤها نصرةً لهذا الفريق أو ذاك. ولقد ثبت ورسخ في ذهن اللبنانيّين أنّ السياسة هي مفتاح السعادة في لبنان. ولن يثني اللبنانيّين عن هذا الانحراف إلّا هزّةٌ كيانيّة جارفةٌ تصدم وعيَهم المريض حتّى يستفيقوا من هذه الغيبوبة الوجوديّة.

فالواقع أنّ السواد الأعظم من اللبنانيّين يحلمون ليلاً نهارًا بالسياسة لأنّهم يعاينون فيها أقصى ما يستطيع المرء أن يحقّقه في معترك هذه الحياة. وحين أتحدّث عن السياسة في مفهومها اللبنانيّ، أعني بها في بسيط العبارة الوصول إلى السلطة والتنعّم بها والتأبّد فيها. هذه هي، لعمري، تجربة التجارب ومحنة المحن في الوعي اللبنانيّ المريض. فاللبنانيّ، في معظم تجلّياته، يعتقد اعتقادًا راسخًا أنّ وجوده التاريخيّ سليبُ المعنى والمغزى والنكهة ما لم يقرنه بفعل سلطويّ لا يتحقّق تحقّقًا كاملاً إلّا في السياسة. وحين أحاول أن أستفسر عن أسباب تولّه اللبنانيّ بالسلطة، أعود فأتذكّر محَن التاريخ المشرقيّ العربيّ الأليم، فأستحضر انعطابات المنعة الوجوديّة في القبائل والعشائر العربيّة وأتخيّل عبوريّة المقام الإنسانيّ وضآلة زاده الكيانيّ في مضرب الخيام الصحراويّة. واللبنانيّون ورثوا مرارة هذه العبوريّة

وأضافوا إليها اضطهادات السلطان الأجنبيّ والعربيّ منذ أقدم الأيّام. وكلّما مررتُ بصخور نهر الكلب وتأمّلتُ في لوحات الظافرين، أيقنتُ أنّ اللبنانيّ يهوى السلطة هوى العليل التائق إلى إكسير المنعة الكيانيّة الأضمن.

ومن ثمّ، فإنّ السياسيّات تهيمن هيمنةً مطلقة على جميع حقول الوجود في لبنان. فاللبنانيّ يهوى السلطة في المخدع وفي الأسرة وفي المهنة وفي المعبد وفي المعهد وفي الملعب وفي المقهى. وندر عندي أن ألتقي لبنانيًا لا تراوده أوهامٌ لاواعية في التسلّط. وقد بلغ الأمرُ باللبنانيّ إلى تشويه مراتب المعنى في الوجود. فأصبح نضالُه في هذه المعتركات لا تبرّره إلّا غايةٌ واحدةٌ، عنيتُ بها السلطة. ولذلك تراه يمارس السياسة حتّى في أشدّ الحقول مناقضةً للسياسة، كالفكر والدين والفنّ. فاللبنانيّ الناجح في الاقتصاد محرومٌ حتّى يلج عرين السياسة. واللبنانيّ اللامع في الفكر محرومٌ حتّى يحظى بمنصب في السياسة. واللبنانيّ المقتدر في الطبّ وفي المحاماة وفي الهندسة وفي إدارة البلديّة لا يهنأ له عيشٌ حتّى ينعم بشيء من السلطان السياسيّ. والغواية السياسيّة في لبنان متعاظمةُ الاشتعال. فما إن يحظى اللبنانيّ بمنصب المختار حتّى تستهويه رئاسة البلديّة، وما إن يُقذَف إلى رئاسة البلديّة حتّى يستطيب القائمقاميّة فالمحافظة فالنيابة فالوزارة فالرئاسة. وما إنْ يستقرّ على كرسيّ الرئاسة حتّى يحلم بالتأبّد فيها. وما إنّ يتأبّد فيها حتّى يطمع بسلطان مباشر على حزب سياسيّ واسع الانتشار. وما إنْ يفوز بهذا السلطان حتّى يشعر في أعمق أعماقه أنّه محرومٌ من السلطة حتّى يخرّ له الناسُ ساجدين. وعندئذ أسأل نفسيّ هل يكتفي اللبنانيّ بمثل هذا التأليه الشعبيّ أم أنّ جرثومة السلطة لن تبارحه حتّى يفوز بسبق الخلود الأوّل على الأرض.

هذه هي مأساة اللبنانيّ في السياسة. ولستُ أظنّ أنّي أبالغ حين أصف معظم اللبنانيّين بهذه العلّة الناشبة في صميم ذاتيّتهم. ولذلك يندر أن تصادف لبنانيًّا سعيدًا بما يُنجزه في تواضع عيشه من وئام في أسرته وإتقان في عمله

وانضباط في مسلكه ورقيّ في أخلاقه. أغلب اللبنانيّين يعتبرون أنّ هذا كلّه من هامشيّات التاريخ لأنّ التاريخ لا يذكر إلّا الظافرين، ولا يخلّد إلّا الأقوياء، ولا يمجّد إلّا الجبابرة. والحال أنّ الأمم المتحضّرة في الغرب أصبح الفردُ فيها يستعجل التقاعد حتّى يختلي بنفسه وينصرف إلى التأمّل في الطبيعة وفي سرّ الوجود، فيبتهج أيّما ابتهاج بسفر في سماء أو مطالعة في نصّ أو مفاتحة في فؤاد. أمّا اللبنانيّ، فينتفض ويغضب ويستذئب إذا ما اجترأ أحدُهم وذكّره بانتهاء خدمته وبلوغه سنّ التقاعد. وهو لا يفتأ يعارك ويعاند حتّى يحظى بفتات من سلطة في مكتب أو في مصنع أو في معهد.

أخطر محَن السياسيّات في الواقع اللبنانيّ أنّ اللبنانيّين يتوهّمون النفوذَ المطلق حين ينعمون بشيء من السلطة، وهم يدركون أفضل من سواهم أنّ السلطة في لبنان وفي مجتمعات العالم الثالث مَهانةٌ للكرامة الإنسانيّة لشدّة ما تبتلي الساعيَ إليها بضروب شتّى من الخضوع للسلطان الأعظم. فالأصغر خاضعٌ للأكبر في السياسيّات اللبنانيّة. وثمّة من هو أكبرُ حتّى دائرة القرار الكونيّ. فلا يتوهّمنّ أحدٌ في لبنان أنّه بمنأى عن التضحية بكرامته ومبادئه حين تُسوّل له نفسُه الضعيفة التنعّمَ بقسط من السلطة السياسيّة. ومع أنّ جميع اللبنانيّين يحاضرون، على بلاغة فائقة، في واقعيّات السياسة اللبنانيّة ومساوماتها القبيحة، فإنّهم، في سوادهم الأعظم، مستعدّون ليهبوا أثمن ما لديهم حتّى يبلغوا مرادهم. وقد تصل بهم المساومة إلى التنكّر لذواتهم حتّى إنّهم يفضّلون الإعراض عن ذاتهم الأصليّة من أجل الفوز بذات مستعبدة، وفي يقينهم أنّ الذات المستعبدة، حين تنعم بشيء من السلطة، أعذب وقعًا على الوعي الجوّانيّ من الذات الأصليّة المجرّدة من كلّ سلطان. وفي هذا، لعمري، أخطر انحرافات الوعي اللبنانيّ على الإطلاق.

من جرّاء هذا كلّه، ينعدم الإجماعُ على وجود لبنانيّ حرّ مستقلّ كريم. فاللبنانيّون الموبوؤون بجرثومة السلطة لا يَعنيهم الوطن اللبنانيّ على قدر ما

يَعنيهم تربُّعهم على عرش هذا الوطن. فكلّ الصيَغ التدبيريّة صالحةٌ ما دام العرش مصونًا للذات ولورثتها. ومن هذه الصيَغ التدبيريّة أن يحالف الوطنُ اللبنانيّ أخبث شياطين الأمم إفسادًا في الأرض وأن يواطئ أشدّ أنظمة الاقتصاد إهانةً للكرامة الإنسانيّة. وإذا ما ارتبك الوعي اللبنانيّ في بعض الأفراد، تجنّدت العقول الضعيفة لاستحضار النخبة المفكّرة إلى البلاط حتّى يستقيم في الظاهر منطقُ الذات المتسلّطة. وما أكره استجلاب المثقف إلى ديوان الزعيم في لبنان. فإذا كان الزعيم خاضعًا لنوازع التسلّط، فما من شيء يبرّر للمثقّف الأصيل أن يجالس الزعيم ويمالئه ويشيّع له صيتَ المحنّك العادل المستنير. غير أنّ المثقّفين في لبنان باتت تستهويهم هم أيضًا غوايةُ السلطة السياسيّة. فتراهم، في معظمهم، مسوقون عنوةً إلى دار المساومات.

هو واقع السياسيّات اللبنانيّة يشلّ في الوعي اللبنانيّ القدرة على الاضطلاع النيّر بمسؤوليّات القضايا اللبنانيّة الوجوديّة الشائكة، ومنها ترميم الإنسان اللبنانيّ المنهار وتدبير التنوّع اللبنانيّ المتفلّت واستصلاح البيئة اللبنانيّة الموبوءة وصون الذات اللبنانيّة السياديّة المستباحة. وما من عاقل متأمّل في الواقع اللبنانيّ يثق بقدرة هؤلاء اللبنانيّين على الاضطلاع بمثل هذه المسؤوليّات وهم على هذا القدر من السقم والاعتلال والانحراف في إدراكهم لأولويّات الوجود الإنسانيّ الرفيع. فلا نهوض للسياسيّات اللبنانيّة طالما استمرّ اللبنانيّون مرضى السلطة.

٥. في الاجتماعيّات

اللبنانيّون أشدّ الأقوام حرصًا على استقامة الظاهر. في اجتماعيّاتهم تغلب عليهم ذهنيّةُ المظهر الخارجيّ. فهم يخافون الخوفَ كلَّه من الكشف عن حقيقة بواطنهم. وتذهب بهم الخشية كلّ مذهب حتّى إنّهم يبتكرون أسماء جديدة لوصف وقائع حياتهم وصفًا لا يُفصح عن حقيقة الأمور في داخل جسمهم

ونفسيّتهم وأسرتهم وعشيرتهم ومكتبهم ومصنعهم وناديهم وحزبهم ووطنهم. فالمرض في الجسد توعّكٌ عابرٌ، والاضطراب في النفسيّة انزعاجٌ طارئ، والخلاف في الأسرة غيمةُ صيف، والانشقاق في العشيرة توترٌ في الأعصاب، والتنازع في المكتب سوء تفاهم إداريّ، والشلل في المصنع إرباكٌ خفيفٌ، والتراشق في النادي ضعفٌ في التواصل، والتعارك في الحزب تزاحمٌ ديمقراطيٌّ، والتنابذ في الوطن تشنُّجٌ خارجيُّ المنشإ. هذه المحسّنات اللفظيّة والمجمّلات الوصفيّة هي التي يُتقنها اللبنانيّ حتّى يحرّر نفسَه من قول الحقيقة، ومواجهة الحقيقة، والتداوي بالحقيقة. وإذا ما أردت أن تصيب الحقيقة في فهم الذات اللبنانيّة، فابحث عنها في ما تخفيه الاجتماعيّات اللبنانيّة من مواربات تُبطل كلّ مساعي الإصلاح الحقيقيّ.

وإذا ما عاين المرء عمقَ الاجتماعيّات اللبنانيّة أدرك أنّ اللبنانيّ يحرص الحرص كلَّه على نجاح الظاهر، ويُعرض الإعراضَ كلَّه عن سلامة الباطن، وكأنّي به يبتهج بالمكسب السريع الذي يجنيه من إتقان ظاهره، ويسترهب الثمن الغالي الذي ينبغي له أن يبذله حتّى يعتني اعتناءً لائقًا ببواطن ذاتيّته. ذلك أنّ تزيين الخارج أقلّ كلفةً في تصوّر اللبنانيّ من تدبّر الباطن. ومن ثمّ، كانت القيَم الغالبة في المجتمع اللبنانيّ هي التي يُستدلّ بها على إتقان الظاهر. فالإنسان الناجح في لبنان هو الذي يظهر في مظهر جميل، وينعم بنفوذ واسع وسلطان مديد، ويحرز في السياسيّات والاقتصاديّات نجاحًا باهرًا. أمّا الإنسان الفاشل، فهو الذي ينصرف إلى ذاته يهذّبها وإلى الآخرين يوادعهم ويصاحبهم ويؤازرهم في خفر وصدق وتواضع، متجرّدًا من مباهج الدنيا وزاهدًا في مطامع السلطان.

من أغرب الاجتماعيّات اللبنانيّة أنّ اللبنانيّ في حقل الذات يعتني بالظاهر ويُهمل الباطن، وفي الحقل العامّ يُهمل الخارج ويعتني بالداخل. ومن علامات هذا التناقض أنّ اللبنانيّ يعتني بنظافة بيته لأنّ البيت في منظور الحقل العامّ

هو في دائرة الداخل، ويُهمل نظافة الشارع والحيّ والمدينة، وهذه ميادين الحقل العامّ. ومن العلامات أيضًا أنّ اللبنانيّ يعتني بالإدارة النظيفة في مؤسّسته الاقتصاديّة والتربويّة لأنّ المؤسّسة هذه هي في منظور الحقل العامّ في دائرة الداخل، ويُهمل الإدارة النظيفة في مؤسّسات الدولة الاقتصاديّة والماليّة والإداريّة والتربويّة، وهذه كلُّها من ميادين الحقل العامّ. ولكم أعجب حين أعاين أهل السلطان السياسيّ في لبنان يستبيحون الحقل العامّ فيوظّفون فيه أفسد الناس المنضووين في حزبهم، ويرفضون رفضًا قاطعًا أن يقيموا على إدارة مؤسّساتهم الخاصّة إلّا من يتّصف بالكفاءة القصوى والنزاهة المطلقة. ومن بعد أن أضحت الجامعات في لبنان مصدرًا للرزق وموضعًا فاعلاً لتوطيد النفوذ السياسيّ، ابتنى أهل السلطان السياسيّ لأنفسهم صروحًا جامعيّة يضبطون فيها الإدارة والبرامج والتوظيف، وطفقوا يستبيحون الجامعة اللبنانيّة يخضعونها لمصالحهم وأهوائهم.

هو التناقض عينه بين الظاهر والباطن يستحوذ على الذهنيّة اللبنانيّة ويجعل التصرّف الاجتماعيّ خاضعًا لمعايير شديدة التعقيد في التمييز بين منفعة عامّة ومنفعة خاصّة. وبما أنّ اللبنانيّين لا يعتنون بدواخلهم الذاتيّة وبواطن نفسيّاتهم وصميميّات مشاعرهم، فإنّ انخراطهم في المعترك الاجتماعيّ يشوبه الكثير من الالتباس والتشوّه. ومن جرّاء مثل هذا الوضع الشاذّ، يعسر على اللبنانيّ أن يستصفي من قيم الوجود ما يلائم كرامته الفرديّة ورفعة كيانه الذاتيّ. فاللبنانيّ سريع التخلّي عن ذاته إرضاءً لمن هو أعلى شأنًا منه، وشديد التشبّث بعنفوانه محاربةً لمن هو أدنى مرتبةً منه. ومعنى ذلك أنّ مسائل الكرامة الفرديّة خاضعةٌ في الذهنيّة اللبنانيّة لموازين الضعف والقوّة. فاللبنانيّ لا يدافع عن كرامته إذا ما تبيّن له أنّ الدفاع عن الكرامة يمسّ بمقام وليّ أمره. فكرامتُه الفرديّة ليس لها قوامٌ ذاتيٌّ بمعزل عن كرامة وليّ الأمر من أصحاب السلطان العشائريّ والدينيّ والسياسيّ والماليّ.

حين يتحدّث اللبنانيّون عن شرعة حقوق الإنسان يسارعون إلى تلوينها باعتبارات العنفوان الذاتيّ والعزّة العيليّة والكرامة العشيريّة والمروءة الذكوريّة. وهذه كلُّها إسقاطاتٌ شرقيّةٌ ساميّةٌ عربيّةٌ لبنانيّةٌ توشك أن تُفرغ شرعة حقوق الإنسان من جدارتها الكونيّة الشاملة. وفي هذا السياق يدرك المرءُ جسامة التجاوزات التي يُبتلى بها القضاء اللبنانيّ حين يستفتيه اللبنانيّون في شؤون حقوق المرأة والطفل والمسنّ والمعوّق. وهؤلاء كلُّهم كائناتٌ مستضعفةٌ تستغلّهم الاجتماعيّاتُ اللبنانيّة استغلالاً يبرّره الاعوجاجُ الفاضح في خضوع شرعة حقوق الإنسان لالتواءات الذهنيّة اللبنانيّة وأسقامها البنيويّة المنبثقة من اختلال الرباط السليم بين الظاهر والباطن.

عاد الطالب الجامعيّ إليّ يسترحمني أن أقف عند هذا الحدّ من الوصف، وفي ذهنه أنّي أبالغ في تشخيص المرض اللبنانيّ. ولكنّي سألته أن يراقب حركة اللبنانيّ في حياته اليوميّة، ويترصّد أفعاله وردود أفعاله حين يقود سيّارته وينجز عمله ويخاطب الناس حتّى يدرك كم هو مجروحٌ ومتألّم ومتبرمٌ بحاله. أفيُعقل أن يكون اللبنانيّون على هذا السوء ؟ لو لم يكونوا على هذا السوء لما انحدر لبنان إلى هذا الدرك. يكفي أن يخرج فيهم عشرةٌ بالمئة من الصالحين المقتدرين في الفكريّات والوجدانيّات والدينيّات والسياسيّات والاجتماعيّات حتّى لا يُرمى الوطنُ اللبنانيّ بلعنة التفاهة والابتذال. ولكنّي ما زلتُ أبحث عن هذه القلّة النادرة الفاعلة.

الفصل الثاني
انعدام الإحساس في الوجدان اللبنانيّ

أراد الطالبُ الجامعيّ أن يستفسرني عن دقائق التحليل الذي أظهرتُ فيه ما سترته الأيّامُ من معاثر الذات اللبنانيّة المضطربة. فأجبته قائلًا له إنّ الحديث عن الذات اللبنانيّة عاد لا ينتظم في ناموس ولا يخضع لمعيار ولا ينضبط في سياق. فالجميع يتحدّثون عن الذات اللبنانيّة، وفي حديثهم يتهيّأ لهم أنّهم قابضون على عمق التأزّم وأصل المشكلة وجوهر العلّة. وإنّي لستُ من الذين يستحسنون الكتابةَ في مواضيع لا تنضبط انضباطًا معرفيًّا صارمًا ولا تخضع لأصول الخطاب العقلانيّ المتطلّب المتشدّد. غير أنّ جوابي هذا لم يُقنعه، فألحّ إلحاحًا عظيمًا، وحجّته في ذلك أنّ الاجتهاد في هذا الحقل لا تكافئه الإصابةُ المعرفيّة على قدر ما تُسوّغه ضروراتُ الإفصاح عن موقف فكريّ واضح حازم يقفه المفكّرُ الملتزمُ من وقائع الوجود اللبنانيّ وأحداثه وتقلّباته وتمخّضاته. فرضيتُ وأقبلتُ أقلّب النظر في كلّ حقل على حدة (الوجدانيّات، الفكريّات، الدينيّات، السياسيّات، الاجتماعيّات)، علّني أفوز بتصوّر أوضح لما يَعتمل في هذه الحقول من توتّر كيانيّ يكشف للّبنانيّين ما توارى عن نظرهم من حقائق وجودهم التاريخيّ المتعثّر.

وكان لا بدّ من استهلال النظر في الموضع الأبعد انكفاءً والأعمق غورًا والأعسر منالاً، عنيتُ به الوجدانيّات اللبنانيّة. والحقيقة أنّ الوجدان هو الموضع الذي فيه يُحسّ الإنسانُ بنفسه وبحقيقة أفكاره وأقواله وأفعاله. ومن أغرب

غرائب الدنيا أنّ اللبنانيّ عاد لا يُحسّ شيئًا في وجدانه، ولكأنّه أراد لهذا الوجدان أن يتعطّل، أو ارتضى تعطُّلَه على وجه الإكراه. والمعلوم أنّ مصيبة المصائب تكمن في تعطّل الوجدان الذاتيّ. فاللبنانيّون ذاقوا في التاريخ القريب والبعيد الأمرّين من أنفسهم ومن الآخرين، فأحسّوا بتلوّعات كيانهم إحساسًا حادًّا بلغ بهم إلى حدود انعدام الإحساس. فإذا بوجدانهم اللبنانيّ يتعطّل ترأفًا بهم وبقدرتهم على الإحساس الإضافيّ. وحين يَفقد الإنسانُ إحساسَه، يفقد صلتَه بالذات وبالآخرين وبالعالم. ولذلك غدا اللبنانيّون يهيمون على وجههم، لا يعرفون أيّ منقلب سينقلبون في هجمة الدهر العربيّ عليهم.

١. الوجدان اللبنانيّ المتعطّل

بيد أنّ تعطُّل الوجدان اللبنانيّ لا يعني أنّ ما استقرّ فيه من مغالط ومساوئ وانحرافات تَعطّل وسَقط. في ظنّي أنّ تعطُّل الوجدان اللبنانيّ أتاح لهذه الالتواءات أن تتكاثر وتضرب خبط عشواء في الذات اللبنانيّة المضطربة. ذلك أنّ التعطّل أصاب قدرةَ الإحساس، لا مَنازعَ الانحراف والالتواء. فالإحساس في الوجدان، حين ينشط ويزدهر، يُتيح للإنسان أن يُشرف ويراقب ويميّز وينقّي ويحكم ويفصل. أمّا اللبنانيّون، فآثروا لوجدانهم أن تستوطنه جميعُ ضروب التصوّرات والاقتناعات والأفكار. فلا عجب، من ثمّ، أن يتساكن في الوجدان اللبنانيّ الشيءُ ونقيضُه، والأبيضُ والأسودُ، والحقيقةُ والضلالُ، والصدقُ والكذبُ. ذلك أنّ انعدام الإحساس يُعدم القدرةَ على التمييز. وانعدام القدرة على التمييز يجعل اللبنانيّين يعجزون عن الحكم الصائب على القضايا الثقافيّة والاجتماعيّة والدينيّة والوطنيّة والسياسيّة.

اتّقاءً لإرباكات الوعي المتطلّب، يحيا اللبنانيّون في تخدّر ارتضائيّ لوجدانهم يريحون به أنفسَهم من مشقّات التفكّر الرصين، والتخيّر الملتزم، والتدبّر الفاعل. ويشتدّ تخدّرُهم على مقدار اشتداد العُسر في القضايا التي يجابهون

تحدّياتها الصارخة. فيؤثِرون، والحال هذه، أن تتواطأ جميعُ الوجوه والجوانب والمناحي والهيئات على القضيّة الواحدة حتّى تُفسدها وتنزع عنها طاقات التطلّب، وسماتِ الصدق، ودلائلَ النزوع إلى الحقّ. فإذا بالوجدان المعطَّل المتخدِّر يرتضي في القضيّة الواحدة أن يُقال فيها كلُّ أصناف القول. والأمثلة على ذلك لا تُحصى. في السياسة، يعتبر اللبنانيّون أنّ الولاء للخارج مستقبَحٌ في وجوه ومستحسنٌ في وجوه. فإذا بوجدانهم، في استئناسه بشيء من الانفطار الطبيعيّ على الخنوع، قابلٌ لمبدإ الولاء الخارجيّ خاضعٌ لأحكامه. والحقيقة أنّ الولاء للخارج مهلكةُ المهالك في الأوطان المستقيمة البنيان. في الثقافة، يظنّ اللبنانيّون أنّ التسقّط السريع للمعلومات يُكسبهم القدرةَ على فهم الواقع، ولكنّهم يعلمون أنّ العلم لا يُكتسَب بالاستعارات المشبوهة والاختزالات المشوّهة. فإذا بوجدانهم قانعٌ بسياسة التعجّل الثقافيّ العقيم، راغبٌ في تألّق فكريّ ظاهريّ مريب. والحقيقة أنّ الفكر الأصيل مجاهدةٌ صابرةٌ وغوصٌ وتبصّرٌ وتدبّرٌ وابتكار. في الدين، يعتقد اللبنانيّون أنّ الطائفيّة مفيدةٌ في جوانب ومضرّةٌ في جوانب أخرى. فإذا بوجدانهم قابلٌ للنظام الطائفيّ خاضعٌ لضروراته. والحقيقة أنّ الدين إيمانٌ في القلب وصفاءٌ في النيّة وصدقٌ في المعاملات. في الاجتماع، يرتأي اللبنانيّون أنّ في الفساد منافع للانتصار على معاكسات الدهر، ومساوئ تضرب مسرى الانتظام العامّ في المجتمع. فإذا بوجدانهم قابلٌ لمبدإ الاحتيال والتلاعب، مستسلمٌ لإغراءاته. والحقيقة أنّ الاجتماع الإنسانيّ السليم إنّما يقوم على سلامة الضمير الذاتيّ ومبادئ شرعة حقوق الإنسان وعدالة التشريع.

لا ريب في أنّ هذه الأمثلة وغيرها تشوِّه الوجدان اللبنانيّ أيّما تشويه فتجعله، على غفلة منه، وجدان المساومة ووجدان توقيف الأحكام حيث تَسقط منه القدرةُ على التمييز الحصيف بين الحقّ والباطل. فالأمر حقٌّ حين تشاء الأحوالُ ذلك أو حين يُضطرّ اللبنانيُّ إلى الخضوع لمشيئة المقتدرين،

والأمر عينُه باطلٌ إذا تغيّرت الأحوالُ التي أرادت له أن يكون حقًّا أو إذا شاء المقتدرون له أن يكون باطلاً. وهذا كلّه إنّما يدلّ على أنّ اللبنانيّين انكفأوا عن وجدانهم واستقالوا من مسؤوليّة الإحساس. ولذلك لا يصعب على المتأمّل في الواقع اللبنانيّ أن يعاين مبلغَ التخدّر والتواطؤ والخنوع في مسلك اللبنانيّين. وتتفاقم هذه الحالةُ الانكفائيّة حتّى تُبطل في الإنسان اللبنانيّ كلَّ رغبة في الرغبة. فاللبنانيّون زاهدون في الرغبة، لا لأنّهم بلغوا مقام الرقيّ الروحيّ الصوفيّ الأعلى، بل لأنّهم أيقنوا أنّ انعدام الرغبة في الأمر السويّ القويم أقلّ إيلامًا من خيبة الرغبة في البلوغ إلى المقاصد الصالحة. فالرغبة المنعدمة أيسرُ على اللبنانيّ المتلوّع من الرغبة المحبَطة.

٢. تضخّم الأنا في الوجدان اللبنانيّ

التعطّل هو إذًا السمة الأولى التي تَسِم الوجدان اللبنانيّ، فتجعله يفقد الرغبة في الإحساس والرغبة في التمييز والرغبة في الحكم. أمّا السمة الثانية، فهي تضخّم الأنا المَرَضيّ الذاتيّ والجماعيّ. فالوجدان اللبنانيّ هو وجدان الأنا المتضخّمة المتجاوزة لذاتها والمتعدّية على حدود ذات الآخرين. ومن عوارض هذا التضخّم أنّ الوجدان اللبنانيّ، حين تنعدم فيه الرغبةُ في الإحساس والتفكّر والتمييز والحكم، يلجأ من غير أن يدري إلى التعزية النفسيّة الوحيدة الباقية، عنيتُ بها مؤاتاة الأنا التي ينطوي عليها كيانُه الباطنيّ. فيُكبّ عليها يلاطفها ويحسّنها ويجمّلها ويضرب حولها طوقًا من المنعة الصلبة. وقد يعجب المرءُ من هذا التناقض الحادّ بين انكفاء الوجدان وتضخّم الأنا. إلّا أنّ المتبصّر المتحرّي عن أسباب هذا التضخّم يدرك أنّ الوجدان الإنسانيّ لا ينطفئ انطفاءً مطلقًا، بل يداور خيبات الدهر ويتحايل على معاكساته، فيتقهقر في موضع وينقضّ في موضع آخر. أمّا الموضع الذي يتقهقر فيه، فهو الموضع الذي ينتابهُ فيه أعظمُ قدر من الإخفاق والخيبة واليأس. أمّا الموضع الذي ينقضّ فيه، فهو

الموضع الذي يرجو فيه شيئًا من الظفر والفلاح. وفي جميع الأحوال، يتّضح للجميع أنّ الوجدان اللبنانيّ غايةٌ في الالتباس والتعقيد والتناثر.

وممّا لا جدال فيه أنّ تضخّم الأنا في الوجدان اللبنانيّ هو الذي يساعد اللبنانيّين على الاستمرار في الوجود المعنويّ التاريخيّ. غير أنّ هذا الاستمرار له تبعاتٌ وأكلافٌ باهظةٌ. وما اضطراب الأحوال بين اللبنانيّين سوى النتيجة الحتميّة لمثل هذا التضخّم بين الذوات اللبنانيّة. وليس من قبيل الصدف أن يصف اللبنانيّون، في كلامهم اليوميّ المتداول، أهلَ السلطان والاقتدار بذوات القوم. والعبارة المحكيّة تدلّ على أنّ ذات هؤلاء المتسيّدين المستبدّين قد تضخّمت تضخّمًا أفضى بها إلى انتزاع الاعتراف بتضخّمها كواقع له ما يسوّغه في الاجتماع اللبنانيّ. وبما أنّ النفوس نزّاعةٌ إلى الظهور، على غير ما استقرّ في باطنها من أحوال، فإنّ تضخّم الأنا اللبنانيّة يصاحبه قدرٌ عظيم من الاحتيال على الذات عينها. فاللبنانيّون ماهرون في تضليل وعيهم الذاتيّ قبل الإقدام على تضليل وعي الآخرين. ومعنى هذا القول أنّهم يتوهّمون في أنفسهم خصالاً وفضائل وخصائص، وقدرات وطاقات وإمكانات، ومقامات وكرامات وانفراديّات، فيجعلونها ملاصقةً لكيانهم الظاهر ويفرضون على أتباعهم من ضعفاء النفوس الاعتراف بها. وهو اعترافٌ لا يصعب على اللبنانيّين الإقبال إليه من بعد أن أُفرغ وجدانهُم من قوامه ومضمونه واستقلاله ومسؤوليّته.

أمّا المضامين السامية التي يحلو للوجدان اللبنانيّ أن ينسبها إلى الأنا المتضخّمة، فيمكننا أن نكتشف ملامحها الأولى في ما انطوى عليه هذا الوجدان من عقد نفسيّة مكتومة. ومن أغرب الغرائب أنّ اللبنانيّين ينسبون إلى الأنا الوهميّة المتضخّمة كلَّ ما فاتهم البلوغُ إليه في الأنا الواقعيّة الحقيقيّة. ولكأنّي بهم يعزّون أنفسهم مرّةً أخرى حين لا يتخلّون عن المُثل العليا والمبادئ السامية والقيم الشريفة. فيجعلونها كلّها مجتمعةً ومتحقّقةً

فيهم على نحو يخالف أبسط معاينات المسلك الخارجيّ. فالوجدان اللبنانيّ يسترهب الحكم الواقعيّ ويستعذب التفخيم والتعظيم والإطناب في المدح. فإذا به يسوّغ للذات أبشع ضروب التصرّف الإنسانيّ في معترك النضال الحياتيّ اليوميّ، وينحت في الوقت عينه للأنا المتضخّمة أجمل صفات الرقيّ والرفعة. ويندر من بين اللبنانيّين من يرتضي أن ينعته الناسُ بالفساد والانحلال الأخلاقيّ، ولئن كانت أقواله وأعماله كلّها مجبولةً بالرذالة والدناءة والإسفاف.

من جرّاء هذا التباين بين الفضائل المنسوبة وهمًا إلى الذات، والرذائل الناشبة فعلاً في واقع الحياة والمسلك والتصرّف، يُستنفَر الوجدانُ اللبنانيّ استنفارًا هائلًا حين يتناوله الآخرون بالنقد ويستنهضونه إلى الإصلاح. فالنقد مستكرهٌ لدى اللبنانيّين لأنّه يفضح انحرافات الأنا المتضخّمة وينزع عن الذات الفضائلَ الوهميّة التي ألصقتها بالأنا ضروراتُ التعزّي المنبثقة من حاجة الوجدان اللبنانيّ إلى الاستمرار في الوجود. وغالبًا ما يجرّ النقدُ على اللبنانيّين ويلات المعانفة الكلاميّة والجسديّة. والسبب في ذلك كلّه أنّ الوجدان اللبنانيّ يوصد الأبواب أمام النقد في الحقلَين الأكثر تأثيرًا في كيانه، عنيتُ بهما حقلَ التوهّم الذي تنبت فيه جميعُ الفضائل السامية المنسوبة إلى الأنا، وحقلَ الانحرافات والالتواءات والمفاسد التي يرتكبها اللبنانيُّ في معترك وجوده اليوميّ. فالوجدان اللبنانيّ يرفض النقد في مستوى الصورة المثاليّة التي ينحتها للأنا المتضخّمة، وحجّته في ذلك أنّ المُثل عصيّةٌ على النقد. ويرفض النقد في مستوى المسلك المنحرف، وحجّته في ذلك أنّه يُنكر واقع الانحراف ولا يتأوّله على ما يتأوّله الآخرون. فإذا بالانحراف في المسلك اللبنانيّ ضربٌ من ضروب البقاء على قيد الحياة، ولونٌ من ألوان الحكمة الحياتيّة العمليّة النافعة المجدية، وسبيلٌ من سُبل مواجهة عبثيّات التاريخ التي تمتدح المقتدر الظالم وترذل الوديع المظلوم.

٣. الوجدان اللبنانيّ الموارب

طالما أنّ اللبنانيّين يستكرهون النقد، فإنّ الحوار الذي ينشط بينهم إنّما هو حوار التورية والموارَبة والتقية. ذلك أنّ الحوار لا يستقيم إلّا بقبول مبدإ النقد وإسلاكه في الخلفيّات الناظمة للمعيّة اللبنانيّة. إلّا أنّ استقالة الوجدان اللبنانيّ وتعطّله واستقالته وتضخّم الأنا، كلّها محنٌ ناشبة في قعر الذات اللبنانيّة، تجرّ على اللبنانيّين اضطرابًا خطيرًا وتحوّلاً مقلقًا. فإذا بالسمة الثالثة هي سمة الموارَبة. فالوجدان اللبنانيّ هو الوجدان الموارب الذي لا يكتفي بالهروب من الواقع، بل يخادع الواقع والآخرين حتّى لا يُضطرّ إلى مواجهة الحقيقة. ومن خصائص الوجدان الموارب أنّه يتلوّن بتلوّنات الوقائع الطارئة، فيخضع لأحكامها عوضًا من أن يُخضعها لأحكامه. ومن أشدّ المسالك الوجدانيّة إظهارًا للموارَبة اعتمادُ مبدإ العزوف عن الحقيقة.

وممّا لا شكّ فيه أنّ العزوف عن الحقيقة مسلكٌ ثابتٌ في الذات اللبنانيّة. ولذلك أسبابٌ شتّى. منها، في المقام الأوّل، أنّ اللبنانيّين يشعرون باستثناء كيانيّ رساليّ قدَريّ فذّ يضعهم في قربى وصاليّة من الحقيقة. فالحقيقة هي التي تومئ إليهم هم دون غيرهم. والحقيقة هي التي تؤاتيهم هم دون سواهم. والحقيقة هي التي يستأثرون هم بأبهى تجلّياتها دون الآخرين. ومن جرّاء تضخّم الأنا في الوجدان اللبنانيّ، اقترنت الحقيقةُ بوهم الرسالة التي يعتقد اللبنانيّون أنّ القدر أناطها بهم. فإذا بهم يتعالون على كلّ ما يخالف حقيقتهم هذه. ذلك أنّ الشعور بالرسالة المصيريّة التي جعلوا الدهرَ يحمّلهم إيّاها، والتمايز الحادّ عن الآخرين والتعالي عليهم، يقلب الحقائقَ كلّها خاضعةً لما يتوهّمه اللبنانيّون ويدّعونه في الحقيقة الأصيلة. وفي هذا أبلغُ دليل على عزوف اللبنانيّين عن الحقيقة، لأنّ من يدّعي امتلاك الحقيقة إنّما يحيد عنها، ومن يتوهّم الاستئثار بها يفقد حتّى صدى نداءاتها المبثوثة في الكون.

ومن أسباب العزوف عن الحقيقة في الوجدان اللبنانيّ الموارب أنّ اللبنانيّين، إذ يختزلون في حدود الأرض اللبنانيّة وفي حدود الكيان اللبنانيّ وفي حدود الاختبار اللبنانيّ إمكانات الانكشاف الرحب للحقيقة، يُعفون أنفسَهم من مسؤوليّة الحقيقة بحثًا ومناصرةً وإنفاذًا وتحقيقًا. فلا هم يتّعظون بحقائق الآخرين، ولا هم ينتفعون بما استقرّ في اختبارهم اللبنانيّ من حقائق وأمثولات وتعاليم. والبرهان على عزوفهم عن الحقيقة جليٌّ للعيان. فالحقيقة التي يدّعون امتلاكها يُعرضون عنها لشدّة ما يدّعون الالتصاق بها والالتحام بمضمونها. فهم أصحاب الحقيقة أو قل مصاحبو الحقيقة. والصحبة في القاموس اللبنانيّ مرادفةٌ للملاطفة والمداهنة والمراوغة. فإذا كانت الحقيقةُ صاحبةَ اللبنانيّين، فإنّها في ورطة حقيقيّة لأنّ المصاحبين هؤلاء يدركون الصحبةَ مكسبًا ومنالاً ومنفعةً حتّى إنّهم قد يتباهون بما أفادوا الحقيقةَ من بعد أن أصبحت صاحبتَهم، عوضًا من أن يستنيروا بالحقيقة في روح التواضع الخفر والانفتاح المتبصّر. أمّا الحقيقة التي قد تتفتّح في اختبارات الآخرين، فإنّهم سيُعرضون أيضًا عنها لشدّة تولّعهم بحقيقتهم التي صاحبوها فاستصحبوها إلى حيث هم يريدون. فلا هم قائمون في حقيقتهم المصحوبة، ولا هم مقبلون إلى حقائق الآخرين. وفي هذا المسلك الوجدانيّ المتذبذب أخطر دلائل الموارَبة في الوجدان اللبنانيّ.

ومن أسباب العزوف عن الحقيقة في الوجدان اللبنانيّ الموارب أنّ اللبنانيّين، من بعد أن استقالوا من مسؤوليّة الإحساس في وجدانهم، عادوا لا يأبهون للحقيقة، سواءٌ تلك التي يصاحبونها أو تلك التي تروم أن تستصحبهم إلى حيث هي تريد. وحقيقة الحقائق في الوجدان اللبنانيّ أنّ اللبنانيّين مُعادون للحقيقة. في لاوعيهم الباطنيّ خطبٌ جليلٌ يُملي عليهم أنْ ما من حقيقة على وجه البسيطة، ولكأنّي بهم من سلالة الفلاسفة الشكّاكين الإغريق الذين يشكّون حتّى في شكّهم. بين اللبنانيّين والحقيقة عداءٌ مستحكمٌ يجعلهم في عمق وجدانهم أهلَ اللاحقيقة على الإطلاق. كلّ ما يكتنفهم يعتريه شيءٌ من

هذه اللاحقيقة المنتشرة كالعدم الساحق في ثنايا الوجود كلّه. ومن كثرة الشكّ اللبنانيّ، أضحى الوجدان اللبنانيّ ماثلاً أمام عرائه المطلق، لا يرغب في شيء ولا ينتظر شيئًا ولا يعوّل على شيء. والمثول أمام العراء يُبطل في الوجدان اللبنانيّ حتّى حالة العزوف. فاللبنانيّون لا يعزفون عن الحقيقة، لأنّ العزوف يفترض نسبةً ضئيلةً من إمكان انعقاد الحقيقة في واقع الأشياء والموجودات. والحال أنّ الوجدان اللبنانيّ عاد لا يفترض حتّى إمكان التئام مثل هذه النسبة في مجرى الأحداث.

بناءً عليه، لا بدّ للوجدان اللبنانيّ من المواربة. وهذا موقفٌ وجوديٌّ بنيويٌّ يصاحب اللبنانيّين منذ تفتّح وعيهم في مجتمعهم العيليّ والتربويّ والمدنيّ. فالأهل ينشّئون أولادهم على المواربة إمّا تلميحًا وإمّا تصريحًا. ذلك أنّ الطفل اللبنانيّ يعاين في مسلك أهله أعراضَ المواربة تُكرههم عليها وضعيّةُ الاجتماع اللبنانيّ المنحرفة السقيمة. هو يدرك أنّ أهله يواربون في كلّ شيء حتّى يبلغوا إلى مقاصدهم القصوى، وقد يكون من بين هذه المقاصد ما هو صالحٌ لإعالة الأسرة وضمان التعليم وتهيئة المستقبل. ومن بين هؤلاء مَن تبلغ بهم الجسارةُ حدودَ الإفصاح عن مبادئ المواربة، فإذا بهم يلقّنون أولادهم أساليبَ المواربة تلقينَ التصريح المباشر غير مكتفين بمسلك التلميح. والطفل عينه تدرّبه المؤسّسةُ التربويّة على المواربة في المدرسة أوّلاً، وفي الجامعة ثانيًا، من بعد أن يشبّ حيث يرسخ في وعيه أنّ الفاعليّة التاريخيّة الوحيدة هي في النجاح الذهنيّ التقنيّ، وأنّ مثل هذا النجاح هو القيمة العليا التي ينبغي أن تخضع لها جميعُ القيم الأخرى. ومن أشدّ علامات النجاح الذهنيّ التقنيّ القدرةُ على المواربة ومراوغة الواقع في حنكة الشاطر الداهية. وقد تتنوّع التسميات فيحلو لبعضهم أنّ يجمّل المواربة فيطلق عليها اسم السلاسة والليونة والتحذلق والتفنّن. غير أنّ الأمر الوحيد الذي يرسو في وجدان تلميذ المدرسة وطالب الجامعة أنّ الحقيقة لا يبلغ إليها الإنسانُ إلّا بالمواربة.

هذا ما يجنيه الطفل في المؤسّسة التربويّة الأولى (الأسرة)، واليافع في المؤسّسة التربويّة الثانية (المدرسة)، والشابّ في المؤسّسة التربويّة الثالثة (الجامعة). أمّا في المجتمع المدنيّ اللبنانيّ، فالبالغُ قد اكتملت لديه العدّةُ للانخراط الناجح في مجتمع المواربة الأمثل، عنيتُ به المجتمعَ اللبنانيّ. وقد يسأل المرء في روح النقد الماركسيّ البنيويّ التاريخيّ، أيّهما أسبق إلى الظهور والفاعليّة الوجدانُ اللبنانيّ الموارب أم الاجتماعُ اللبنانيّ الموارب ؟ والحال أنّ الطرفين مرتكبان على حدّ السواء. فانعطاب القوام الأصيل في الكيان اللبنانيّ هو الذي يولّد في الوجدان اللبنانيّ مثل هذه الحاجة الملحّة إلى المواربة. والوجدان اللبنانيّ الموارب هو الذي يستديم حالةَ الانعطاب في الكيان اللبنانيّ ويحرم الاجتماع اللبنانيّ من إمكانات الإصلاح البنيويّة.

٤. الوجدان اللبنانيّ المرجئ الهارب إلى الأمام

من جرّاء هذه المواربة طفق الوجدان اللبنانيّ يستعذب الإرجاء والهروب. وهاتان سمتان تطبعان حتّى التصرّف الوجوديّ للّبنانيّين. فاللبنانيّون هم بالفطرة من أهل المرجئة. يرجئون استحقاقات اليوم إلى الغد. ويترقّبون إقبال الحلّ إليهم من تواطؤ الأيّام الخفيّ عليهم. وقد يعذرهم المرءُ حين يعاين مبلغ الانحلال الذي أصاب اجتماعهم اللبنانيّ. فكلّ القطاعات والحقول والميادين والمضامير في الحياة اللبنانيّة اليوميّة قد اعتراها التحلّل ونخرها الفساد وشلّها العقم. فإذا باللبنانيّين باتوا يستعظمون واجبات النهوض وأكلاف الإصلاح وبذل التضحيات، فيؤثرون ترحيل القرارات إلى البعيد من الأزمنة، ويقينهم أنّ جسامة المسؤوليّات الملقاة على عاتقهم تنوء تحتها أعظمُ الأمم رقيًّا في الأرض.

ومن ثمّ، فالسبيل الأنسب الانحجابُ والإرجاءُ والترقّبُ. فهم في وضعيّة المتفرّج المترقّب في كلّ مجالات الحياة. يترقّبون استقامة الحال بين أعضاء الأسرة الواحدة، ويترقّبون اصطلاح الأمور بين أهل الحيّ الواحد، ويترقّبون

انتظام الأداء في المؤسّسة الحكوميّة المتعثّرة وفي الصرح التربويّ المتهالك وفي الدار الدينيّة المتصلّبة وفي الميدان السياسيّ السقيم. بيد أنّ أفظع المفاسد التي ينطوي عليها مثلُ هذا الترقّب أنّه ترقّبٌ لا يروم الإتيان بأيّ فعل، حتّى ولئن انعقدت في الأفق عواملُ الإسعاف والتهيئة للإقدام على الفعل. ذلك أنّ اللبنانيّين في حقيقة أمرهم أصبحوا يترقّبون الحلّ من خارج ذواتهم. في السياسة يرجئون كلَّ شيء حتّى يأتيهم الفرجُ من الباب العالي. في الدين يرحّلون كلَّ شيء ويسوِّفون في التزامات التوبة والتطهّر حتّى توافيهم المعجزةُ من لدن السماء. في الاجتماع يوقفون كلَّ تحرّك حتّى تباغتهم الصحوةُ من أهل التنبّؤ والتنجيم، وقد سطع نجمُهم على الشاشات اللبنانيّة في هذه الأيّام المظلمة. وهكذا دواليك في جميع حقول وجودهم التاريخيّ.

وممّا لا ريب فيه أنّ الوجدان المرجئ يستغيث استغاثة الهروب إلى الأمام. فإذا فاتحتَ اللبنانيَّ، وقد عُهد إليه في قسط من المسؤوليّة، في مفسدة إداريّة صغيرة عاجلك بالهروب إلى المفسدة الإداريّة الكبيرة. وإذا واجهتَ أهل الكبائر في لبنان بالمفسدة الإداريّة الكبيرة صعقوك بفساد الدولة اللبنانيّة كلِّها. وإذا وضعتَ أهل الدولة في نور الطهارة المسلكيّة العظمى، أردَوك يائسًا أمام فساد الدول الصغرى والكبرى، القريبة والبعيدة. وإذا عقدتَ العزم على مصارعة فساد الدول، أجهز عليك المنطقُ اللبنانيّ الهاربُ إلى الأمام باستحضار الفساد الكونيّ الشامل. وربّما لا يكتفي الوجدانُ اللبنانيّ بتجريم الكون، بل يدفعه منطقُ الهروب إلى اتّهام عالم الغيب الإلهيّ باستحداث هذا الكون التاريخيّ الفاسد. وفي جميع الأحوال، يستحيل عليك أن تحصل من اللبنانيّين على فعل إصلاحيّ عينيّ محلّيّ موضعيّ مباشر. فالفساد الأعلى يبرّر في نظرهم الفساد الأدنى. وفي هذا مهلكةُ المهالك. فلمَ الإصلاحُ والجميعُ مرتكبون ؟ ولمَ الإصلاح والبنى كلُّها مهترئة ؟ ولمَ الإصلاح والشرّ أظهرُ وأخبثُ وأشدُّ فتكًا بالضمائر ؟

لا غرابة من ثمّ أن يعجز اللبنانيّون عن مراجعة الذات النقديّة وفحص الضمير الإصلاحيّ. فلقد خرجوا من حروبهم العبثيّة وأزمنة الاحتلال المقيت، وها هم أولاء يعودون إليها ولم يفقهوا شيئًا من عبَر التاريخ. وليس ذكاؤهم هو الذي يمنعهم من المحاسبة الذاتيّة، بل هو الميل المَرَضيّ إلى الإرجاء اللصيق بوجدانهم الهارب إلى الأمام. وإذا كان الأمر على هذا النحو، فيستحيل على اللبنانيّين أن يتلاقوا ويتصالحوا لأنّهم في عمق وجدانهم لا ينتظرون شيئًا من ذواتهم ومن الآخرين ومن الوطن اللبنانيّ ومن المحيط الجيوسياسيّ الذي يكتنفهم. وبالرغم من كثرة اللقاءات والخطابات، واللبنانيّون بارعون فيها وفي التنعّم بها حتّى النشوة الذاتيّة، فالوجدان اللبنانيّ الجماعيّ ليس في حالة تصالح وتغافر وتسالم لأنّ الوجدانات الفرديّة والوجدانات الطائفيّة توارب وتراوغ وتُرجئ وتهرب إلى الأمام. ولقد ندر في اللبنانيّين مَن يجرؤ على الإفصاح عن حقيقة وجدانه خوفًا من أن يرشقه الآخرون بتهمة إضعاف الوجدان الذاتيّ. والأدهى أنّ اللبنانيّين يدركون في مصارحة الوجدان الذاتيّ والاعتراف بالضعف والخطأ دعوةً للانقضاض على هذا الوجدان التائب يستبيحونه ويستوطنون أرجاءه المشرَّعة ويقومون مقامه في الحلّ والربط. فويلٌ للوجدان الفرديّ الذي يجرؤ على الإقرار بانعطاباته البنيويّة وانتهاكاته الفكريّة وزلاّته الأخلاقيّة وتقصيراته المسلكيّة. ذلك أنّ الوجدانات الأخرى الهاربة من حقائقها وحقائق الواقع اللبنانيّ لا ترضى بأن ينفرد عنها وجدانٌ حرٌّ يدينها حين يدين هو نفسَه، ويفتضحها حين يفتضح هو نفسَه، ويزعزع كيانَها حين يزعزع هو كيانَه.

٥. الوجدان اللبنانيّ وجدانٌ صداميٌّ

أمّا السمة الخامسة والأخيرة التي تطبع الوجدان اللبنانيّ فهي سمة التصادم، سواءٌ بين الأفراد أو بين المجموعات أو بين الطوائف. وقد يستغرب المرءُ عزمَ الوجدان اللبنانيّ على مصادمة الآخرين في حين أنّه وجدانٌ متعطِّلٌ،

مواربٌ، مرجئٌ، هاربٌ إلى الأمام. والحقيقة أنّ هذا الوجدان مطبوعٌ بوضعيّة المواجهة الأصليّة بين الجماعات التي استوطنت هذه البقاع والسهول والجبال في أرض لبنان. وهي جماعاتٌ لا تتحدّد هويّتُها في ذاتها، بل في تمايزها عن الجماعات الأخرى. ولقد ورث الفردُ اللبنانيّ هذا النزوع إلى المواجهة. فأصبح وجدانُه وجدانًا صداميًّا لا يهنأ في ذاته، بل في مصارعته الآخرين. ولذلك ندر في اللبنانيّين مَن يعيّن هويّتَه بالاستناد إلى ما فيها من قوام ذاتيّ وعناصر خاصّة. ولذلك كان اللبنانيّون من أمهر من احترف المقارنة في مداركهم الذاتيّة. فالدار بهيّةٌ لأنّها تبزّ الدور الأخرى بهاءً. والمقتنى جميلٌ لأنّه يفوق مقتنى الآخرين جمالاً. والأولاد نابغون لأنّهم يفوقون الأولاد الآخرين نبوغًا. والحزب متألّقٌ لأنّه يفوق الأحزاب الأخرى تألّقًا. والطائفة ظافرةٌ في الدنيا وفي الآخرة لأنّها تفوق الطوائف الأخرى ظفرًا. وهكذا دواليك حتّى منتهى الأوصاف الذاتيّة والممتلكات الخاصّة والإنجازات الفريدة. فالذات اللبنانيّة لا تقارب ذاتها إلّا من طريق المقارنة. والمقارنة لا تستقيم على السويّة والمساواة، بل تجنح على الدوام إمّا إلى عقدة الاستكبار وإمّا إلى عقدة الاستصغار.

لا يغيب عن بال أحد في هذا السياق أنّ سبب التصادم بين الوجدانات اللبنانيّة إنّما يرتبط بانعدام الوحدة في إدراك القيَم اللبنانيّة الجامعة، الوطنيّة منها والثقافيّة والدينيّة والاجتماعيّة والسياسيّة. فما من رمز لبنانيّ جامع مانع يهيمن على الوجدانات اللبنانيّة، وما من مثال لبنانيّ أعلى يستقطبها استقطابًا، وما من تصوّر لبنانيّ أشمل يصهرها صهرًا، وما من بنية فكريّة ضابطة تستند إليها هذه الوجدانات في إدراكها لحقائق الكون والعالم والتاريخ، وفي معالجتها لطوارئ الأوضاع السياسيّة. فلكلّ وجدان لبنانيّ فرديّ رمزُه الطائفيّ ومثالُه وتصوّرُه وبنيتُه الفكريّة. غير أنّ هذا كلّه لا يؤيّده اللبنانيّون إلّا لمواجهة الآخرين. فالمضامين الطائفيّة التي تنطوي عليها الوجدانات اللبنانيّة لا يستثمرها اللبنانيّون في صميم ثرائها الذاتيّ، بل يستثمرونها في قدرتها الهدّامة

على مواجهة الآخرين. وحين لا يستثمر الإنسانُ محتويات وجدانه إلّا لمصادمة الآخرين، تكفّ هذه المحتويات عن الاضطلاع بوظيفتها الإيجابيّة البنّاءة في إنضاج الوعي الفرديّ، وتُصبح وسيلةً لإثبات الذات وإسقاط الآخرين. ولا غرابة، من ثمّ، أن تتصلّب هذه المضامين الطائفيّة التي تحتوي عليها الوجداناتُ اللبنانيّة وتنقلب مادّةً للتصارع والاحتراب. وما من مهمّة أشدّ خطرًا على سلامة الشخصيّة الفرديّة من المسّ بمضامين الوجدان واقتناعاته ومبادئه وأفكاره ومسلّماته حين تكفّ هذه كلّها عن الإسهام البنّاء في إنضاج الوعي وتطويره وتنقلب وسيلةً إيديولوجيّةً لمحاربة الآخرين وإخضاعهم. ولذلك يسارع اللبنانيّون إلى تقديس ضمّة من المضامين اللصيقة بوجدانهم يضعونها في مقام المطلق الأسمى. والويل لمَن يمسّ مثل هذه المضامين، وأغلبها من صنع مساومات التاريخ وانغلاق الأنانيّات الجماعيّة.

وبما أنّ الوجدان اللبنانيّ متعطّلٌ، متضخّمُ الأنا، مواربٌ، مرجئٌ، هاربٌ، فإنّ هذه المضامين التي يتكوّن منها الوجدانُ الفرديّ غالبًا ما يسهو عنها اللبنانيّون في مصطرع حياتهم اليوميّة. إلّا أنّها لا تلبث أن تستيقظ وتشرئبّ وتستشرس وتستذئب ما إنّ تستفزّها غيريّةُ الآخرين وتحدّياتُ مواجهتهم. والأمثلة على ذلك التصادم وفيرةٌ. فاللبنانيّ، على وجه العموم، جاهلٌ بلطائف المعاني اللاهوتيّة التي ينطوي عليها دينُه. ولكن حين يستفزّه اللبنانيّ الآخر يسارع إلى مضامين وجدانه الدينيّة يستفتيها استفتاء الجهل والتعصّب عن أفضل الحجج لمقارعة الدين الآخر. واللبنانيّ، على وجه العموم، مُهملٌ للفكر والمعرفة والثقافة يستكره القراءة والاستماع إلى الرصينين الحكماء من أهل العلم. ولكن حين تُغضبه نظريّةٌ حديثةٌ في أخلاقيّات الحياة وتدبّر مسائل الزواج والمثليّة والإخصاب الاصطناعيّ والموت الهنيّ والاستنساخ، يفطن لما ساقه له أساتذتُه في المدرسة وفي الجامعة، فيهرع إلى أشلاء هذه المعرفة المطويّة المتناثرة في قاع إدراكه يستخرج منها شتيتًا هجينًا من التصوّرات المبتورة،

والمعلومات المشوَّهة، والآراء الاعتباطيّة، يدفع بها عنه هجمةَ الفكر المستنير على مداركه.

أمّا الثابت في هذا كلّه، فهو سمة التصادم الجامح التي تمهر الوجدان اللبنانيّ مهرًا. فاللبنانيّون صداميّون منذ تفتّح وعيهم على وقائع الحياة ومشاكلها. يتلاقَون في منتديات الحياة السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة وهم مكبَّلون بسلاسل الأنا المتضخّمة الهاربة من مواجهة ذاتها. فإذا بمواجهة الآخرين خيرُ بديل عن مواجهة الذات. وبما أنّ اللبنانيّين لم يتعلّموا كيف يختلون بأنفسهم ويتناولون باطن وجودهم، ويتفحّصون مجرى تفاعلاتهم النفسيّة، ويدقّقون في بواعث أقوالهم وأفعالهم، فإنّ المخرج الوحيد لمثل هذا التعسّر في تناول الذات إنّما يكون في الهروب إلى الأمام ومهاجمة الآخرين. ومن البديهيّ أنّ مهاجمة الآخرين أيسرُ من مهاجمة الذات، وانتقاد الآخرين أسهلُ من انتقاد الذات، وتقويم الآخرين أمتعُ من تقويم الذات. ومن غرائب الوجدان اللبنانيّ أنّ شجاعته تقف عند حدود الذات. فالبطولات الفرديّة التي يتفاخر بها غيرُ لبنانيّ تتلاشى حين يضع الإنسان نفسَه في مواجهة ذاته. ولذلك كان الخوف من الذات هو من أعظم المخاوف اللبنانيّة على الإطلاق. وما من سبيل لتجاوز هذا الخوف إلّا بادّعاء بطولات العنفوان والشدّة في مواجهة الآخرين.

رأس الكلام في الوجدان اللبنانيّ أنّه مضطربٌ حتّى الضياع، معتلٌّ حتّى الانحلال، متقهقرٌ حتّى الانهيار. بيد أنّ اللبنانيّين يُتقنون تجميل وجدانهم. وليس من غريب الصدف أن يَجلّوا ويبرعوا في فنّ التجميل الطبّيّ المحض. فإذا نظرتَ إليهم من الخارج، وجدتَ فيهم صفات السويّة الظاهرة والاتّزان السطحيّ والحكمة الشكليّة. أمّا حقيقة الباطن فيهم، فهي في منتهى التأزّم. وتجنّبًا لمثل هذه التعرية المربكة في الانتقاد الذاتيّ، ينهجون أسلوب الهجوم الاستباقيّ حتّى يصوّنوا ذواتهم من كلّ غزوة منهكة. أمّا الخطّة الأفضل لديهم، فهي الهروب. هم قومٌ ما فتئوا في طور الهروب. فهم إمّا يهربون إلى

الاغتراب، فيتفوّقون تفوّقًا مذهلاً في مستوى الأنانيّات الفرديّة وحسب. وإمّا يهربون إلى العلم، فينبغون نبوغًا فريدًا لاسيّما في مجتمعات الغرب المتقدّمة علميًّا. وإمّا يهربون إلى العنف، فيحاربون كالوحوش الكواسر في موطنهم الجريح أو يتصرّفون كالبدائيّين في مسلكهم الاجتماعيّ اليوميّ. وإمّا يهربون إلى التخدّر المعنويّ أو التخدّر الحشيشيّ الطبيعيّ. وفي جميع الأحوال، يبقى الوجدان اللبنانيّ في حالة الارتباك القصوى.

أنهيتُ كلامي في الوجدان اللبنانيّ، فإذا بالطالب الجامعيّ قد استغرق في تشنّج وجوديّ عنيف هزّه هزًّا. فرئفتُ به ورقّت بي الحالُ عليه. وسارعتُ إلى طمأنته مذكّرًا إيّاه بالجدليّة الناشطة بين وجدان الكثرة ووجدان القلّة. وأفهمته أنّ وجدان الكثرة قد يفرض على القلّة حكمَ الارتباك والتحلّل والانهيار. غير أنّ وجدان القلّة يستطيع أن يتحمّل أعباء هذه التعرية الخلاصيّة، فينزع عنه لعنةَ انعدام الإحساس. ومع أنّ الجميع في لبنان قد يخضع لوجدان الكثرة ومآلاته الباهتة الهامدة المستعصية، فإنّ المساءلة الصادقة المتطلّبة تظلّ في حدّ ذاتها السبيلَ الأضمن للبلوغ إلى الإحساس السليم والمعرفة الصحيحة. ولستُ من الذين يدّعون العصمة في فهم انعطابات الوجدان اللبنانيّ. وإنّ أحبَّ ما أنا آخذٌ به من هذا التحليل المستفيض الاقتصارُ على التأمّل في وجداني. فالمحبّة المنتظمة يستهلّها المرءُ بمحبّة نفسه. وأوّل السبُل في محبّة الذات أن يستعيد الإنسانُ قدرتَه على الإحساس وينقّي وجدانَه من زيف الأوهام. وما من وهم أشدّ تملّكًا على الوجدان من وهم الاسترخاء في مسلّمات وجدان الكثرة.

الفصل الثالث

الدينيّات اللبنانيّة :
مسالكُ ضيّقة واختباراتٌ ملتبسة وتواطؤات مربكة

لمحته في زاوية من زوايا المكتبة الجامعيّة، فأسرعتُ إلى التخفّي والانحجاب رأفةً بي وبه، وفي حدسي أنّه سيفاتحني في أشدّ المسائل اللبنانيّة تعثّرًا وإرباكًا. فإذا به يناديني ملتمسًا أن أخاطبه على انفراد. حينئذ أدركتُ أنّ هذا الطالب الجامعيّ لن يهدأ له بال قبل أن يطّلع على جميع ما اختزنته تأمّلاتي في الواقع اللبنانيّ. ومن بعد أن أسرَّ إليّ أنّه قلقٌ على المعاثر التي تصيب الذات اللبنانيّة وحزينٌ لما استقرّ في قاع الوجدان اللبنانيّ من تناقضات خطيرة، سألني أن أكتب في الدينيّات اللبنانيّة علّه يدرك منها أصلَ التعثّر المربك. فتمنّعتُ في البداية وتردّدتُ تردّدًا عظيمًا ليقيني أنّ الدينيّات هي من أخطر المسائل اللبنانيّة على الإطلاق. غير أنّي أدركتُ أنّ اللبنانيّين يحقّ لهم أن يفوزوا بفهم أفضل لملابسات المسألة الدينيّة اللبنانيّة.

١. خصائص التديّن الساميّ المشرقيّ

لا شكّ في أنّ الأرض اللبنانيّة هي أرض ساميّة مشرقيّة عربيّة شهدت في جوارها وفي أجزاء منها ولادةَ الاختبارات التوحيديّة. فهي إذًا أرضٌ مفطورةٌ على التديّن العفويّ. وكلّ تأمّل في الدينيّات اللبنانيّة الراهنة ينبغي له أن يحرص على مراعاة هذه البنية التديّنيّة التكوينيّة الأصليّة. قد تكون هذه البنية ناشبةً في وجدان جميع الأمم التي اختبرت أطوارًا شتّى في نموّ وعيها.

فاجتاز بعضُها الطورَ اللاهوتيّ، ومن ثمّ الطورَ الميتافيزيقيّ، إلى أن بلغ الطورَ الوضعيّ، بحسب ما رسمه لها الفيلسوف الفرنسيّ أوغست كونت. غير أنّ هذه الأطوار لا تختبرها الأممُ حكمًا على قانون التعاقب الإقصائيّ بحيث يُبطل كلُّ طور الطورَ السابق، بل قد تكتنفها الأطوارُ كلُّها في الزمن عينه والسياق عينه. وهذا الواقع الاكتنافيّ المتزامن هو الذي أعاينه في مجتمعات الأرض الساميّة المشرقيّة العربيّة، ومنها الأرض اللبنانيّة، ولئن ما فتئ الطورُ اللاهوتيُّ هو الطاغي الأعظم.

أمّا البنية التكوينيّة الثانية التي ينبغي مراعاتها في كلّ تناول للدينيّات اللبنانيّة، فهي بنية التواطؤ المحكم بين الانتماء الدينيّ والانتسابِ العرقيّ أو القبيليّ. فالدين عند أهل المشرق العربيّ ناشبٌ في أصل الهويّة، بل قلْ هو الهويّة الأصليّة. وكلّ ما سواه يدور في فلكه. ذلك أنّ الإحساس بالارتباط العضويّ بالمشيئة الإلهيّة يخلق في الذات الساميّة المشرقيّة العربيّة إحساسًا فريدًا بالوجود يفوق جميع أصناف الإحساس الأخرى. ومن جرّاء مثل هذا الإحساس القويّ بالهويّة، عُزل الدينُ بالإكراه عن منقلبات التاريخ وتأثيراته، وتوطّدت أواصرُ ارتباطه بحاجة الجماعة إلى الهويّة المنيعة. وطالما أنّ الهويّة الذاتيّة، الفرديّة والجماعيّة، هي من أقدس الأقداس في تصوّر الوجدان الإنسانيّ، ولاسيّما العربيّ، فإنّ الدين اكتسب أيضًا سمةً في القداسة جاءت تضاعف من قدسيّته الأصليّة.

فالدين يكتسب قدسيّته من منابع شتّى. أوّلها سمة التعالي والسموّ والتجاوز المطلق التي يتّسم بها الكيانُ الإلهيّ، على نحو ما يختبره أهلُ الإيمان في العزّة الإلهيّة. وثانيها القدرة الجبّارة التي ينسبها الناسُ المؤمنون إلى هذا الكيان، والتي تُرهب الإنسانَ على قدر ما تستهويه وتسحره. وثالثها انغراس الحاجة إلى الخلود والسعادة والمعنى في عمق أعماق الكائن الإنسانيّ، وهي حاجةٌ يعتقد الناسُ أنّ منبسطات التاريخ لا تحتوي على معالجة حاسمة لها. فلا بدّ

من انفتاح علويّ يستقطب التوقَ الإنسانيّ الأبعد. وترتبط هذه المنابع بعضها ببعض بسبب من تصوّر التعالي الإلهيّ مزدانًا بأشدّ القوى على الإطلاق، وتصوّر القدرةً الجبّارة في أبهى طاقاتها مقترنةً بالكيان الإلهيّ، وتصوّر الخلود والسعادة والمعنى مضمونةً ومكفولةً ومصونةً على أفضل الوجوه في حضن الاقتدار الإلهيّ.

وثمّة بنية تاريخيّة شبه ثابتة تكتنف البنيتَين الأولى والثانية، عنيتُ بها البنية الصراعيّة الناشبة في عمق الاختبار الساميّ المشرقيّ العربيّ، حيث تصارعُ الأديان وتصارعُ الأنظومات اللاهوتيّة وتصارعُ الأيديولوجيّات هو على أشدّه منذ أقدم العصور حتّى اليوم. فالأديان التوحيديّة التي نشأت في هذه الأرض لا تُطيق التعدّد وتستكره التنوّع وتحرص الحرص كلّه على توحيد الناس وصهرهم في بوتقة العبادات الواحدة والمعاملات الواحدة. وكلّ توحيد قاهرٌ من طبعه حتّى لو اتّصف بأسمى خصائل الرفق والوداعة والانفتاح الرصين والتحاور الهنيّ.

٢. مصائر الإصلاح الدينيّ في الاجتماع اللبنانيّ

من هذه المعاينة ينبغي أن ينطلق كلّ جهد فكريّ يروم أن يتبصّر في واقع الدينيّات اللبنانيّة. وفي هذه البنية الثلاثيّة تنسلك كلّ الاعتبارات التي يفوز بها المرءُ حين يحلّل هذا الواقع ويحصي مشاكله ويتحرّى عن انسداداته ويستشرف مآلاته. وممّا لا ريب فيه أنّ ما يسترعي الانتباه في بادئ الأمر إنّما هو هذه الغلبة القاهرة للإجماع التقليديّ على التوافق العقلانيّ في مسألة الدين في المجتمع اللبنانيّ. فاللبنانيّون، من بعد أن استشعروا خطر الوجود في خارج دائرة الهويّة الدينيّة، طفقوا يُخضعون كلَّ نقاش في الدينيّات لاعتبارات صون الهويّة التقليديّة الجماعيّة. كلُّ شيء مباح حين تراعي الجماعةُ أصولَ الحفاظ على الوديعة. وكلّ شيء محظور حين يصيب النقاشُ العقلانيّ الأصولَ

القصيّة للتديّن الموروث. ومن ثمّ، فإنّ أفضل رسم لطبيعة التوتّر الناشب في المجتمع اللبنانيّ هو القولُ بصراع متفاقم بين الحرّيّة الفرديّة والهويّة الجماعيّة أو بين هذه الحرّيّة عينها والتقليد الجماعيّ أو بين الحرّيّة والأمانة أو بين الحرّيّة والمسؤوليّة.

ربَّ معترض يعترض على هذه الثنائيّة الصراعيّة التي أعاينها ناشبةً في وعي اللبنانيّين على تنوّع مذاهبهم. غير أنّ الاعتراض لا يستقيم حين يواجه المرءُ التشنّجَ الخطير الذي ينتاب المجتمعَ اللبنانيّ كلّما خرج أحدُهم ينادي بإصلاح أو بتجديد أو بتغيير. وقد تتنوّع مطالبُ الإصلاح والتجديد والتغيير وتتراوح بين الإنهاض الذاتيّ للدين الحقّ والابتكار الجريء لضروب أخرى من التدبّر العقلانيّ لقضايا الخلود والسعادة والمعنى. وبين الحدّ الأدنى المقبول والحدّ الأقصى المرفوض يتوسّط حدٌّ ثالثٌ يستوجب تدبيرًا صارمًا. ومثلما تتنوّع المطالبُ تتنوّع الردودُ الدينيّة الرسميّة. فإذا اقتصر المطلبُ الإصلاحيّ في حدّه الأدنى على تصويب طفيف أو تنقيح عابر أو تجميل سطحيّ سكتت المؤسّسةُ الدينيّة وأوحت برحابة الصدر والاحتضان الأبويّ. أمّا إذا أفضى المطلبُ الإصلاحيّ، في حدّه المتوسّط، إلى مساءلة نقديّة لمسلك المؤسّسة وللأعراف المتواترة وللتقاليد التفسيريّة المعتمدة، استُنفرت المؤسّسةُ الدينيّة وسارعت إلى التنديد والتأديب. أمّا إذا تجاوز المطلبُ الإصلاحيّ، في حدّه الأقصى، كلَّ الحدود ونادى باختبار آخر لحقائق الإيمان وتدبّر مختلف لمسائل العقيدة، انتفضت المؤسّسةُ الدينيّة وهيّجت الجماعةَ وكفّرت المبدعَ ورذلته وأهدرت حياتَه.

فلا عجب، والأمر على هذه الحال، أن يختار أغلبُ اللبنانيّين على تنوّع مذاهبهم الاكتفاءَ بالحدّ الأدنى، وممارسة التقيّة في الحدّين المتوسّط والأقصى. ويقيني أنّ التقيّة لا ينفرد بها قومٌ من اللبنانيّين دون غيرهم، بل اللبنانيّون جميعهم سواءٌ في ذلك المسلك الاتّقائيّ. ذلك أنّ المناداة بالإصلاح في حدّه

المتوسّط وفي حدّه الأقصى تزعزع السلطان الدينيّ في لبنان وتجلب الحكمَ على المنادين. فالمصلحون هم في عرف المجتمعات التقليديّة أهل البدعة والانشقاق. ولا سبيل إلى مهادنتهم أو مجاراتهم. بيد أنّ أهل المؤسّسة الدينيّة يتناسون أنّ مؤسّسي الأديان ومُلهميها وعظماءها كانوا كلُّهم من مصفّ المصلحين. فكيف يستقيم الإصلاحُ في الزمن المنصرم ولا يستقيم في الزمن الحاضر ؟ ولمَ يكون التغييرُ في الزمن القديم زرعًا صالحًا متّصفًا بصفات الخلود ولا يكون التغييرُ في الزمن الراهن إنباتًا مفيدًا لتصوّرات في الإيمان وإدراكات في العقيدة وتدبّرات في الالتزام الدينيّ تنهج لإنسان اليوم سبيلاً جديدًا في اختبار متطلّبات كيانه الداخليّ ؟

٣. الحاجة إلى الإيمان مرتبطةٌ بمشكلة تعريف الإنسان

لا ريب في أنّ الحديث عن الكيان الداخليّ للإنسان ضروريٌّ لفهم معاني الاختبار الدينيّ أو الإيمانيّ أو الروحيّ. وليس من سبيل آخر لإصلاح الدينيّات اللبنانيّة غير النظر في هذا الأصل الذي منه تنبثق كلُّ الاعتبارات، عنيت به البنية الأنتروبولوجيّة الأساسيّة التي منها يتكوّن الداخل الإنسانيّ. ولا يخفى على أحد، في هذا السياق، أنّ التركيبة التكوينيّة الإنسانيّة (أو ما يُدعى بالبنية الأنتروبولوجيّة) هي الأرضيّة التي تقوم عليها بناءاتُ الاختبار الدينيّ في جميع أبعادها العقائديّة والعباديّة والتنظيميّة. أعني بذلك أنّ الإنسان، حين تتّضح له هويّتُه الذاتيّة، يمكنه أن يدرك السبب الذي من أجله هو يؤمن أو لا يؤمن والكيفيّة التي عليها يختبر إيمانة منتظمًا في الأنظومة الدينيّة الأوسع.

غير أنّ مشكلة المشاكل تأتي من الاختلاف على تعيين هويّة الإنسان. فإذا قال قومٌ إنّ الإنسان مفطورٌ على تجاوز حدود العالم والتاريخ والكون، تهيّأ لهم أن ينظموا هذا الانفطار في البناء الدينيّ الأرحب حيث يتبيّن أنّ الإنسان يحتاج إلى قطب إلهيّ، سامي الرفعة، يحقّق له مثالَ التجاوز هذا. أمّا إذا انبرى

قومٌ آخرون يقولون بتجاوز الإنسان لذاته في حدود العالم والتاريخ والكون، انتفت الحاجةُ إلى مثل هذا القطب الإلهيّ السامي الرفعة واضطرّ الإنسان إلى الاكتفاء بحدود وجوده التاريخيّ المقترن بالحجم الزمنيّ للكون الهائل الاتّساع (ما يقارب ١٤ مليار سنة). وفي اعتقادي أنْ ما من أحد يمكنه أن يبتّ هذه المسألة طالما أنّ الإنسان ما انفكّ أحجيةَ الأحاجي وسرَّ الأسرار. فالعالم الأصغر السحيق الأعماق، والعالم الأكبر الرهيب الاتّساع، لا يزالان يستثيران في الوعي الإنسانيّ جميعَ ضروب التخيّل والابتكار. وما الاختبار الدينيّ سوى ضرب من ضروب التعاطي الرمزيّ مع محدوديّة الوجود الإنسانيّ.

التنازع عينه ينطبق على التركيبة البيولوجيّة للخلايا الإنسانيّة، ولاسيّما الدماغيّة منها. فإذا اعتبر بعضُهم أنّ البنية الإنسانيّة تحتوي على جسد وروح (عقل) ونفس، وأنّ الجسد فانٍ والروح متحوّلةٌ والنفس خالدةٌ، كان له أن يفترض لخلود النفس موطنًا إلهيًّا يستضيفها، إلّا إذا استضافها الكونُ الرحيب الذي منه انبثقت. أمّا إذا ظنّ بعضُهم الآخر أنّ الإنسان وحدةٌ كيانيّةٌ بيولوجيّةٌ تتفاعل في الداخل والخارج بحسب قوانين الحيويّة التي تضجّ بها خلاياه في أدقّ تشابك لها، أسقط من حسبانه فرضيّةَ الاستضافة الإلهيّة للخلود واكتفى بامتداد ذوبانيّ في الكون للوجود الإنسانيّ برمّته، فردًا وجماعةً، جيلاً بعد جيل، وجنسًا فوق جنس، واحتمالاً كيانيًّا على احتمال كيانيّ، ووعيًا مطّردًا في وعي مطّرد. وليس لنا أن نحرق أجساد اللبنانيّين الذي يقولون هذا القول لمجرّد أنّهم تصوّروا أمورًا لم يتصوّرها الآخرون.

٤. الاختلاف الثقافيّ في فهم معاني الدين

بناءً عليه، يمكن القول إنّ ما انتهجته البشريّةُ من سبُل دينيّة، في العشرة آلاف سنة المنصرمة، إنْ هو إلّا اجتهادٌ رصينٌ محمودٌ للخروج بسبيل رمزيّ مقبول من مأزق المحدوديّة التاريخيّة. ولكلّ سبيل أنظومةٌ دينيّةٌ ترعاه وتصوّنه

وتحرص على ديمومته. ولا يجوز المفاضلة بين السبُل الدينيّة إلّا بالاستناد إلى بضعة من المعايير الناظمة للوجود الإنسانيّ برمّته. فإذا راعت الأديانُ كرامةَ الإنسان وحرّيّته، وعزّزت المساواة المطلقة بين البشر، وناصرت العدل والأخوّة والوداعة والتسالم والتحابّ، كان السبيلُ الذي تنتهجه للخروج من مأزق المحدوديّة سبيلاً مقبولاً.

بيد أنّ هذه القيَم التي يتحدّث عنها الناسُ في أديانهم (الكرامة، الحرّيّة، المساواة، الأخوّة، العدالة، الوداعة، التسالم، التحابّ)، ليس لها في القواميس الثقافيّة المحلّيّة المدلولُ عينُه والمقتضى نفسُه. وغالبًا ما ينسى الناسُ أنّ معاني هذه القيَم تقترن بسبُل الاختبار التاريخيّ التي وسمتها بوسمها الثقافيّ الخاصّ. فتصوُّر كرامة الإنسان في الهند غير تصوُّر كرامة الإنسان في أفريقيا، وغير تصوُّر كرامة الإنسان في أوروبّا، ولئن اعتقد أغلبُ الناس في الزمن الحاضر أنّ المعاني التي أجمعت عليها شرعةُ حقوق الإنسان هي المعاني التي يجب أن تلتزمها المجتمعاتُ الإنسانيّة في جميع أصقاع الأرض. إلّا أنّ التباينات الثقافيّة تشير إلى غير ذلك.

إذا ما أراد المرء أن يغوص غوصًا أعمق في نسبيّة هذه المعاني، تجرّأ فأعلن أنّ النصوص الدينيّة التأسيسيّة في جميع الأديان إنّما تستخدم هذه المفاهيم استخدامًا مرتبطًا بما استقرّ في وعي الجماعة الأصليّة المقتبلة من إدراك ثقافيّ نسبيّ لهذه المعاني. صحيحٌ أنّ هناك حقولاً دلاليّة مشتركة بين مختلف الأديان في فهمها لمثل هذه القيم، إلّا أنّ الاختلاف ما انفكّ ناشبًا في التربة الأصليّة لنشأة هذه القيم. فإذا ادّعى أحدُهم أنّ قيمة الحرّيّة واحدةٌ في جميع الأديان والحضارات، فإنّ قولته هذه هي من باب التقريب الحسن النيّة. أمّا حقيقة الأمر، فهي أنّ للحرّيّة، على سبيل المثال، فهمًا خاصًّا في كلّ دين من الأديان التوحيديّة، وفهمًا خاصًّا في سائر الأديان الآسيويّة والأفريقيّة، وفهمًا خاصًّا في الأنظومات الثقافيّة العَلمانيّة الحديثة والمعاصرة. فلا يجوز أن يدّعي

أهلُ الأديان أنّهم يحترمون قيمة الحرّيّة في الإنسان من غير أن يتبصّروا هم وسواهم في المضامين العمليّة والقانونيّة والإجرائيّة التي تستتليها مثلُ هذه القيمة. والأمر عينه يصحّ في سائر القيَم الأخرى.

لا غرابة، إذًا، أن يظنّ أغلبُ اللبنانيّين أنّ الدين، في أنظومته الثقافيّة التي استقرّ عليها في مطلع الألف الثالث، هو واقعٌ لصيقٌ بكيان الإنسان، فردًا وجماعةً، وأنّ الأديان تحترم القيَم التي تناصرها شرعةُ حقوق الإنسان، وأنّ التسالم والتحابّ ممكنان بين الأديان، ولاسيّما في لبنان، إنْ صفت النوايا وزهت الأخلاق وخلصت المساعي. والحال أنّ هذه الاعتبارات التي يضعها أغلب اللبنانيّين في موضع المسلّمات القاطعة عادت لا تستوي على وجه موضوعيّ رصين. فاللبنانيّون، في القضيّة الأولى، ما اعتادوا قطّ البحث في الأصول القصيّة التي تنبني عليها اختباراتُهم الدينيّة. وعلى غرار وضعيّتهم الاستهلاكيّة الاتّباعيّة في الفكر والسياسة والاقتصاد، فإنّهم مستهلكون لما يأتيهم من مصادر السلطان الدينيّ المسيحيّ والإسلاميّ من خارج الاختبار اللبنانيّ الصرف. فالتفكّر في اللاهوت المسيحيّ وفي الكلام الإسلاميّ يقتصر على نقل خلاصات الفكر المسيحيّ العالميّ وخلاصات الفكر الإسلاميّ العالميّ، ما خلا بعض الحالات النادرة في الأوساط اللاهوتيّة المسيحيّة المعاصرة (إغناطيوس هزيم، جورج خضر، ميشال الحايك، يواكيم مبارك، بولس الخوري، غريغوار حدّاد) والحالات النادرة في الأوساط الإسلاميّة المعاصرة (موسى الصدر، محمّد مهدي شمس الدين، محمّد حسين فضل الله، محسن الأمين، محمود أيّوب، عبدالله العلايلي، صبحي الصالح، كمال جنبلاط).

ومع أنّ هؤلاء المفكّرين سعوا في صدق وتبصّر نيّر إلى انتهاج سبُل لبنانيّة من التفكّر الدينيّ الملائم لوضعيّات الاختبار الدينيّ اللبنانيّ، إلّا أنّ مساعيهم ظلّت منضويةً تحت راية الانتظام الدينيّ الرسميّ، ما عدا قلّة منهم (غريغوار حدّاد، بولس الخوري، عبدالله العلايلي، كمال جنبلاط). ومن ثمّ، فإنّ الفكر

الدينيّ الذي أنشأوه لا يجرؤ على مساءلة الأصول في كلّ اختبار دينيّ، ولا يجرؤ على استطلاع ضروب جديدة من التجاوز والارتقاء لا تُفضي بالإنسان إلى افتراض قطب التسامي الإلهيّ في خارج الرحابة الكونيّة. فكان فكرُهم الإصلاحيّ مقيَّدًا بالحدّ الأدنى، ونادرًا ما بلغ بهم إلى مشارف الحدّ المتوسّط. وخلاصة التفكّر الدينيّ اللبنانيّ في هذا السياق القولُ بأنّ الإيمان الحقيقيّ إمّا أن يكون إيمانًا بكيان إلهيّ يتجاوز الرحابة الكونيّة، وإمّا أن يكفّ عن الاتّصاف بصفة الإيمان الحقيقيّ فينقلب اجتهادًا تأمّليًّا متحلّقًا حول محوريّة التاريخيّة الإنسانيّة.

٥. شروط التعدّديّة الدينيّة البنّاءة : دوائر الرقيّ الثلاث

هذا في القضيّة الدينيّة اللبنانيّة الأولى. أمّا في القضيّة الدينيّة اللبنانيّة الثانية، ألا وهي مناصرة الأديان للقيَم الكونيّة التي تنادي بها شرعةُ حقوق الإنسان، فإنّ الفكر الدينيّ اللبنانيّ، على اختلاف واضح بين المقاربة المسيحيّة والمقاربة الإسلاميّة، ما فتئ يظنّ أنّ القيَم التي تنادي بها الأديان التوحيديّة هي أسبق وأسمى من القيَم التي تناصرها الشرعةُ الكونيّة. هي أسبقُ لأنّها منبثقةٌ من مضامين الوحي الإلهيّ الذي يرسم للإنسان طبيعته وجوهره وماهيّته. وهي أسمى لأنها ترتقي بالإنسان إلى فوق ما ترتفع به قيَمُ الشرعة الوضعيّة. وفي هذا كلّه التباسٌ عظيمٌ ينبغي للّبنانيين أن يدركوا مبلغ تأثيره السلبيّ. وما من سبيل لجلاء القضيّة إلّا بالتمييز بين ثلاث دوائر من المُثل العليا التي تنشدها البشريّة أنّى ضربت في الأرض الفسيحة.

الدائرة الأولى هي دائرة القيَم الإنسانيّة التي يستخرجها الناسُ من ضرورات معيّتهم الإنسانيّة المحضة. عنيتُ بها قيَم الحرّيّة والمساواة والعدل والأخوّة والتسالم والتوادع والتضامن. وهي قيَمٌ تقول بها الشرعة الكونيّة لحقوق الإنسان وتقول بها الأديان. غير أنّ قولة الأديان فيها تختلف بعض

الاختلاف عن قولة الشرعة، كما سبق أن أوضحتُ ذلك. وقد يكون من أخطر مسؤوليّات المحافل الفكريّة الكونيّة أن تلتئم لتنظر في مقادير الاختلاف هذه.

الدائرة الثانية هي دائرة القيَم الروحيّة التي تنفرد بها الأديان وتنتصر لها من جرّاء ما انعقد في اختبارات أهل الصفاء الروحيّ من تطلّب رفيع لمقتضيات الوجود الإنسانيّ الرفيع. ومن هذه القيَم المدعوّة روحيّةً المحبّةُ الخالصة والاستضافةُ المجّانيّة والغفرانُ والتضحيةُ وإخلاءُ الذات في سبيل الآخرين. وممّا لا ريب فيه أنّ مثل هذه القيَم التي تقول بها الأديان نشأت من اختبارات بشريّة محضة كاختبارات الأمومة الحاضنة والأبوّة الراعية والأخوّة المترئّفة. إلّا أنّ الأديان تدّعي استلالها رأسًا من وديعة الكشف الإلهيّ. فلا ضير في ذلك ما دام الناسُ المؤمنون يُقبلون إلى هذه القيَم الرفيعة يختبرونها اختبارًا صادقًا بنّاءً. المطلب الموضوعيّ الوحيد في هذا كلّه أن يميّز الناس قيَم الشرعة من قيَم الرفعة الإنسانيّة هذه. فالشرعة لا يجوز لها أن تقول بالتغافر لأنّ هذه القيمة تتجاوز منطق العدالة القانونيّة. ولا يجوز أيضًا لأهل الأديان أن يستندوا إلى مثل هذه القيَم حتّى يدّعوا التفوّق على قيَم شرعة حقوق الإنسان الكونيّة ويدّعوا صحّة المصدر الإلهيّ ويدّعوا الاستعلاء على اختبارات الآخرين وحقائقهم. فهم، إنْ ادّعوا مثل هذا الادّعاء، وأغلب اللبنانيّين يسقطون في مثل هذه التجربة، خالفوا المضمون الحقيقيّ لمثل هذه القيم السامية.

أمّا الدائرة المثاليّة الثالثة، فهي دائرة الاختبارات الصوفيّة والتذوّقات اللاهوتيّة والتحسّسات الغيبيّة الخاصّة بكلّ أنظومة دينيّة على حدة. وهي دائرةٌ تنسلك في حلقة الاختبار الكيانيّ الجماليّ الصرف. وإلى هذه الدائرة تنتمي جميع القضايا الإيمانيّة والمقولات العقائديّة والاعتبارات اللاهوتيّة والكلاميّة التي تنطوي عليها الأنظومةُ الدينيّة في مقاربتها لسرّ الكيان الإلهيّ وتدبيره الخارق في الكون. ولا يخفى على أحد أنّ الإنسان في هذه الدائرة التذوّقيّة البحتة لا يجوز له الإثبات العقليّ أو النفي العقليّ. ولا يجوز له المفاضلة لأنّ

الجماليّات ليست موضوعًا للتقويم العقليّ والحكم الموضوعيّ. ذلك أنّ حقائق الإيمان المسيحيّ، على سبيل المثال، تنبثق توًّا من اختبارات الجماعة المسيحيّة المؤمنة. وكذلك الأمر في سائر الأديان. والموقف الوحيد الرصين الذي ينبغي للمرء أن يقفه من هذه التذوّقات الصوفيّة اللاهوتيّة الغيبيّة هو موقف الاحترام وموقف التطلّب. فالإنسان لا بدّ له من أن يحترم ما أفرجت عنه الجماعاتُ المؤمنة من مختمر الآراء اللاهوتيّة في شأن الوجود الإلهيّ. ولا بدّ له أيضًا من أن يجعل هذه الجماعات المؤمنة تعتصم بأكبر قدر من الاحترام لمضامين الدائرة الأولى (شرعة حقوق الإنسان)، ومضامين الدائرة الثانية (قيَم الرفعة الإنسانيّة). وحين يجمع أهلُ الأديان على احترام مقتضيات هاتين الدائرتين احترامًا رصينًا جادًّا ملتزمًا، فليؤمن من يشاء وليُبدع من يشاء وليُرجئ من يشاء.

٦. الأُسس الثلاثة للتديّن السليم في لبنان

أمّا في القضيّة الدينيّة اللبنانيّة الثالثة، فإنّ اللبنانيّين يجب عليهم أن يدركوا أنّ استقامة الضمير وصفاء النوايا وصدق المساعي شروطٌ ضروريّةٌ للمعايشة اللبنانيّة، ولكنّها غير كافية لضمان استمرار المعيّة الإنسانيّة الحقّة في لبنان، وتعزيز خصوبتها الفكريّة، وتوطيد آثارها الطيّبة. فالمعايشة اللبنانيّة المبنيّة حصرًا على التقارب الدينيّ المسيحيّ الإسلاميّ لا تملك أن تنهض بالهيكل الوطنيّ الأرحب، بل يُعوزها سندٌ إصلاحيٌّ وطيدٌ. والسند هذا ينهض على ثلاثة أُسس. الأساس الأوّل التحوّل الدينيّ الفكريّ، والأساس الثاني الانعتاق من الخلفيّات المسلكيّة وموروثات الممارسات الطقوسيّة العتيقة المخالفة لقواعد احترام الحياة، والأساس الثالث التحرّر من مهالك التواطؤ المخزي مع السلطان السياسيّ الوصوليّ الانتفاعيّ. هي أُسُسٌ إصلاحيّة تمكّن اللبنانيّين من الانتقال الهنيّ من طور التديّن المنغلق إلى طور التديّن المنفتح، ومن حالة

المعايشة المتشنّجة إلى حالة المعايشة السعيدة، ومن وضعيّة العصبيّات العقيمة إلى وضعيّة الانتماءات المخصبة.

٦. ١. الأساس الأوّل : التحوّل الفكريّ الدينيّ

في الأساس الأوّل ينبغي للّبنانيّين أن يُخضعوا عمارتهم الدينيّة لتفحّص نقديّ صريح جريء متطلّب. فالزمن العلميّ الكونيّ يخطو خطوات جبّارة في ميادين شتّى، منها فيزياء الذرّة ومبحث الخلايا والجينات وحقل الذكاء الاصطناعيّ والآلات الذكيّة شبه المستقلّة. وهذا كلّه يستوجب إعادة النظر الجدّيّ في المقولات التي قامت عليها الأنظوماتُ الدينيّة، على غرار ما حدث في سائر العلوم الإنسانيّة التي اضطرّت إلى مراجعة مسلّماتها ويقينيّاتها ومبادئها ومقولاتها وآليّاتها الفكريّة، من بعد أن تجاوزتها العلومُ تجاوزًا مذهلاً. والأمر الأخطر هو أنّ الإنسان الذي اختبر التسامي الإلهيّ منذ بضعة آلاف من السنين، هو غير الإنسان الذي يختبر اليوم معاني الوجود، ورحابة الكون، وقدرات الدماغ الهائلة. وليس ما يؤذي اللبنانيّين في معاصرتهم الفطنة للأسئلة الفلسفيّة العظمى التي اقتضتها طفراتُ العلوم المذهلة. وهم، ولئن عجزوا عن صياغة السؤال التجديديّ وابتكار الجواب الطليعيّ في النهوض بتصوّر آخر للدين وللإيمان وللغيبيّات، يستطيعون على أضعف الإيمان أن يواكبوا مواكبةً واعيةً ما تؤول إليه أبحاثُ الغرب المتطوّر في هذا المضمار. وقد يدركون، والحال هذه، أنّ أكثر المقولات التي يستخدمونها في التعبير عن إيمانهم عتقت وشاخت وكفّت عن الإفصاح عن حقيقة المسعى الإنسانيّ اللصيق بحقائق الوجود الكبرى. وليس يكفي القول بأنّ محدوديّة الإنسان في رحابة الكون المرعبة تقتضي وجودَ ناظم إلهيّ يدبّر كلّ شيء بحكمته الفائقة الوصف. فهذه العبارات أضحت اليوم في حاجة إلى صياغة جديدة للتحرّي عن

معنى الكيان الإلهيّ المنفصل عن الكون، وعن معنى الحاجة الإنسانيّة إلى الخلود، وعن معنى المسؤوليّة التاريخيّة لأفعال الفرد والجماعة في تدبّر شؤون العالم والطبيعة والوجود والكون. وما إنْ يجرؤ مفكّرٌ لبنانيٌّ رصينٌ على تلمّس سبُل أخرى من التعبير عن الاختبار الإيمانيّ، حتّى تعالجه المؤسّسةُ الدينيّةُ الطائفيّةُ بضربة قاتلة تزهق منه الروح وتجعله ينكفئ طريحَ اليأس والاستسلام. في حين أنّ الحداثة اللاهوتيّة الحقّة التي تليق بمقتضيات التفكير الموضوعيّ النقديّ الرصين ما انفكّت بعيدة المنال في أفق الاجتهادات الدينيّة اللبنانيّة والعربيّة الضيّقة.

٦.٢.٢. الأساس الثاني : الانعتاق من الخلفيّات المسلكيّة الدينيّة الملتبسة

في الأساس الثاني ينبغي للّبنانيّين أن يتبصّروا تبصّرًا ناقدًا في مسلكيّتهم الدينيّة الفرديّة والجماعيّة. فاللبنانيّون يسلكون في الحياة الاجتماعيّة من غير أن يدركوا الخلفيّات الدينيّة الموروثة الخفيّة التي تعمل في وعيهم الباطنيّ، وتؤثّر تأثيرًا خطيرًا في بناء اقتناعاتهم وتصوّراتهم وأفكارهم وفي تعيين طبيعة أفعالهم وردودهم. من هذه الخلفيّات الربطُ المحكمُ بين المسلك الاجتماعيّ والاعتبارات العقائديّة الدينيّة. فالدينيّات هي التي تحكم المسلكيّات في الاجتماع اللبنانيّ. هذا في وجه عامّ. أمّا في الاستدلالات التفصيليّة، فإنّ اللبنانيّين، وهم في سوادهم خاضعون لعقليّة غيبيّة قدريّة استسلاميّة، يعتقدون أنّ الدهر لا يغيّر في أحكامه، لأنّ ما يجري في منبسطات التاريخ هو من صنع القرار المكتوب في لوح المشيئة الإلهيّة الأزليّ. ويعتقدون أيضًا أنّ الطقوسيّات الدينيّة، إنْ هي حظيت بالرضى الإلهيّ، لها قدرةٌ سحريّةٌ على ضبط مسرى الأحداث، وأنّ العبادة الشعائريّة هي من أفعل ضروب الأمانة واكتساب الأجر. ومن الخلفيّات الدينيّة المربكة للاجتماع اللبنانيّ تسويغُ العلاقات الفوقيّة البطريركيّة الذكوريّة السلطويّة بإسنادها

إلى المشيئة الإلهيّة. وتكثر في هذا المقام الأمثلةُ على ارتكاب المظالم على النساء والأطفال والفنّانين والمبدعين والمفكّرين باسم المشيئة الإلهيّة التي رسمت في فقه الأنظومة الدينيّة جميعَ الأحكام الضروريّة لبناء المجتمع السليم. إلّا أنّ الأنظومة الدينيّة الفقهيّة هي نتاجٌ ثقافيٌّ نسبيُّ الانتماء. ولا يجوز فرضُ أحكامها على جميع الناس في جميع الأمكنة وفي جميع الأزمنة.

ثمّة خلفيّاتٌ أخرى تُكره اللبنانيّين على التصرّف تصرّفَ الناس الخاضعين المستسلمين. وهي خلفيّاتٌ تستند في معظمها إلى تصوّر دينيّ موروث يقضي بالإبقاء على المسلكيّات الاجتماعيّة في أقصى منازعها الظلاميّة، وذلك كلّه صونًا لما يفترضه المؤمنون من حكمة إلهيّة أرادت للناس أن يحيوا على هذه الشاكلة، ويتلاقوا على هذا المنوال، ويتعاقدوا على هذا الأساس، ويتفاعلوا على هذه الهيئة. ولكأنّ الفعل الإنسانيّ كلّه والتاريخ برمّته رهنُ المشيئة الإلهيّة القاهرة. بيد أنّ اللبنانيّين نسوا أنّ الإيمان الحقّ، بما هو توقٌ إلى السموّ الإنسانيّ الفكريّ والخلقيّ، لا يُبطل على وجه الإطلاق الحرّيّة الإنسانيّة، بل يستنهضها للاضطلاع الحكيم المسؤول بتدبّر المعيّة الإنسانيّة. ولا شكّ في أنّ مثل هذا التدبّر ينهج في كلّ زمن من الأزمنة سبيلاً جديدًا يعاصر المكتسبات المعرفيّة والمقتضيات المثاليّة الراهنة.

٦.٣. الأساس الثالث : التحرّر من تواطؤ السياسيّات والدينيّات

أمّا الأساس الثالث والأخير فيقضي بإعتاق الاختبار الإيمانيّ الصرف من قيود السلطان السياسيّ. وليس بخفيٍّ على أحد أنّ الدينيّات هي الملعب المفضّل عند أهل السياسة في لبنان. فالسياسيّون يكرمون المؤسّسةَ الدينيّة ورجالاتها، وفي يقينهم أنّهم يهيمنون على وجدان المؤتمرين بأوامر المؤسّسة

الدينيّة. والمؤسّسة الدينيّة تفرح باستدراج السياسيّين إلى صرحها، وفي يقينها أنّها تحصّن موقعها في الوعي اللبنانيّ وفي التركيبة اللبنانيّة. والحال أنّ الجميع يضحك على الجميع، إلّا قلّة نادرة تعي خطورة التواطؤ ولكنّها لا تملك أن تفعل شيئًا. وتتفاقم خطورةُ الأمر حين يمنع مثلُ هذا التواطؤ اللبنانيّين من محاسبة رجال السياسة ورجال الدين. ذلك بأنّ التغازل الانتفاعيّ بين الطبقة السياسيّة والمؤسّسة الدينيّة يُفضي إلى توطيد منعة الاثنتين معًا بحيث يستحيل على المواطن اللبنانيّ الحرّ، إنْ قامت له قيامةٌ، أن يأمل بأيّ إصلاح منهما وفيهما. وقصارى القول في هذا التواطؤ أنّ الجميع يدرك عواقب تضعضع بنية الدولة اللبنانيّة وهشاشة المجتمع الدينيّ. وفي دهاء عظيم يعلم أهل السياسة أنّ الحسّ الدينيّ ناشبٌ في الصميم من الوعي اللبنانيّ وأنّ الطائفة هي الملاذ الأخير للبنانيّين المشتّتين طوائفَ وقبائلَ وعشائرَ. فإذا بالسياسيّين يضربون على وتر المنعة الدينيّة والكرامة الطائفيّة حتّى يفوزوا بمبتغاهم. وأهل المؤسّسة الدينيّة ليسوا أقلّ دهاءً، إذ إنّهم يدركون مقام الزعيم السياسيّ في بنية الاجتماع اللبنانيّ، فإذا بهم يهادنون أهل السياسة، وبغيتهم أن يضبطوا وحدة الطائفة في بوتقة الزعامة السياسيّة الصاهرة.

إنّي من الذين لا يرون فكاكًا من هذه الوضعيّة الملتوية إلّا بتوعية اللبنانيّين وإشعارهم بمخاطر التواطؤ الدينيّ السياسيّ. ذلك بأنّ المجتمعات الراقية تختبر ضروبًا أخرى من السياسة الراقية ومن التديّن الواعي المنفتح. وقد يكون من أجدى السبُل إلى ذلك استعادةُ مقام العقل في الاجتماع اللبنانيّ. وليس أفعل في الوعي الإنسانيّ الفرديّ من التنشئة الصادقة على التمرّس العقليّ الموضوعيّ الناقد بوقائع الوجود والتاريخ. فالعقلانيّة الصادقة أضمن فوزًا بالسويّة الاجتماعيّة لأنّها تستنهض طاقات التفحّص الموضوعيّ والتحرّي العلميّ والتدقيق التقنيّ في تضاعيف الأفعال

السياسيّة والدينيّة الملتبسة التي تتهدّد الاجتماع اللبنانيّ العطوب. ومن ثمّ، فإنّي أقترح على أهل الدين في لبنان أن يقبلوا بسلطة العقل العَلمانيّة المحايدة في نسبيّتها التاريخيّة. فالدين ينبغي له أن يستنير بسلطة العقل من غير أن يطلق عليها صفة المعصوميّة المطلقة. والشرط في ذلك أن يتيح العقلُ للاختبار الإيمانيّ أن ينشط في دائرة التذوّق الجماليّ للخير الأسمى من غير أن ينصّب نفسَه قاضيًا على هذا الحيّز الاختباريّ الأعمق في الكيان الإنسانيّ. فإذا استقام وازدهر مقامُ العقل في الاجتماع اللبنانيّ، كفَّ اللبنانيّون عن الخلط بين قطاع المدنيّات وقطاع الدينيّات، وسقطت التحالفات المميتة بين السلطان السياسيّ والسلطان الدينيّ.

٧. الله سرّ الإنسان

حقيقة الحقائق في الدينيّات اللبنانيّة أنّ اللبنانيّين لا يفصحون عن حقيقة معتقداتهم لأنّهم يدركون أنْ ما من مكان أو إمكان حتّى الآن للمؤمنين المجدّدين الطليعيّين أو للمفكّرين الأحرار أو حتّى للملحدين المستنيرين. ولذلك ندر أن نشأت في لبنان حركةٌ دينيّةٌ إصلاحيّةٌ ذاتيّةٌ جريئةٌ، بل أتانا كلُّ جديد إبداعيّ من الخارج، فازدان المجتمع اللبنانيّ بالكنائس والفرق والبدع والشيع والجماعات والطرق والمحافل. وهذا كلّه دليلُ تفوّر عشوائيّ لا مثيل له في التخبّط والتضارب والتنافر. وهيهات أن تنقلب لنا هذه الضُّمّةُ من الحرّيّات المتناحرة، وهذه السبيكةُ من الطائفيّات المتصارعة، موضعًا سنيًّا من مواضع التعدّديّة الكونيّة ما لم تنغرس كلّها في تربة العقلانيّة الموضوعيّة الناقدة المنفتحة المتطلّبة. ولذلك كانت حاجتنا في لبنان إلى تفكّر عقلانيّ جريء في الدين هي أشدّ ما تكون الحاجات الكيانيّة المصيريّة على وجه الإطلاق.

من تجلّيات هذا التفكّر العقلانيّ القولُ بأنّ الدينيّات اللبنانيّة تحتاج إلى ابتكار تصوّرٍ في الله يضعه في صميم الكيان الإنسانيّ، بحيث يغدو الله هو

سرّ الإنسان الأعمق. معنى هذا القول أنّ الله هو بُعد التطلّب المعرفيّ والخلقيّ الدائم في الوعي الإنسانيّ. ومعنى هذا القول أيضًا أنّ كلّ فعل أصيل صادق صالح نبيل راقٍ هو الموضع الأسنى لتجلّي الله في ثنايا الوجود التاريخيّ. على هذا الوجه أعاين ما تواتر إلينا من اختبار الله في وعي السيّد المسيح وسيرته، أي في أفكاره وأقواله وأفعاله، وهو الصورةُ الناصعةُ لمثل هذا التجلّي، بالرغم من نسبيّة القرائن الثقافيّة التي تكتنف وجودَه التاريخيّ. وطالما أنّ الحضارات والمجتمعات ما انفكّت تلجأ إلى مقولة الله للتعبير عن أقصى ما يختبره الإنسانُ في عمق أعماق كيانه من توق أثيل إلى التحقّق الذاتيّ والارتقاء الخلقيّ والأصالة الكيانيّة الشاملة، فإنّ الله سيظلّ هو الأفق الأرحب الذي فيه تنسلك اجتهاداتُ الإنسان الساعي إلى فهم معنى وجوده في هذا الكون الرحيب. فإذا اقتنع الجميعُ بأنّ الله هو، في عمق مدلوله الرمزيّ، السرّ السحيق في الكينونة الإنسانيّة التاريخيّة، ازدهرت في الأديان اختباراتُها الصالحة، وارتقت في المعتقدات الإيمانيّة مسالكُها المتنوّعة في الفهم الهنيّ المنفتح للحقيقة الإنسانيّة، وزهت في الالتزامات المسلكيّة المنبثقة من مقتضيات الانتماء الدينيّ الذاتيّ قيَمُ التصالح والتراحم والتسالم والتحابّ، وارتقت البشريّةُ كلُّها، على تنوّع استناراتها، إلى مقام أعلى من الصلاح والخير والجمال.

الفصل الرابع
الفعل السياسيّ اللبنانيّ :
خللٌ في البنية وفسادٌ في الأخلاق وخنوعٌ في العزيمة

خلافًا للمرّات السابقة، سارعتُ من تلقاء ذاتي إلى مناداة طالبي الجامعيّ المستغرق في التحسّر على مصائب الواقع اللبنانيّ في معاثره (الفصل الأوّل) ووجدانه (الفصل الثاني) ودينيّاته (الفصل الثالث)، وأبلغته أنّي سأتناول السياسيّات اللبنانيّة تناولاً صريحًا لأنّي أصبحت شديد التيقّن من أنّها الموضع الأبرز لتجلّيات الأمراض اللبنانيّة على تنوّع عوارضها. فعجب لإقبالي التلقائيّ إلى معالجة هذه الآفة، أنا الذي كان يتهرّب من المفاتحة ويؤثر الصمت. فإذا بي، في مسألة السياسيّات، أهبّ وأنتفض وأصرخ صرخة التلوّع فأفتضح كلّ الالتواءات والاعتوارات.

١. أصول التخلّف السياسيّ اللبنانيّ

لا سبيل إلى فهم الفعل السياسيّ اللبنانيّ الراهن، في جميع ملابساته وانحرافاته ورذائله، إلّا بالرجوع الفطن إلى مسرى نشوء الوطن اللبنانيّ، أو قلْ إلى تاريخ تكوين التركيبة اللبنانيّة الهجينة. وليس يخفى على أحد من أهل الاطّلاع أنّ لبنان عتيقٌ في اسمه، جليلٌ في رمزيّته، رفيعٌ في دعوته الحضاريّة، ولكنّه ذليلٌ في واقعه، سقيمٌ في ممارسته، فاسدٌ في إدارته. وشتّان ما بين المثال والواقع. ذلك أنّ المسرى التكوينيّ طبعه بسمات اختلاليّة تكاد أن تكون بنيويّةً فيه. فالشعب اللبنانيّ شعوبٌ أو جماعاتٌ تقاطرت إليه لأسباب شتّى.

والشعور الوطنيّ فيه أحاسيسُ مزاجيّة تتلوّن بتلوّن المبايعات الأيديولوجيّة. والنظام السياسيّ فيه أعرافٌ ظالمة وتقاليدُ بالية وأحكامٌ جائرة. ودستوره مطيّةٌ للأهواء التسلّطيّة والمنازع الانتفاعيّة.

ذلك كلّه ورثه اللبنانيّون من مقولة السلطان الأعظم والبلاط المتزلّف والأعوان الانتهازيّين والولاة الخانعين. ولا شكّ في أنّ أبشع تجلٍّ من تجلّياته كان ما يُدعى بالباب العالي في السلطنة العثمانيّة. وفي حين انعتقت أغلبُ الأوطان المتحضّرة في الغرب من الملوكيّات المستبدّة، ما فتئ الشرق العربيّ يرزح تحت وطأة هذا الإرث. وما الوطن اللبنانيّ سوى الحقل الأمثل لركوب هذا المركب المتخلّف. وممّا يفاقم الأوضاع ويفتّ في عضد الكيان اللبنانيّ أنّ الفعل السياسيّ اللبنانيّ قائمٌ في منزلة بين منزلتين. فلا هو شبيهٌ بالديمقراطيّات الغربيّة المتنوّرة في داخل أسوارها، ولا هو مماثلٌ للملوكيّات المستبدّة في العالم العربيّ أو نظيرٌ للأنظمة العربيّة العسكريّة أو المدنيّة المتأبّدة القاهرة الظالمة.

يحلو لي في هذا المقام أن أتحدّث عن النظام اللبنانيّ الديمكتاتوريّ، حيث الديكتاتوريّةُ يمارسها زعماءُ الطوائف والأحزاب والعشائر، والديمقراطيّة يرنو إليها من استقامت نيّتُه من موظّفي الجهاز الإداريّ والتربويّ والقضائيّ والأمنيّ النادرين في الدولة اللبنانيّة. لا بل قلْ إنّ الديمكتاتوريّة اللبنانيّة تعني في أبسط التعريفات أنّ الديمقراطيّة قائمةٌ في النصوص، في أغلب النصوص التشريعيّة، والديكتاتوريّة ناشبةٌ في النفوس، في أغلب النفوس اللبنانيّة. فاللبنانيّون في انفصام مرضيّ تتنازعهم الديكتاتوريّةُ الناشبةُ في أعماق نفوسهم والديمقراطيّةُ المرتسمةُ في آفاق تطلّعاتهم. هم لا يفعلون شيئًا للخروج من هذا الانفصام، لا بل ينعمون به ويواظبون عليه لأنّه يريحهم من مشقّة المراجعة الذاتيّة الناقدة والإصلاح الذاتيّ المتطلّب ويُيسّر لهم أوضاع حياتهم اليوميّة. ومنهم من يعزو هذه الديمكتاتوريّة إلى توازن الرعب بين الطوائف، حيث الديكتاتوريّة تمارسها الطوائفُ في داخل منعزلاتها والأحزابُ في داخل أسوارها، والديمقراطيّة

تفرضها المساكنةُ القهريّةُ بين الشعوب اللبنانيّة. فإذا بها ديمقراطيّةُ العجز اللبنانيّ عن الإتيان بديكتاتوريّة مكتملة العدّة. ولو قُيِّض لطائفة أن تسحق الطوائفَ الأخرى لسادت في لبنان ديكتاتوريّةٌ أصيلةٌ لا غشّ فيها تليق بمقام الاستبداد العربيّ. وفي جميع الأحوال، يظلّ الواقعُ السياسيّ اللبنانيّ فريدَ عصره في تذبذبه وميعانه واختلاله وتخلّفه. ولهذا كلّه أسبابٌ بنيويّةٌ ينبغي للّبنانيّين أن يلمّوا بها في مقاربة موضوعيّة محايدة منزّهة حتّى يعلموا أيّ منقلب سينقلبون إليه في القريب العاجل من الأيّام إذا ما استمرّت التركيبةُ اللبنانيّة في مثل هذا الانهيار المدوّي.

٢. الفعل السياسيّ اللبنانيّ مقترنٌ بطبيعة الاجتماع اللبنانيّ : القبليّة والطائفيّة

من أشدّ المصائب استفحالًا في التركيبة اللبنانيّة انفطارُ الوعي اللبنانيّ الفرديّ على الانتمائيّة القبليّة أو الطائفيّة أو الجهويّة. فاللبنانيّون لا ينتمون إلى لبنان، بل إلى شعوبهم وعشائرهم وقبائلهم وبطونهم وأفخاذهم ومذاهبهم ومناطقهم. هم يحيون على الأرض اللبنانيّة التي رسمت حدودَها اعتباراتٌ شتّى من الجغرافيا والتاريخ والسياسة، على غرار نشوء معظم أوطان المسكونة. غير أنّ الانتماء اللبنانيّ الأصليّ يظلّ ناشبًا في تربة الجماعة، لا في عمق الأرض، أو في مدى الوطن، أو في أفق الفكرة، أو في مسالك العقيدة. ولذلك يستحيل على الفعل السياسيّ اللبنانيّ أن يستقيم استقامةً بنّاءة. فكلّ الوقائع اللبنانيّة والقضايا اللبنانيّة تقترن اقترانًا وثيقًا بصدارة الانتماء الجماعيّ الأصليّ.

وعلى نحو ما أسلفتُ القولَ في تحليلي للتأزّم اللبنانيّ، فإنّ القبيلة والطائفة هما المستند التعريفيّ الوحيد الممكن للفرد اللبنانيّ. وأغرب الغرائب في هذا السياق أنّ حدود التمايز بين القبيلة والطائفة أوشكت أن تنعدم لشدّة الالتحام الذاتيّ في الهويّة الجماعيّة. وأثبتت الأحداثُ السياسيّةُ في الشرق العربيّ في

القرن المنصرم أنّ الانتماء الدينيّ يغلب على الانتماء الإتنيّ القبليّ، ولئن ظهرت هنا وثمّة بضعُ حالات من المنعة القبليّة في مجابهة العصبيّة الدينيّة المذهبيّة الطائفيّة. وإذا ما استثنى المرء بعضَ الجماعات الإتنيّة اللبنانيّة كالأكراد والأرمن، فإنّ معظمَ الجماعات اللبنانيّة تعاين، في صميم انتمائها الدينيّ الطائفيّ المذهبيّ، أصلَ الأصول في تعيين هويّتها الجماعيّة.

لمّا كان الأمر على هذه الحال، فإنّ الفعل السياسيّ اللبنانيّ كفَّ عن أن يكون فعلاً سياسيًّا محضًا، فأضحى فعلاً قبليًّا طائفيًّا. والفرق شاسع بين الفعل السياسيّ المحض والفعل القبليّ الطائفيّ. فالسياسة لها مبادئها وخصائصها وأحكامها وآليّاتها، ممّا هو معروفٌ في الأوساط الأكاديميّة العلميّة وفي المحافل الدوليّة، فيما الفعل القبليّ الطائفيّ يخضع لضرورات وجوديّة واعتبارات جماعيّة تُعطّل مسرى المعيّة الإنسانيّة في المدينة الإنسانيّة الواحدة.

من آثار هذا التحوّل الخطير في طبيعة الفعل السياسيّ اللبنانيّ اختلالُ العمليّة الديمقراطيّة الأولى التي تختبرها المجتمعاتُ الحديثة والمعاصرة في الغرب، عنيتُ بها الانتخابات. فاللبنانيّون لا ينتخبون، بل يبايعون. وهم لا يختارون، بل ينقادون، ولا يقرّرون بل يخضعون لغريزتهم الجماعيّة. وليس من فعل انتخابيّ أقبح من الخضوع لسلطان الزعيم الذي يضمن لكلّ قبيلة لبنانيّة المنعةَ والسؤددَ، ولئن اكتنفت سيرتَه الذاتيّة ظلالُ المخادعة وتلطّخت أعمالُه بأردان الفساد ومساوئ الانحلال الخلقيّ. وبما أنّ الأحزاب السياسيّة هي مرآة النظام القبليّ اللبنانيّ، فإنّ زعماء الأحزاب هم زعماء الطوائف. فلا يليق، والحال هذه، أن ينتخب أفرادُ القبيلة إلّا من انتهت إليه عصا الزعامة في العشيرة. ومنذ انتفاضة المطران الأحمر غريغوار حدّاد في بيروت، وغيره من المناضلين في سبيل نظام مدنيّ لبنانيّ يميّز الدينيّات من المدنيّات تمييزًا حصيفًا قاطعًا، عبثًا يجتهد المجتمعُ المدنيّ في حثّ اللبنانيّين على التحرّر من غريزتهم القبليّة.

ولكم يُضحكني ما ينادي به بعضُ أهل السياسة في لبنان، وهم من أصلب الزعماء القبليّين طائفيّةً ومذهبيّةً، من ضرورة إلغاء الطائفيّة السياسيّة واعتماد الانتخابات الوطنيّة بالاقتراع المباشر في دائرة لبنانيّة واحدة. فكيف يستقيم هذا التحوّلُ من الطائفيّة السياسيّة إلى المواطنة المدنيّة من غير استثارة التحوّل الأكثر تطلّبًا ومشقّةً، عنيتُ به الارتقاء بالفرد اللبنانيّ من مقام الرعيّة إلى مقام الإنسان الحرّ القائم بذاته ؟ فالطائفيّة السياسيّة هي الحلّ المتخلّف الوحيد لإنقاذ القبائل اللبنانيّة المستضعفة من الانقراض. وكثيرٌ من البلدان المتحضّرة تعتمدها في أنظمتها، ولكن من بعد أن تقرنها بنظام ديمقراطيّ أصيل في داخل الجماعات المكوِّنة للمتّحد الكونفدراليّ وتحصّنها بنظام قضائيّ نزيه شفّاف. ولستُ أرى من انعتاق سليم من الطائفيّة السياسيّة إلّا بتحرير اللبنانيّين من قبائلهم وعشائرهم وطوائفهم. ولا شكّ في أنّ مثل هذا التحرير يستوجب ترميم كرامة الفرد في ذاته، لا في انتسابه إلى الجماعة. فالفرد فردٌ قائمٌ في كينونته الكريمة الحرّة، قبل أن ينضوي في جماعة ينتعش فيها كيانُه، وتنبسط إليها إرادتُه، وتنشط لها طاقاتُه. وفي هذا أصلٌ عظيمٌ من أصول العَلمانيّة الحقّة المعتدلة الهنيّة التي يحتاج إليها المجتمعُ اللبنانيّ للخروج من أزمات تحلّله وتفكّكه المتعاقبة.

هذا في مأساة الانتخابات اللبنانيّة المبنيّة على أساس القبليّة والطائفيّة. غير أنّ ثمّة اعتلالاً آخر يضرب الجسم اللبنانيّ بأسره، عنيتُ به عجز اللبنانيّين عن الإجماع على ضمّة من الرموز الأصليّة الموحِّدة لوعيهم السياسيّ. فاللبنانيّون باتوا يمجّدون رموز قبائلهم وعشائرهم وطوائفهم، ولا يكترثون إلّا في الظاهر لرموز الوطن اللبنانيّ الجامعة. فإذا أعلت طائفةٌ من الطوائف رمزًا من الرموز اللبنانيّة العابرة للقبائل، وأحاطته بهالة الإكرام، سارعت طائفةٌ أخرى إلى الانتقاص منه وتسخيفه. وهكذا دواليك في التصارع المَرَضيّ بين القبائل اللبنانيّة. وفي سخفٍ لا مثيل له، يتصارع اللبنانيّون على أيّة منطقة تجسّد الكيانَ اللبنانيّ

أفضلَ تجسيد وعلى أيّة خصوصيّة طبيعيّة تُظهر الفرادةَ اللبنانيّة في أبهى صورها. أفيكون الجبلُ اللبنانيُّ الشامخ هو صميم لبنان، أم الجنوبُ اللبنانيّ المقاوم، أم البقاعُ اللبنانيّ الخصب، أم الشمالُ اللبنانيّ الأبيّ ؟ وهذه كلُّها، لعمري، صفاتٌ يحلو للّبنانيّين المأخذوين بشاعريّة الرحابنة أن يخلعوها على مناطقهم، وفي يقينهم أنّهم يؤسّسون لرمزيّة لبنانيّة جامعة. والحال أنّهم يمعنون تمزيقًا في الرمزيّة اللبنانيّة الوطنيّة السليمة المبنيّة على مبادئ الكرامة الإنسانيّة والحرّيّة الفرديّة والرقيّ الحضاريّ في الانتماء المنفتح.

يقيني الوطيد أنّ الحلّ لا يأتي إلّا بالعَلمانيّة المعتدلة الهنيّة. هي تلك التي ما برحتُ أنادي بها نأخذها عن الغرب من غير عقدة استصغار، فنهضمها ونولجها بيئتَنا اللبنانيّة. فإذا بنا نميّز بها الدينيّات من المدنيّات ونضع الاختبارَ الإيمانيّ في موضع الانتساب الفرديّ الحرّ الذي يُلهم الإنسانَ المواطنَ في أخلاقه وروحيّته، لا في إدارته المدنيّة التنظيميّة التقنيّة البحتة للمعيّة الإنسانيّة. فالحقل المدنيّ له أصولٌ في التدبير والتنظيم والرعاية، لا تخضع على الإطلاق للتصوّرات الماورائيّة واللاهوتيّة والتشريعيّة التي تقول بها بعضُ الأديان. فإذا بلغ الاجتماعُ اللبنانيّ إلى مثل هذا التمييز الحصيف، أنقذ الفردَ من قبليّته وطائفيّته، وأنقذ الفعلَ السياسيَّ اللبنانيّ من تأزّمه البنيويّ.

٣. الفعل السياسيّ اللبنانيّ مقترنٌ بطبيعة الذهنيّة اللبنانيّة : الاتّباعيّة

من الثابت في التاريخ اللبنانيّ أنّ الجماعات التي استوطنت الأرض اللبنانيّة انسلخت من بيئات أصليّة، واظبت معها على صلاتٍ من القربى، هي أشبهُ بروابطَ تتراوح مقاديرُها بين المؤاخاة والاسترشاد والائتمار والخضوع. وممّا زاد في الطين بلّة أنّ الأرض اللبنانيّة ما اختبرت قطّ جبروتًا ذاتيًّا منيعًا، بل كانت موطئًا للغزاة والمقتدرين. فكان مرجعُ الجماعات اللبنانيّة تجسّده

تلك الممالكُ الخارجيّة التي تربطها بها صلاتُ القربى العرقيّة أو الطائفيّة أو المذهبيّة أو الفكريّة أو حتّى الانتفاعيّة. وفي الأزمنة الحديثة تمأسس الارتباطُ العضويّ اللبنانيّ بالسلطان الخارجيّ. فبلغ ذروته تحت نير العثمانيّين ونظام الحمايات الأجنبيّة، العربيّة منها الغربيّة. واستمرّ الوضع على هذه الحال حتّى منتصف القرن العشرين. فإذا بالاستقلال اللبنانيّ يعني توازنًا هشًّا بين مقادير الاستجابة والخضوع لمراجع النفوذ الأجنبيّ. جاء الاستقلالُ اللبنانيّ يُقرّ بالاتّباعيّة اللبنانيّة على وجه المفارقة. ذلك أنّ مثل هذا الاستقلال لم يقم على تزكية حضاريّة لمضمون لبنانيّ أصيل، بل نشأ من رغبة ملتبسة في الانعتاق من ضربين من الميول الاستلحاقيّة. فالإعراض عن الآخر لا ينشئ كيانًا مستقلاًّ في الذات. وهذه حقيقةٌ فلسفيّةٌ بديهيّةٌ.

من شدّة الإطباق النفسيّ على الوعي اللبنانيّ الفرديّ والجماعيّ، أضحت الاتّباعيّةُ هي المسلك المألوف في تصرّفات اللبنانيّين وأقوالهم وأفعالهم. فاللبنانيّون اتّباعيّون منذ تفتّح كيانهم، ومنذ تفتّح وعيهم بمثل هذا الكيان. لا غرابة، من ثمّ، أن يصيب مثلُ هذا الاعتلال أخطرَ الأصول التي يقوم عليها الكيانُ اللبنانيّ. فإذا باللبنانيّين يختلفون على تعيين هويّة العدوّ والصديق، والمقاومة اللبنانيّة والممانعة الطائفيّة، والمحالفة الإقليميّة والدوليّة السليمة والتواطؤ الاستراتيجيّ المزيَّف، وما إلى ذلك من المواقف التي ينبغي أن يقفها اللبنانيّون من مجرى الأحداث الوطنيّة والإقليميّة والدوليّة.

من جرّاء هذه الاتّباعيّة سقطت الفسيفساءُ اللبنانيّة في محنة التجمّد والشلل العضويّ. فاللبنانيّون، شعوبًا وقبائل، ينظرون إلى الخارج نظرتهم إلى مرتكز كيانهم، ومستند هويّتهم، وموئل حمايتهم. فيستجرّون القوى الخارجيّة إلى التدخّل السافر في الشؤون اللبنانيّة. وليس أدلّ على هذا الاستجرار من المقام الرفيع الذي يحظى به السفراءُ في السياسيّات اللبنانيّة. فالسفراء هم الأوصياء على الشعوب والقبائل اللبنانيّة. ولا يرضى اللبنانيّون إلّا بتكريمهم

تكريمًا يفوق تكريمَهم لأنفسهم ولأبطالهم وللنابغين والمتفوّقين فيهم. وإذا ما أراد المرء أن يوجز الحياة السياسيّة اللبنانيّة، فإنّه يستطيع أن يربطها بالحركيّة الديبلوماسيّة الأجنبيّة الناشطة في جميع حقول الحياة اللبنانيّة الاقتصاديّة والإنمائيّة والثقافيّة والتربويّة والاجتماعيّة والرياضيّة.

من أغرب غرائب الحياة السياسيّة اللبنانيّة أنّ الاجتماع اللبنانيّ لا يستقيم إلّا بنفاذ الفعل السياسيّ إليه. فالاتّباعيّة هذه يحملها اللبنانيّون على وجوه شتّى. فهم خاضعون لسلطان الأغراب والأجانب في السياسة على وجه العموم. ولكنّهم أيضًا خاضعون للسياسيّات في جميع مضامير نشاطهم الاجتماعيّ. ولكم يحزنني شعورُ الاغتباط الذي يهزّ رهطًا من أهل الثقافة في لبنان حين يُخضعون فعلَهم الثقافيّ لحضور أهل السياسة في محافلهم. فالنشاط الأكاديميّ الجامعيّ الناجح في لبنان هو الذي يزيّن محضرَه أو يعتلي منبرَه أو يبارك نشاطَه هذا السفيرُ أو ذاك، وهذا الزعيمُ السياسيّ أو ذاك، وهذا النائبُ أو ذاك. حتّى لقد انقلب الفكرُ مطيّةً للفعل السياسيّ المبتلى بالاتّباعيّة الصمّاء. ويُذهلني كيف يوفّق اللبنانيّون في منتدياتهم الثقافيّة بين حرّيّة الفكر وسلطان السياسة.

لا عجب، والأمر على هذه الحال، أن يُبتلى الجسمُ اللبنانيّ بجميع أعراض السقم والانحلال. ذلك أنّ القوى الخارجيّة، مهما سمت مقاصدُها، لا تملك أن تحبّ لبنان في ذاته ومن أجله وفي سبيله. هي قوًى تريد، في أسمى خططها، أن تعزّز هذه الطائفة أو تلك، لا بل من ينحاز إليها ويخضع لها في هذه الطائفة أو تلك. ولا بدّ لي، في هذا المقام، من أن أحيّي ذكاء السياسيّين الخارق حين يسوّغون أرفعَ التسويغ خضوعَهم المذلّ لهذه القوّة الخارجيّة أو تلك. فإذا باعتبارات المناصرة الإنسانيّة والدعم الخلقيّ والمساندة المعنويّة والمؤازرة الماليّة تعلو فوق جميع الانتقادات حتّى لتنقلب الدولةُ الصديقةُ رمزًا للعزّة القوميّة والطهارة الإنسانيّة والنبل الأخلاقيّ. في حين أنّ الجميع يعلم أنّ الدول العربيّة

والإقليميّة والغربيّة لا يعنيها سوى مصالحها في المرتبة الأولى. أمّا لبنان، فهو مطيّةٌ لمطامحها التوسّعيّة.

لا يعجبنّ أحدٌ إذا ما صرّح غيرُ سياسيّ لبنانيّ، فأعلن أنّ الحلّ في لبنان يأتي لبنانَ من الخارج. فالاتّباعيّة بلغت مبلغًا في لبنان بات فيه الوعيُ السياسيّ اللبنانيّ مقتنعًا بصواب الحلّ الخارجيّ. فالترويض بلغ حدّ الاقتناع الباطنيّ، الفرديّ والجماعيّ، على نحو ما كانت عليه الحالُ إبّان تعاقب الاحتلالات الغربيّة والإسرائيليّة والعربيّة للأرض اللبنانيّة. فاللبنانيّون لهم طاقةٌ على التأقلم حتّى مع العهر السياسيّ واغتصاب الكرامة الوطنيّة، بحيث يُضحي الغريبُ ضمانةً لمعيّتي مع القريب. فيتحوّل الوعيُ السياسيُّ اللبنانيُّ وعيًا يضع في بديهيّات مسلماته شرعيّةَ تدخّل الآخرين في الشؤون اللبنانيّة. وفي هذا أدهى المصائب اللبنانيّة على الإطلاق. ولذلك لا يتكبّد الغرباء، من عرب وأجانب، أيّة مشقّة في إقناعنا بشرعيّة تدخّلهم في شؤوننا. فنحن إليهم منساقون كالنعاج المغلوب عليها.

ثمّة أمرٌ خطيرٌ ينبغي إلقاء البال إليه في هذا السياق، عنيتُ به هيمنةَ السياسة على الواقع اللبنانيّ بأسره. فكلّ ما يتحرّك في الاجتماع اللبنانيّ مطبوعٌ بطابع سياسيّ يغلب غلبةً ساحقةً سائرَ الأبعاد المصاحبة للوقائع اللبنانيّة. فالدين في لبنان مسيَّسٌ. والفكر مسيَّسٌ. والاقتصاد مسيَّسٌ. والفنّ مسيَّسٌ. والرياضة مسيَّسةٌ. والاجتماعيّات مسيَّسةٌ. والنقابات، والمهن، والتجمّعات، والأرض، والسماء، والهواء. فاللبنانيّون يستفيقون على السياسة ويخلدون إلى مضاجعهم على وقع السياسة، ويحيون، ويموتون، ويُغرمون، ويحتفلون، ويتحرّكون في جميع الاتّجاهات، وبوصلتهم الوحيدة السياسةُ. ولكأنّ السياسة هي الموضع الأسنى لتجلّي الحياة فيهم وتحقّقها في صميم الوجود التاريخيّ. ولكم هو عظيمٌ ضلالُ اللبنانيّين في هذه المتاهة. فالسياسة اللبنانيّة اتّباعيّةٌ في أصلها، فاسدةٌ في مسلكها. ولذلك أوشك الواقعُ اللبنانيّ بكلّيّته أن يمسي

اتّباعيًّا فاسدًا، إذ إنّ كلّ ما تدخله السياسةُ في لبنان يُضحي اتّباعيًّا. ولا انعتاق لنا من هذا المأزق الكيانيّ إلّا بتحرير الواقع اللبنانيّ من الهيمنة السياسيّة الطاغية. والتحرير يأتينا من إعادة تأهيل الوعي الإنسانيّ فينا حتّى نستعيد للفعل الإنسانيّ سموَّه وكرامتَه وحرّيّتَه ومجّانيّتَه. فالسياسة لا تختزل الواقع الإنسانيّ، ولئن كانت الحياةُ الإنسانيّة متأصّلةً في السعي إلى صون الذات وحمايتها من الآخرين. غير أنّ صون الذات يمكن أن يتأتّى للناس في التسالم والتشارك والتضامن، لا في التصارع والتنابذ والتقاتل.

٤. الفعل السياسيّ اللبنانيّ مقترنٌ بطبيعة التفكير اللبنانيّ: السلفيّة

من آفات الفعل السياسيّ اللبنانيّ أيضًا خضوعُه للبنية الفكريّة السلفيّة. فاللبنانيّون، بالرغم ممّا يدّعونه من انفتاح وسلاسة وليونة، يعتصمون بقدر كبير من الاقتناعات الاجتماعيّة والدينيّة والسياسيّة والمسلكيّة المتوارثة. فلا يتكبّدون عناء النظر فيها والتحرّي عن صحّتها والتدقيق في ملاءمتها للواقع الإنسانيّ المستجدّ. هم سلفيّون في نظرتهم إلى الحياة وإلى الكون وإلى الوجود وإلى التاريخ وإلى الأصول وإلى القيَم. وممّا لا ريب فيه أنّ الموضع الأبرز الذي تظهر فيه سلفيّتُهم إنّما هو الاجتماعيّات والدينيّات والسياسيّات. ربّما يكفّون عن أن يتصرّفوا كالسلفيّين في الاقتصاديّات والتقنيّات. إلّا أنّ إعراضهم عن السلفيّة في حقل المنفعيّات هو أشدّ ضررًا لهم ولغيرهم من اعتصامهم ببعض من القيَم المشرقيّة في حقل المعاملات هذا. وفي جميع الأحوال تهيمن سلفيّتُهم على الفعل السياسيّ الذي يضطلعون به كلّما أفرجت لهم الأحوالُ عن ضرورات وجوديّة في التغيير، أو في التعديل، أو في الإصلاح.

تظهر السلفيّةُ في السياسيّات اللبنانيّة حين يتصرّف اللبنانيّون تصرُّفَ الجاهلين في تدبّر نظام معيّتهم الإنسانيّة. وهم يعتقدون أنّ ما نشأ عليه الكيان

اللبنانيّ من نظام سياسيّ لا يجوز تغييره. وإذا ما حصل تغييرٌ طارئ، فالسبب هو النار الأهليّة التي توشك أن تهلكهم. ومن أشدّ المصائب إذلالاً ومهانةً أنّ التغيير في داخل لبنان ترسمه القوى الإقليميّة والدوليّة في خارج لبنان. أمّا يقين اللبنانيّين في هذه المسألة فهو أنّ ابتكار صيغة جديدة للبنان غير الطائفيّة السياسيّة المبتذلة يحتاج إلى حرب داخليّة وإقليميّة ودوليّة. سلفيّتهم في السياسة تُملي عليهم التلبّثَ في تخلّف نظامهم، حتّى نشوب النار فيهم، لأنّ الإصلاح السياسيّ لا يستقيم إلّا تحت المذلّة والهوان.

إذا ما نظر المرء في العقليّة السياسيّة اللبنانيّة وجد فيها من السلفيّة ما يفوق التصوّر. ذلك أنّ القبائل والطوائف اللبنانيّة تتأمّل في دساتير الدول المتقدّمة وأنظمتها الديمقراطيّة، وتواظب على امتداحها طالما عاينتها من على بعد. أمّا إذا اقتضى الأمرُ أن تستدخل هذه القبائلُ والطوائفُ شيئًا من هذه الديمقراطيّة في مسرى وجودها التاريخيّ، فسرعان ما تتشنّج وتنتفض وتتقوقع على نفسها وتعادي الكون كلّه. وفي ذلك كلّه عمًى وجهلٌ، لأنّ التاريخ يتحرّك نحو الأمام فيما اللبنانيّون يتقهقرون ويوغلون في تخلّفهم.

وممّا يحزن القلب ويدمي العقل أنّ اللبنانيّين لا يقرأون جدليّات التاريخ. فحين انتابتهم محنةُ التحارب، في سبعينات القرن المنصرم، لم يدركوا أنّ الوضعيّة السياسيّة الكونيّة مقبلةٌ على تحوّلات خطيرة سترفع عنهم أذى التصارع العربيّ والإقليميّ عليهم. فانغمسوا في خطيئة الاقتتال حتّى اختنقوا من روائح دمائهم، وفي ظنّهم أنّهم يناصرون قضايا البشريّة الجليلة. فإذا بالأنظمة المستبدّة القريبة والبعيدة تنهار، فتنهار معها صلاحيّةُ هذه القضايا الزائفة. فيسقط اليسارُ الكونيّ واليمينُ الكونيّ، وتسقط الرواياتُ الأيديولوجيّة الشموليّة التي كانوا يستظلّونها ويتقاتلون تحت راياتها، وتسقط المجابهاتُ الدمويّة بين الكتل العظمى المتصارعة، وتسقط الصراعاتُ الإقليميّة على مختلف ألوانها. غير أنّ السلفيّة السياسيّة في لبنان لم تعاين هذا السقوط

المدويّ، بل أوغلت في الاقتتال حتّى انهار الهيكلُ اللبنانيّ على الجميع. ولو صبر اللبنانيّون بعضُهم على بعض، وترقّبوا في عين المتبصّر العارف نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، لاستطاعوا أن يجنّبوا وطنَهم هذه المعاناة الرهيبة وهذا التخلّف المعيب.

أمّا اليوم، فإنّهم في تخلّفهم السياسيّ ما فتئوا على سلفيّة تُعمي أبصارَهم وتُفسد فيهم كلَّ إدراك عقلانيّ سليم لمقتضيات النهوض والإصلاح في الزمن الراهن. ظنّي فيهم أنّهم يكرّرون اليوم خطيئة الحرب الأهليّة الأخيرة، إذ إنّهم ما انفكّوا يعتقدون أنّ غلبة فريق إقليميّ على فريق إقليميّ آخر سيمنح قبيلةً من القبائل اللبنانيّة دون غيرها سعف الانتصار وصولجان الهيمنة. والحال أنّ الجدليّات الكونيّة تكرّر نفسها، والتخلّف اللبنانيّ يكرّر نفسه في المقام عينه. وعوضًا من أن ينتهز اللبنانيّون انكفاء العرب عنهم، حتّى يعودوا إلى رشدهم، ويبتكروا صيغةً جديدةً من التشارك الحضاريّ السلميّ، في تدبّر المعيّة الإنسانيّة الهشّة الأوصال الدقيقة المفاصل على الأرض اللبنانيّة، فإنّهم يخونون أنفسهم وشركاءهم، وينقادون إلى إملاءات الخارج المهينة. فبئس مجتمع يرتع في مثل هذه السلفيّة الظلماء.

٥. الفعل السياسيّ اللبنانيّ مقترنٌ بطبيعة الأخلاقيّة اللبنانيّة: الانتفاعيّة الانتهازيّة

أمّا مصيبة المصائب في السياسيّات اللبنانيّة، فهي تلوّثُ الوعي اللبنانيّ بجرثومة هي من أشدّ الجراثيم فتكًا بالشعوب والأمم والمجتمعات، عنيتُ بها الانتفاعيّة الانتهازيّة التي باتت تقيّد كلّ تصرّف من تصرّفات اللبنانيّين، ما خلا قلّةً هي أشبه بالإيقونات الحيّة المنكفئة في مناسك الزهد في جوف الأودية وأعالي الهضاب. فاللبنانيّون، في معظمهم، أضحوا يعتقدون أنّ الدهر فرصةٌ واحدةٌ في حياتهم. فإنْ هم انقضّوا عليها واستثمروها وانتفعوا بها أيّما انتفاع،

رأفت بهم الأحوالُ واشتدّت منعتُهم في مسالك الحياة. فالآتي من الرتبة الأدنى إلى الرتبة الأعلى في معارج الحلبة السياسيّة ينقضّ انقضاضًا على الحقل الذي يوكَل إليه، فيعيث فيه فسادًا ويمتصّ منه طاقته وماله، ويهيمن على موارده، وينتفع به له ولأفراد عشيرته الأقربين. ولقد بلغ الفسادُ مبلغًا خطيرًا في أنفس معظم المسؤولين اللبنانيّين حتّى إنّهم باتوا لا يتورّعون عن الإفصاح عن رغبتهم في الحصول على حصّة عشريّة أو عشرينيّة من ميزانيّة كلّ مشروع إنمائيّ تنهض به الدولةُ اللبنانيّةُ المتهالكة. ويفتخرون في العلن بأنّهم أخضعوا أصحاب المشروع لمشيئتهم. فإمّا الحصّة للوزير، أو المدير العامّ، أو المسؤول الأدنى، وإمّا إلغاء المشروع الإنمائيّ بأكمله. وعليه، أضحت المؤسّسات الاقتصاديّة المحلّيّة والمؤسّسات الدوليّة المانحة تتأقلم مع هذا الفساد البنيويّ، فتقتطع على الفور من ميزانيّتها حصّةَ التوقيع اللبنانيّ الرسميّ على المشروع. وهذا بعينه ما يقصده اللبنانيّون حين يتحدّثون عن منافع الوزارات السياديّة، والمناصب السياديّة، والإدارات السياديّة في أجهزة الدولة اللبنانيّة.

لا عجب، من ثمّ، إذا هوت الإداراتُ المدنيّةُ كلُّها في لبنان في قعر الفساد والاهتراء، ولاسيّما حين يعلم المنتفعون الانتهازيّون أنّ المجتمع اللبنانيّ ليس سوى فسيفساء باهتة من القبائل والطوائف المتناحرة، لا تملك أن تراقب وتحاسب وتقوّم وتُصلح وتحصّن. وليس أدهى من الاحتماء بأبناء القبيلة أو الطائفة حين ينبري بعضٌ من مثاليّي المجتمع المدنيّ الجريئين يندّدون بمساوئ هذا الوزير أو ذاك، أو هذا النائب أو ذاك، أو هذا القاضي أو ذاك، أو هذا المدير أو ذاك، أو هذا الطبيب أو ذاك، أو هذا الاقتصاديّ أو ذاك، أو حتّى هذا المختار أو الجابي أو ذاك. فيكون المسُّ بالفاسد الانتفاعيّ الانتهازيّ مسًّا بالطائفة وبرموزها وبهيبتها وبزعيمها. أمّا مسرحيّة المسرحيّات في حلبة الانتفاعيّة الانتهازيّة اللبنانيّة، فيشاهدها اللبنانيّون حين تصحو بغتةً ضمائرُ أهل الفساد في كلّ طائفة على حدة، فيُقبلون إلى الإعلام يتقاذفون الاتّهامات ويتراشقون

بالفضائح. وحين يُنعم المرءُ النظرَ في كواليس هذه المسرحيّة، يدرك أنّ صفقةً من الصفقات لم يتمكّن أهلُ الفساد في جميع الطوائف من الاتّفاق الخبيث على الاستثمار المنصف فيها. فإذا بهم يتناحرون ويكشفون بضعًا من عوراتهم. إلّا أنّ ثمّة اتّفاقًا سرّيًّا يضبط هذه المكاشفات الاتّهاميّة، ويرسم للجميع حدودًا لا يجوز لأحد أن يتجاوزها. ولكأنّ هناك حلفًا موضوعيًّا عقدته طبقةُ الفاسدين الكبار يضعهم في نجوةٍ من المساءلة. فلا يحقّ لأحد أن يمسّ بهم لأنّهم فوق الشبهات، يضمنون وحدهم للمجتمع اللبنانيّ شيئًا من الاستقرار والسلام. فإنْ هم نالهم سوء الاتّهام بالفساد، هيّجوا قبائلهم وحرّضوها على الاقتتال صونًا للكرامة الشخصيّة المنتهكة.

عصارة القول المرير في هذا كلّه أنّ الفعلَ السياسيّ اللبنانيّ عاد لا يرهب التلاعب بالأرض وبالإرث الإنسانيّ والثقافيّ والبيئيّ في لبنان وبالقيَم والمبادئ والأصول لأنّ الاجتماع اللبنانيّ ابتُلي بمحنة الانتفاعيّة الانتهازيّة. وتفاقمت هذه الآفة في كلّ فرد من أفراد المجتمع اللبنانيّ حتّى أصبح الكذب هو مقياس النجاح، والنفاق هو معيار الفلاح، والتزوير هو ميزان الاستقامة، والكسب الماليّ هو عنوان النفوذ، والرشوة هي سبيل تطويع القضاء، وقوّة الحشد القبيليّ هي دليل العدالة الاجتماعيّة. وربّ سائل يسأل عن عشق اللبنانيّين للمال، وخصوصًا الدولار الأميركيّ. فإذا به أمام مشهد أسود من تواطؤ البنى الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة الظالمة في الاجتماع اللبنانيّ لا يملك الفردُ وحدَه أن ينعتق منها. فلا يبقى أمام الإنسان في لبنان سوى الاعتصام بشيء من المنعة الذاتيّة. وليس من قوّة أفعل من سلطان المال لردء المخاطر المتعاظمة على الفرد في لبنان. فلا القضاء يحمي الإنسان في لبنان، ولا القوى الأمنيّة تحميه، ولا الطوائف تحميه ما لم تذلّه وتُفرغه من ذاتيّته، ولا المنتديات الثقافيّة ولا الهيئات المدنيّة، ولا أيّة بنية سياسيّة أو اجتماعيّة أو دينيّة أخرى. سبيل الاختيار الوحيد للفرد اللبنانيّ هو بين الذلّ السياسيّ والمنعة الماليّة. غير أنّ

المنعة الماليّة لا تتأتّى للجميع على طبق من الفضّة. ولذلك ارتضى أغلبُ اللبنانيّين أن ينتفعوا انتفاعًا انتهازيًّا من موارد الدولة وموارد الآخرين وموارد الطبيعة ومن كلّ صخرة أو حجر أو حصى ينتج ندًى في المدى اللبنانيّ.

قد يكون في غلبة النهج الخدمتيّ المصرفيّ الاستهلاكيّ على الاقتصاد اللبنانيّ تعبيرًا عن انحياز اللبنانيّين إلى الكسب السريع. فالخدمة المصرفيّة أو الماليّة أو العقاريّة أو التسويقيّة أو التوسّطيّة تحمل في مطاويها وفرةً مذهلةً من قابليّات الفساد والإفساد لا تنطوي عليها زراعةُ الأرض أو صناعةُ المادّة. وليس من الصدف أن يتّصف اللبنانيُّ بالمتاجر الداهية، لا بالمزارع الصبور أو بالصناعيّ المقتدر. ولقد بلغت الانتفاعيّةُ الانتهازيّةُ باللبنانيّين إلى المتاجرة بأغلى ما عندهم، أي بأرضهم وبيئتهم وبصحّتهم وغذائهم وبعرضهم وكرامتهم. وكلّما تصاعد صراخُ اللبنانيّين وانتفاضتهم لكرامتهم، تيقّن المرءُ أنّ المتاجرة بأعراضهم وبمقدّساتهم قد تجاوزت كلَّ الحدود. فأتى الصراخُ ليظلّل موحلةَ المفاسد المرتكبة.

٦. أزمة الإصلاح السياسيّ في لبنان : من الثورة المستحيلة إلى الثورة المستحيلة

قد يكون الفعلُ السياسيُّ اللبنانيُّ صورةً عن الفعل السياسيّ العربيّ الخاضع للثالوث المحكم الإغلاق الذي قال به أحدُ مفكّري الإصلاح العربيّ في القرن العشرين، عنيتُ به ثالوثَ القبيلة والعقيدة والغنيمة (الجابري). ولكنّ لمثل هذا الثالوث وقعًا مريرًا في الاجتماع اللبنانيّ، لأنّه اجتماعٌ فسيفسائيٌّ قابلٌ للانحلال المطّرد. وأدهى المصائب اللبنانيّة أنّ الكيان اللبنانيّ يحتضر من غير أن يموت. فالموت، في بعض الحالات، إعتاقٌ للناس من أسقام دهريّة لا طاقة لهم على معالجتها. وربّ سائل يسأل من الذي يمنع الكيان اللبنانيّ من الانتقال المنطقيّ من حالة الاحتضار إلى حالة الموت. الجواب الوحيد المقنع هو

القول بإرادة أجنبيّة تريد له البقاء محتضرًا منحلاً متخلّفًا حتّى أوان الساعة. وقد يكون في وضعيّة اللاحياة واللاموت خدمةٌ جليلةٌ لأغراض استراتجيّة خطيرة. فالساحة اللبنانيّة هي المجسَّم المصغَّر للاقتتال التجريبيّ بين الأنظمة العربيّة الفاسدة تهيّجها وتجيّشها وتساندها في انتهازيّة مشؤومة القوى الغربيّة المهيمنة. هذا كلّه يعلمه أهلُ السياسة في لبنان. ولشدّة انسياقهم في انحرافات الاستراتجيّات الأجنبيّة الانتهازيّة تراهم يغالون في الدفاع عن الاستقلال اللبنانيّ، وهم غارقون حتّى رأسهم في الاتّباعيّة. وكلّما أشادوا بالاستقلال اللبنانيّ تَكشّفت مطاويهم عن قدر أعظم من الخضوع للآخرين. ولو لم تكن الحال على هذا الاضطراب النفسيّ العميق في الوعي السياسيّ، لاستطاع اللبنانيّون أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم لكي تَصدق عندئذ أقوالُ زعمائهم في الاستقلال المزعوم.

يعلم الجميع أنّ هذا الانحطاط السياسيّ في لبنان لا علاج له في مستوى البنى السطحيّة الظاهرة. فالتقويم الأشمل يُعوزه ثورةٌ ودمٌ وتضحيةٌ وافتداءٌ. غير أنّ عيب المجتمعات المتخلّفة أنّ أبناءها يبذلون دماءهم في غير موضعها. ولا يمكن لأحد أن يدّعي أنّ اللبنانيّين بخلوا بدمائهم. إلّا أنّ الدماء اللبنانيّة التي سالت على الأرض اللبنانيّة لم يُقيَّض لها أن تروي الوعي اللبنانيّ نضجًا واستقامةً ورقيًّا. والسبب جليٌّ للعيان. فالدماء يبذلها الناسُ في لبنان لا لثورة اجتماعيّة تروم المساواة والعدل والمؤاخاة والرقيّ الحضاريّ، بل يبذلونها فداءً عن زعمائهم وطوائفهم وكرامات السلاطين الأجنبيّة التي ترعاهم. ولو بذل اللبنانيّون قسطًا يسيرًا من دمائهم في سبيل قضايا الإصلاح الحقيقيّة لتغيّرت أمورٌ كثيرةٌ في إدارة هذه الفسيفساء المتداعية. والفرق بين المجتمعات الراقية والمجتمعات المتخلّفة هو مواضع الدماء الإنسانيّة ومقاصدها القصوى.

بيد أنّ الثورة في لبنان شبه مستحيلة. وتداعي الاستحالات مربكٌ حتّى الإحباط. فوقائع الانحطاط تقول بضرورة الثورة. بيد أنّ اللبنانيّين لا يثورون

على طوائفهم وزعماء طوائفهم، بل على الطوائف الأخرى والزعماء الآخرين. وإذا ثار قومٌ من طائفة على قوم من طائفة أخرى فلن يأتوا بثورة لبنانيّة، بل بحرب أهليّة تحرق الأخضر واليابس. وليس من سبيل إلى تغيير النظام السياسيّ المتخلّف والطبقة السياسيّة الفاسدة في لبنان إلّا بتغيير الذهنيّة اللبنانيّة في عمق أعماقها. ولا تغيير في هذه الذهنيّة إلّا بارتداد ثقافيّ شامل. وليس من مُكنة لارتداد ثقافيّ شامل من غير ثورة حقيقيّة. ولكنّ اللبنانيّين لا يثورون. ولذلكَ انطوت هذه الحلقة المصيريّة على عيب الدوران على الذات: من الثورة المستحيلة إلى الثورة المستحيلة.

ربّ معترض يعترض على هذا التشاؤم المفرط، فينبري للدفاع عن قدر الأوطان المستضعفة كالوطن اللبنانيّ الذي يعمي بصيرتَه التخلّفُ العربيُّ، وتهدّده في أخبث الصور العدوانيّةُ الصهيونيّةُ، وتزعزعه السياساتُ الاستدماريّة للغرب المستعمر. هذا كلّه صحيحٌ. إلّا أنّ اللبنانيّين لم يفرض عليهم أحدٌ في الكون أن ينحطّوا في وعيهم السياسيّ مثلَ هذا الانحطاط. وليسوا هم وحدهم على هذا الانعطاب. كثيرةٌ هي البلدان الصغيرة التي تنتفض لكرامتها، وتذود عن شرفها، وتموت في سبيل منعتها الداخليّة. ومن ثمّ، لا يجوز للّبنانيّين أن يستدعوا مثل هذه العوامل لتسويغ الانحطاط السياسيّ المطّرد في وجودهم التاريخيّ. وحده الخلل البنيويّ الضارب في جسمهم يكبّلهم بمثل هذه القيود المهينة. فليكفّوا إذًا عن النحيب ومحاكمة الدهر ومعاتبة الآخرين وتحميلهم المسؤوليّة. فالمسؤوليّة، كلُّ المسؤوليّة، هي على عاتقهم. فإمّا أن يتخلّوا عن سلفيّتهم القاتلة ويشرعوا منذ الآن في اختراع صيغة توافقيّة جديدة تؤهّلهم لتنقية وعيهم من شوائب القبليّة والطائفيّة وتضعهم في مسرى التفكّر الرصين في تدبّر معيّتهم المتنوّعة. وإمّا أن يقبلوا بوصاية أمميّة تُنتدب عليهم لتحكم هذا التجمّع من الطوائف والقبائل حتّى لا تتقاتل إلى ما لا نهاية. فالقاصرون لا يحقّ لهم أن يستقلّوا في إدارة الدار حتّى لا تخرب وتنهار. ثمّة في لبنان من

يستحقّ الحياة الكريمة حتّى في أدنى حدودها. فليُنزع هذا البلد من يد القاصرين حتّى ينضجوا فيصبحوا أهلاً للاضطلاع بالمسؤوليّة الرفيعة التي يستتليها ما يُدعى بالاستقلال اللبنانيّ. فهذا البلد مزيّفٌ طالما استمرّ فيه التناقضُ بين بنيته التشريعيّة والتنظيميّة الحديثة في ظاهرها وبنيته الذهنيّة العتيقة في باطنها.

الفصل الخامس
الاجتماعيّات اللبنانيّة :
التواءٌ في المعايير وظاهريّةٌ في التعابير وسطحيّةٌ في التصرّفات

أردتُ أن أختم تحرّياتي عن الذات اللبنانيّة، فدعوتُ الطالبَ الجامعيّ إلى المقهى البيروتيّ الذي يعجّ بكلّ ألوان المجتمع اللبنانيّ، وسألته أن ينظر من هذا الموقع في الشخصيّة الاجتماعيّة اللبنانيّة وفي المسلكيّات الاجتماعيّة اللبنانيّة. ولكنّه كان يعلم أنّ ما سأقوله في الاجتماعيّات اللبنانيّة ينبثق ممّا يعاينه الإنسانُ النبيهُ في جميع حقول الاجتماع اللبنانيّ حيث ينطبع المسلكُ بما استقرّ في اللاوعي اللبنانيّ الفرديّ والجماعيّ من موروثات اعتقاديّة وتصوّرات تقليديّة وأحكام مأثورة. وتقوم هذه كلُّها على كتلة من العقَد والتشنّجات والالتباسات يعسر على المرء أن يحلّلها ويفكّكها ويتبيّنَ أصولَها وروافدَها وتشعّباتها وآثارَها وعواقبَها.

١. أصلُ الإعضال الأخطر في الاجتماع اللبنانيّ

معضلتان خطيرتان تشلّان الاجتماعيّات اللبنانيّة، ومنهما تنبثق جميعُ أصناف الأزمات الاجتماعيّة اللبنانيّة، عنيتُ بهما معضلة انصهار الفرد في الجماعة أو الطائفة أو القبيلة أو العشيرة، ومعضلة السطحيّة أو الظاهريّة في المسلك اللبنانيّ. أصلُ المعضلة الأولى أنّ الأفراد لا وجود لهم في الاجتماع اللبنانيّ. وحدها الطوائف لها الوجود الأعلى. غير أنّ الجماعة لا تفكّر في مسلكها، ولا تراجع أفكارها، ولا تنقّب في دواخلها. بل هي أشبه بكتلة مرصوصة تنتقل

كما هي من جيل إلى جيل ومن زمن إلى زمن. ولذلك انطبعت الاجتماعيّاتُ اللبنانيّة بالتصلّب والتزمّت والثبوتيّة الجوفاء. فاللبنانيّون يتصرّفون في المجتمع إمّا على نهج الأجداد والقدماء والسابقين، وإمّا على منوال التيّار المهيمن الجارف. ومن ثمّ، تُقاس الأمور بمقياس الأمانة للسلف أو بمقياس الإجماع الأغلبيّ بحيث تسقط جميعُ الاعتبارات المرتبطة بمضمون المسلك وطبيعته وتسويغه ونتيجته.

لا ريب في أنّ مثل هذا الانصهار يستتبع في مسلك الأفراد التواءً خطيرًا ينذر بأبشع العواقب. فاللبنانيّون لا يختارون اختيارًا حرًّا سليمًا نهجَ حياتهم، ونوعَ مهنتهم، وشريكَ حياتهم، ونديمَ مجالسهم، ومرجعَ انتمائهم الدينيّ، وموقعَ محازبتهم السياسيّة، وما إلى ذلك من حقول تجلّي الإرادة الفرديّة الحرّة. والأمثلة على ذلك لا تُحصى. فالسياسيّون يريدون لأولادهم أن يرثوهم في العمل السياسيّ. والقضاة في القضاء، والأطبّاء في الطبّ، والمعلّمون في التعليم، والمزارعون في الزراعة. واللبنانيّون ينتمون إلى حزب عائلتهم وعشيرتهم، وينضوون تحت راية طائفتهم، ويبايعون زعيم جماعتهم. فالانصهاريّة هذه تضمن للّبنانيّين المنعة الذاتيّة لأنّها تحميهم من المساءلة النقديّة، من بعد أن تحرمهم من مسؤوليّتهم. فالجماعة هي المسؤولة عن تصرّف الفرد. والفرد يُفلح أو يُخطئ بفضل محاكاة الجماعة في الأحكام والقوانين التي تفرضها في الاجتماع. أمّا إذا تجرّأ أحدهم فاختار له نصيبًا مخالفًا لأعراف الاختيار في المجتمع اللبنانيّ، فإنّ الألسنة لا تتورّع عن قذفه بأشدّ الحمم لهيبًا.

هذا في مسألة الانتماء والتوجّه المهنيّ والمبايعة. أمّا في قضيّة التصوّرات والعقائد والأحكام، فاللبنانيّون يردّدون ما قاله الأقدمون في مكانة الرجل في المجتمع ومكانة المرأة، وفي الزواج والطلاق والتوريث، وفي الدين والأخلاق، وفي المعاملات والعبادات، وفي النجاح المادّيّ والتألّق الاجتماعيّ، وفي معايير السعادة والشقاء، وفي قواعد الربط والحلّ في علاقات الناس بعضهم ببعض.

ومردّ هذا كلّه إلى انفطار الإنسان اللبنانيّ الفرد على إدراكٍ للحرّيّة يجعلها خاضعةً لرأي الجماعة وسنّة التقليد وحكمة القدماء.

تصيب المعضلةُ الثانية، عنيتُ بها الظاهريّة والسطحيّة، عمقَ التصرّف الاجتماعيّ اللبنانيّ. فاللبنانيّون، وشأنهم في ذلك شأنُ أهل المشرق الساميّ العربيّ، يعشقون ظاهر الأمور ويسترهبون الباطن منها. فالظاهر في كلّ شيء قابل للمعالجة السريعة الفاعلة، فيما الباطن في كلّ شيء عسيرُ المنال، شديدُ التطلّب، باهظُ الثمن. وقد يكون من أسباب تفضيل الظاهر على الباطن أنّ اللبنانيّين يسترهبون الحقيقة أو يجهلون كيف يتعاطون هم والحقائق الوجوديّة الكبرى. ذلك أنّ الحقائق كشّافةٌ للعيوب. واللبنانيّون لا يستحسنون كشف عوراتهم، أو قلْ يتجنّبون في جميع الأحوال أن تظهر حقائقُهم الباطنة على مسالكهم الظاهرة.

ولشدّة ارتباط الظاهريّة بالخوف من الحقيقة، ألِف اللبنانيّون الاكتفاء بالسطوح المكشوفة والإعراض عن الأعماق المستورة. فإذا بالظاهريّة تجرّ عليهم السطحيّة في تناول الأمور. فهم يحلّلون في الحدّ الأدنى من التطلّب العلميّ لأنّهم يعلمون أنّ تحليلهم قد يُفضي بهم إلى افتضاح أنفسهم وافتضاح الآخرين. قد يُبدع بعضُهم في التحليل المعمّق والتدقيق البالغ والتحرّي المتقن حين لا يتّصل الموضوعُ بحياتهم ووجدانهم واقتناعاتهم وتصوّراتهم. وغالبًا ما يتألّق اللبنانيّون في تحليل الآخرين. إلّا أنّ إخفاقهم في تحليل أنفسهم إنّما يدلّ على رغبتهم الدفينة في الانعتاق من الحقيقة.

ممّا لا شكّ فيه أنّ الاجتماعيّات اللبنانيّة هي مدفن الحقائق الإنسانيّة الأبهى حيث يطوي فيه اللبنانيّون كلّ ما ينبغي أن يظهر للملأ من خلفيّات الفعل وأصول التصرّف وأحكام المسلك. وقد يكون هذا الخفَر المشرقيّ الذي يكتنفهم هو الأصل في اعتماد مثل هذه الظاهريّة الجوفاء. فالظاهر منعةُ الباطن في عرف اللبنانيّين. وما السطحيّة في تناول أغلب أمور الحياة الاجتماعيّة سوى الوجه الآخر لخطّة التهرّب الدائم من الحقيقة. غير أنّ هذه السطحيّة لا تعني أنّ

اللبنانيّين قليلو الذكاء، بل هي بخلاف ذلك تدلّ على ذكاء عملانيّ خارق، إذ يسايرك اللبنانيّ في مفاتحتك له حتّى تبلغ استقصاءاتُك الخطَّ الأحمر. حينئذ يستوقفك ويعتذر ويذهب بالحديث مذهبًا آخر. ومن انعطاف إلى انعطاف تتلبّد الالتباساتُ في شخصيّة اللبنانيّين الاجتماعيّة حتّى لترتسم على محيّاهم أقنعةٌ شتّى يلجأون إليها في أوقات الشدّة والحشرة.

تجنّبًا للتحليل النظريّ المحض، سوف أتخيّر بضعةً من الحقول التي يتجلّى فيها مسلكُ اللبنانيّين الاجتماعيّ في أوضح صورة من صور التباساته المربكة. وفي كلّ حقل، على حدة، سوف أقتفي أثر هاتين المعضلتين، عنيتُ بهما الانصهاريّة والظاهريّة. ويقيني أنّهما معضلتان تعطّلان جميع حقول الاجتماع اللبنانيّ وتولّدان فيها حالةً من التنازع الحادّ بين رغبة منهزمة في الاستسلام وتوق دفين إلى الانعتاق الباهظ الثمن.

٢. التربية والنقد الذاتيّ

يتأرجح المسلك الاجتماعيّ اللبنانيّ بين طرفين متعارضين. فإمّا المديح المسرف، وإمّا القدح المجرّح. أمّا النقد الموضوعيّ المنصف، فنادرًا ما يقع على ألسنة اللبنانيّين. السبب في هذا كلّه أنّ التربية في لبنان ما برحت أسيرة الأوضاع الإيديولوجيّة والسياسيّة المهيمنة. فالاجتماع اللبنانيّ يكبّل القطاع التربويّ بسلاسله ويمنعه من الفعل الحرّ. وغالبًا ما يتجلّى هذا الأسرُ في تنشئة الأولاد وإرشادهم إلى بناء الرأي الذاتيّ، والموقف الذاتيّ، والفعل الذاتيّ. فإذا بالأولويّات التي تتصدّر الخطاب التربويّ تقمع في الذات الناشئة كلّ تطلّع إلى التفكير النقديّ الحرّ. فالجماعة لها مقامُ الصدارة، والتقاليد والأعراف وأحكام الدين تحظى بالأسبقيّة المعياريّة، والقبيلة والعشيرة والعيلة هي المرجع الأمر في كلّ شيء، وضرورات المعايشة تعلو مقتضيات الحرّيّة الشخصيّة، وصون الكيان الجماعيّ يسود كلّ حقوق الخصوصيّة الكيانيّة الفرديّة.

ولذلك كانت التربية في لبنان صورةً لتعقيدات البنية الاجتماعيّة اللبنانيّة. فاللبنانيّون مجتمعون اجتماعَ التراصف الإكراهيّ لا اجتماع الاتّحاد الطوعيّ، واجتماع التواجه الإقصائيّ لا اجتماع التقابس الإغنائيّ. اجتماعهم هذا منخرطٌ في بنية ساميّة شرقيّة تهيمن عليها مقولاتُ الإباء والعزّة والقوم والجماعة والعصبيّة. وفيها أيضًا ما فيها من فضائل التصبّر وتحمّل مشقّات الدهر ومسايرة نوائب التاريخ والخضوع للأقدار الظالمة. هذا كلّه لا يعزّز في النفس اللبنانيّة ملكةَ التبصّر الحصيف في مجاري الأمور، حتّى ليظنّ المرء أنّ من أرفع قضايا الإنسان اللبنانيّ الدفاع عن قومه وجماعته وطائفته ومذهبه وتقاليده. فإذا بالطاقات كلّها معقودةٌ على الأمانة الرضيّة لا على الاستنارة الناقدة المسؤولة. وقلّما يتهيّأ للّبنانيّين الأفراد أن ينشطوا في استثمار طاقات النقد الذاتيّ في خارج منعزلاتهم العصبيّة والطائفيّة.

من ثمّ، فإنّ صعوبة الصعوبات في ممارسة النقد الذاتيّ تأتي من انعدام الثقة بالذات المنصهرة في الجماعة. فاللبنانيّون لا يقوون إذًا على النقد الذاتيّ لأسباب شتّى. أوّلاً، لأنّهم ما تمرّسوا قطّ بمثل هذا النشاط الفكريّ الرفيع في صروح التربية في الأسرة والمدرسة والجامعة والمنتدى الاجتماعيّ. وثانيًا، لأنّ انصهارهم في الجماعة يمنع عليهم أيّ مسّ بعزّة الجماعة ومنعتها. وثالثًا، لأنّ النقد يعرّيهم من مظاهر التحوّط التي تكتنفهم زورًا، وهم ما ألِفوا مواجهة العري الكيانيّ أمام الذات وأمام الآخرين وأمام العالم. وبما أنّ المقولة المسيطرة في دور التربية هي تثبيت الذات الجماعيّة، فإنّ أيّ خلل يصيب الذات الفرديّة إنّما يضرّ بالذات الجماعيّة. فلا بدّ من تحصين هذه الذات الفرديّة. والتحصين في الاجتماع اللبنانيّ لا يعني التحليل والتعرية والتفكيك حتّى يستقيم التركيب واللباس والبناء، على غرار ما يحصل في المجتمعات المتقدّمة، بل يعني حصرًا الحذر والوقاية والتحوّط والتقيّة والتورية ورفع الجدران الشاهقة. فإذا بالأفراد اللبنانيّين في معظمهم كياناتٌ مسلوبةُ الهويّة، فاقدةُ القوام، منتهكةُ الإرادة.

من آثار هذا العجز الذاتيّ أنّ اللبنانيّين ينساقون إلى نقد الآخرين تعويضًا وترميمًا لحاجة النقد الذاتيّ التي سُلبت منهم. فإذا بهم ينقضّون انقضاضًا على الآخرين يشوّهون فيهم كلّ خير وصلاح وجمال، ولكأنّي بهم يستذئبون في استرداد ما حُرموه على غفلة منهم. وغالبًا ما يتّخذ النقدُ صورةَ الحكم المتعجّل، والتصنيف الظالم، والإدانة القاطعة. وعلى قدر معاناة الحرمان اللاواعية تنهال قذائفُ النقد العشوائيّة. أمّا الحقيقة المرّة التي يتغافلون عنها، فهي أنّ من لم يتمرّس بالنقد الذاتيّ الواعي الحرّ المسؤول لا يقوى على ممارسة النقد في جميع وجوهه، نقد الآخرين ونقد العالم ونقد التاريخ.

تبقى المشكلة العظمى في الاستدلال على أصل الداء، أويكون في الاجتماع اللبنانيّ المنعطب، أم في النهج التربويّ المنحرف. فأيّهما أسبق إلى التأثير القاتل في الذات اللبنانيّة ؟ الجواب عسير المنال لأنّ الدائرة مغلقة تنتقل بك في دوران مقفل من الاجتماع إلى التربية، ومن التربية إلى الاجتماع. فالتربية صورةٌ للاجتماع اللبنانيّ لأنّها وليدته، ولئن كانت في أصلها حاملةً لرسالة الإصلاح والتقويم والتغيير. والاجتماع نتيجةٌ للتربية التي تنحت فيه ما تبثّه في عقول الناشئة وأذهانهم ووعيهم وباطنهم. أمّا السؤال الأخطر فيتناول أسباب العجز المزمن في التربية الرامية إلى تقويم الاجتماع اللبنانيّ، إذ لا يجوز أن تظلّ التربية في لبنان تولّد البنيةَ الاجتماعيّة عينها والذهنيّةَ الاجتماعيّة نفسها. وحدها الثورة تُبطل الاقتران المَرَضيّ بين التربية والاجتماع، إذ تحرّر التربيةَ من صورة المجتمع المهيمنة. بيد أنّ الثورة في لبنان حلمُ الطوباويّين الأبرياء. فاللبنانيّون لا يثورون لأنّهم لا يريدون أن ينعتقوا من عشائرهم وجماعاتهم وطوائفهم وبناهم الذهنيّة وتصوّراتهم العقائديّة ونماذجهم المسلكيّة. والحال أنّ التربية في المجتمعات الطائفيّة المنغلقة لا تستقيم إلّا بالثورة. غير أنّ اللبنانيّين لا يعرفون من الثورة سوى أبشع وسيلة من وسائلها، عنيتُ بها المعانفة الهدّامة.

٣. العنف وإنكار الاختلاف

من جرّاء هذه الدائرة المغلقة تزداد، يومًا بعد يوم، حدّةُ العنف العلائقيّ بين اللبنانيّين، أفرادًا وجماعات. فالناس عادوا لا يقوون على ضبط أعصابهم بحسب ما يُقال في اللغة المحكيّة. إلّا أنّ السبب يكمن في ذلك الشعور الحادّ الذي يجتاح وعي اللبنانيّين فيضعهم في حالة من الاضطراب الوجوديّ والخطر الكيانيّ الوشيك والانحلال البنيويّ المتربّص بكلّ ميادين الحياة اللبنانيّة. أمام التفكّك المنهجيّ الشامل للبنى والمؤسّسات والقيم والقواعد والأحكام تضطرب الذاتُ اللبنانيّة، فتنكفئ إلى قلعتها الجوّانيّة وتنشر الجند والسلاح على الثغور وتتأهّب للدفاع المستميت حتّى بات اللبنانيّون أشبه بحصون مدجّجة بالقذائف المدمّرة. كلّ استياء يوميّ ظرفيّ تقنيّ عابر ينقلب في الاجتماع اللبنانيّ موضعًا لانفجار العنف بين الناس. فإذا بالعنف هو التعبير الأنسب عن حال الاضطراب الكيانيّ العميق الذي يصيب وعي اللبنانيّين.

وبما أنّ اللبنانيّين يستكرهون على وجه العموم اللجوء إلى العلوم الإنسانيّة، ولاسيّما النفسيّة منها، لمعالجة توعّكاتهم الداخليّة، وبما أنّ الالتواءات البنيويّة والانحرافات الإداريّة بلغت مبلغًا مأسويًّا خطيرًا لا طاقة للّبنانيّين على تناولها بالتروّي والمعالجة الفاعلة، وبما أنّ الشعور بالعجز في إزاء هذا الإعضال الناشب في عمق الكيان اللبنانيّ يضعضع المسرى الطبيعيّ للمسلك الاجتماعيّ الفرديّ، فإنّ اللبنانيّين يبدون في معظمهم وكأنّهم مسوقون سوقًا إلى العنف لا يقوون على تجنّبه أو تجاوزه. أمّا معاثر التربية في لبنان، فلا تؤهّل الفرد اللبنانيّ لاجتناب العنف والاستعداد للقبول الحقيقيّ بالآخر، وبالغيريّات المبثوثة في فضائه التداوليّ، وبالاختلافات المربكة لعمارته الوجدانيّة الذاتيّة. ذلك أنّ الإصرار التربويّ في لبنان على صون الذات الفرديّة والجماعيّة يُفضي حتمًا إلى التباس مسائل الاختلاف في وعي اللبنانيّين، ويقود من ثمّ إلى انتهاج العنف سبيلاً مضمونًا لإثبات الذات، في حين أنّ هناك سبُلاً أخرى لصون الذات غير المعانفة اليوميّة الشاملة.

علاوةً على هذا، يقترن العنفُ بعجز اللبنانيّين عن إدراك معاني الاختلاف. حقيقةُ الأمر أنّ اللبنانيّين يخافون من الاختلاف لأنّ الاختلاف إضعافٌ للجماعة ومبعثٌ للشكّ في الذات. وطالما أنّ الجماعات اللبنانيّة في تخاصم لا يهدأ، والذات اللبنانيّة فاقدةٌ للمنعة، فإنّ الموقف التلقائيّ الذي يقفه اللبنانيّون من مسألة الاختلاف هو موقف الإنكار، يليه موقف الدفاع الذي لا يلبث أن ينقلب في الحال إلى موقف حادّ من الهجوم الاستباقيّ. والأمر يتفاقم حين يحلو لبعض اللبنانيّين أن يعاينوا في العنف أنجع الوسائل فعلاً في الأحداث. فيحرّضون عليه في السرّ وفي العلن لكثرة ما عاينوا فاعليّته في بتّ المسائل وحسم الإشكالات. فإذا بالعنف هو الدواء السحريّ لضبط المطالب الشرعيّة المنبثقة من اختلاف الأفراد في معايير التحسّس والتمييز والتذوّق والترقّي الذاتيّ.

من غرائب الاجتماع اللبنانيّ أنّ اللبنانيّين يصبرون على كلّ شيء إلّا على الاختلاف. فهم يصبرون على الظلم، ويصبرون على الاستغلال والفساد، ويصبرون على تلاعب الأحزاب والطوائف بهم، ويصبرون على مصائب الدهر، ولكنّهم لا يصبرون على الاختلاف الناشب بينهم في مستوى الطوائف والمذاهب والأحزاب والأفكار والأفراد. هم لا طاقة لهم على صون الاختلاف، أي على إبقائه كعامل استثارة للفكر واجتراح للحلول. الاختلاف يزعجهم أيّما إزعاج، حتّى إنّهم يؤثرون الاستبداد المبطل للاختلاف على التحرّر الراعي للاختلاف. معنى ذلك أنّهم يقبلون بنظام مستبدّ يعفيهم من تحمّل مسؤوليّة الاختلاف في الرأي ولا يقبلون بنظام ديمقراطيّ يحمّلهم مسؤوليّة تدبّر هذا الاختلاف. همّهم وديدنهم أن يُبطلوا اختلاف الآخرين من أفراد وجماعات حتّى يهنأوا بانسجام الذات مع الذات. ولا سبيل إلى ذلك إلّا بالعنف يستخدمونه في جميع حقول الحياة الاجتماعيّة، في ندواتهم وحواراتهم، وفي مؤسّساتهم وتنظيماتهم، وفي أسرهم ومهنهم، وفي مشاغلهم ومراتعهم.

للعنف اللبنانيّ مراتب ومقامات، وأوزان وتعابير. هو ينغلّ في جميع مفاصل العلاقات الإنسانيّة، فيتّخذ أشكالاً شتّى. أنعمُها الإيحاءُ الرادع الذي يولّد في النفس زجرًا ذاتيًّا يُقنع الفردَ بالامتناع طوعًا عن ممارسة حرّيّته، وأقساها المعانفةُ الجسديّة والإلغاء والإعدام. وقد يكون في ظاهر التسالم اللبنانيّ الهشّ قدرٌ من العنف يتجاوز عنف الاقتتال الواضح المعالم والإشارات في زمن الحرب. يبقى السؤالُ عن اشتداد قابليّة اللبنانيّين للتكيّف مع حتميّة هذا العنف، ولكأنّ الأقدار شاءت لهم أن يقتصر التعبيرُ عن الحياة اللبنانيّة على هذا الشكل من الغلظة المتفاقمة.

٤. استباحة المجال العامّ

يستهتر اللبنانيّون استهتارًا مقلقًا بالحيّز المشترك الذي يجتمعون فيه، إبّان خروجهم من منازلهم، حتّى ينشطوا في اكتساب عناصر هويّتهم وتحصيل موارد عيشهم. هذا المكان الذي أطلق عليه علماءُ الاجتماع اسم المجال العامّ، ينزل في وعي اللبنانيّين منزلةً غريبةً عن مقاصد تصوّره الأصليّة في العلوم الاجتماعيّة والسياسيّة الغربيّة المنشأ. إنّه الموضع الأمثل لتأفّف اللبنانيّين وتضجّرهم وانتقادهم، والملعب الرحب الذي يُلقون فيه أسوأ ما عندهم من تصرّف وبضاعة فاسدة. يريدونه نظيفًا راقيًا متألّقًا، ولكنّهم يقذفون فيه المساوئ التي لا يقوون على تدبّرها في المجال الخاصّ.

أصلُ الاضطراب في إدراك طبيعة المجال العامّ ومقامه ووظيفته يرقى إلى التصوّر الأساسيّ للبنية العشيريّة الحاضنة لاجتماعهم الطارئ. فاللبنانيّون يلتئمون في العشيرة والقبيلة والأسرة، وفي الطائفة والجماعة والرعيّة، وفي الحزب والمؤتلف الانتفاعيّ. وهذا كلّه إنّما يُشعرهم بطمأنينة الإفصاح عن هويّتهم والتواصل مع نظرائهم لأنّه المجال الخاصّ الذي يحميهم ويضمن لهم الاستمرار في مهبّ التحدّيات الكيانيّة الجارفة. أمّا المجال المشترك مع سائر

اللبنانيّين، فإنّه يضعهم في مواجهة الاستنفار والاستفزاز والتحدّي. هو مجالٌ لا سلطة لهم عليه لأنّ الجميع يُقبلون إليه ويمرّون عليه ويفعلون فيه فعلَهم. ومن جرّاء تنصّل الجميع من مسؤوليّة الإشراف على هذا المجال، يطيب للّبنانيّين أن يستبيحوه في أبشع الوجوه، إذ ما من استباحة أعذب وأشدّ استثارةً للمخيّلة الفاسدة من تلك التي تعيث فساداً في الموضع الغفل الذي لا ينتمي إلى سلطة أحد ولا يخضع لأيّة محاسبة.

غير أنّ المصيبة آتيةٌ من اضطرار الجميع إلى الخروج من منعزلاتهم المنضبطة والتعريج اليوميّ على المجال العامّ لأنّه الموضع الذي يشتمل على كلّ مكوّنات الحياة المشتركة بين اللبنانيّين وعلى كلّ عناصر التنظيم الإداريّ والتقنيّ والعمليّ الضابط لمثل هذه الحياة. وبما أنّ مقولة المجال العامّ مفقودةٌ في الوعي اللبنانيّ الفرديّ والجماعيّ، فإنّ اللبنانيّين لا يأبهون للقوانين والأحكام والقواعد الناظمة للمعيّة الاجتماعيّة، ولا يكترثون بصون الحيّز المشترك وتنظيفه وتجميله، ولا يبالون بالطبيعة والبيئة. جلّ ما يهمّهم هو أن يظفروا من المجال العامّ بما يمكّنهم من أن يحافظوا على مجالهم الخاصّ. فالعامّ مسخّرٌ لخدمة الخاصّ في عمق الوعي اللبنانيّ.

لا ريب في أنّ أبشع انتهاك للمجال العامّ يرتكبه اللبنانيّون في الطبيعة وفي البيئة. فالطبيعة هي المكان الأمثل لممارسة العنف المكبوت في أعماق كيانهم. فيها يطمرون نفاياتهم، ومنها يقتطعون حطبهم، وعلى مشاعاتها يتعدّون ليتمدّدوا في حدود ممتلكاتهم، وفي ظنّهم أنّها الضحيّة الوحيدة التي تُعنَّف من غير أن تردّ وتثأر. إلّا أنّ قصر النظر يمنع اللبنانيّين من إدراك جسامة الضرر الذي تُصاب به الطبيعة من جرّاء الجرائم المرتكبة. فيفوتهم أنّ الطبيعة تنتقم بعد فوات الأوان، فتحرمهم صفاء الهواء ونقاء الماء وبهاء المنظر. كلّما أثخنوها بجراح المقالع والكسّارات وعمارات التشويه الأسمنتيّ، انكفأت إلى حضن الأرض وانبعثت منها السموم والأوبئة. أمّا الذين لا يسمعون أنين الطبيعة،

فإنّهم يظنّون أنّهم الغالبون بأنانيّتهم وتصلّبهم وتخلّفهم، في حين أنّ الردّ يأتي بلا شفقة على الأجيال الآتية في الأزمنة القريبة. وما من لبنانيّ مقتدر أفسد الطبيعةَ يستطيع أن يصوّن أرضه وبيئته وقصره ويحفظ عياله من التلوّث المنبعث من جرّاء الفتك بالطبيعة.

٥. المرأة والجنس

لا شكّ في أنّ أفدح المصائب التي ابتُلي بها اللبنانيّون هو الموقفُ الملتبس الذي يقفونه من المرأة ومن هويّتها ومقامها ورسالتها ووظيفتها في الاجتماع الإنسانيّ. إنّه موقفٌ ورثه اللبنانيّون من الاجتماع الساميّ المشرقيّ العربيّ الذي يضع المرأة في منزلة الخضوع اللطيف للرجل. والقول بالخضوع اللطيف ينطوي على مقصد ثابت يُملي على الرجل أن ينعم بدرجة على المرأة في جميع مجالات الحياة. المفارقة المربكة هي أنّ المرأة تستمدّ هويّتها من أعراف التقاليد المشرقيّة العربيّة ومن أحكام النصوص الدينيّة، ولاسيّما الإسلاميّة منها. فلا تقوى على إثبات ذاتها بذاتها، بل تتعيّن لها هويّتُها بالاستناد القاهر إلى الغيريّة الذكوريّة. ولا يخفى على أحد أنّ أعراف التقاليد إنّما وضعها الرجالُ في المشرق العربيّ وأنّ أحكام الاجتهادات الدينيّة إنّما استنبطها الرجالُ في الأنظومة الدينيّة. في كلتا الحالتين كانت المرأة هي موضوع الاجتهاد والحكم، لا صاحبة القول الفصل في تقرير مصيرها. ومهما أبدع العقل الدينيّ الفقهيّ في إكرام المرأة والإعلاء من شأنها، فإنّ منزلتها تظلّ خاضعةً للتفوّق الأنطولوجيّ الذي يدّعيه الرجلُ لنفسه. قد يسوّغ بعضُ علماء الاجتماع هذا التفاوت باستحضارهم أنماط التربية التي يمارسها الأهلُ والمجتمع حين يرفعون من شأن الأطفال الصبيان ويرحّبون بهم ويستضيفونهم إلى الحياة على غير ما يتناولون إقبال الأطفال البنات إلى الوجود. فمن الوأد إلى السماح لهنّ بالوجود، ينتقل الوعي العربيّ الذكوريّ من جريمة الإقصاء الجسديّ إلى جريمة الإقصاء المعنويّ.

ينضاف إلى هذه المفارقة أنّ المرأة تختزن في المخيّلة المشرقيّة العربيّة كلّ تصوّرات الرجل الجنسيّة، حتّى إنّها تمسي بمثابة الثمرة التي يحلو للرجل أن يقتطف منها ما يشاء وحين يشاء، بمعزل عن مشيئتها الذاتيّة. فالجنس ذكوريٌّ في الشرق قبل أن يكون أنثويًّا، أي أنّ الرجال هم الذين يفرضون تصوّرهم الجنسيّ ويُفصحون عن رغائبهم الجنسيّة ويبادرون إلى تخيّر مواقيت المتعة ومقاديرها وميادينها الجسديّة. أمّا قوانين الزواج والطلاق والتوريث والوصاية على الأولاد، فليس للمرأة منها إلّا النصيب الأدنى.

معنى ذلك أنّ المجتمعات العربيّة تتصوّر الجنس في التباس عظيم. ذلك أنّ الجميع يدركون مقدار التشدّد العربيّ في مسألة الحشمة والعفّة والتصوّن والتحصّن، ولاسيّما في قضايا المرأة وملابسها والأنوثة ومفاتنها. بيد أنّ التعبير الذكوريّ العربيّ عن الحاجة الجنسيّة يفوق غالبًا في المضاجع ما يمكن أن يتصوّره الإنسانُ السليم. وما الأدبيّات العربيّة التي تمتدح الرجولة والفحولة وتسخّر العلوم والطبّ لتقوية الباه أو القوّة الجنسيّة عند الرجال سوى الدليل الساطع على مثل هذا الالتباس. فالرجل العربيّ يستميت في طلب المتعة الجنسيّة ويبرّر لنفسه كثرة الزيجات حتّى يقضي من النساء وطره، وحجّته في ذلك أنّه يُنصف النساء المتروكات اللائي يرغبن في الزواج. فمن وجه تشدّدٌ وتزمّتٌ وتصلّبٌ، ومن وجه آخر تفلّتٌ وتوهّجٌ للرغبة الجنسيّة ومجونٌ غريب الأطوار.

هذا كلّه يعرفه الداني والقاصي. بيد أنّ المشكلة تكمن في الاستمرار المشين على هذه الحال، في حين أنّ الاجتماع العربيّ، والاجتماع اللبنانيّ شديدُ التأثّر به، ينحدر انحدارًا مخيفًا نحو الهاوية من شدّة إنكاره لدور المرأة العربيّة في القدرة على الإسهام الفاعل في مداواة الجراح، أو قلْ الالتواءات النفسيّة الخطيرة التي تتهدّد الكينونة الفرديّة وتتهدّد الاجتماع العربيّ برمّته. فإذا كانت الذات اللبنانيّة، على سبيل المثال، مضطربةً اضطرابًا جوّانيًّا بليغًا،

فلأنّ الوصال بالمرأة اللبنانيّة لا يستقيم على مبدإ الاعتراف الصريح بحرّيّتها واستقلاليّتها وقدرتها على المبادرة الفاعلة والتغيير الإصلاحيّ. ذلك بأنّ المرأة في لبنان إمّا أن تكون أمًّا رفيعةَ المقام، وإمّا أن تكون زوجةً مصونة العرض، وإمّا أن تكون أختًا محميّة العهد. وفي جميع هذه الأحوال، يظلّ مقام المرأة مقترنًا بالرجل الابن والرجل الزوج والرجل الأخ. أمّا المرأة التي لا تنتسب إلى إحدى هذه المقولات، فليس لها من وجود على الإطلاق في القاموس الاجتماعيّ المشرقيّ العربيّ اللبنانيّ.

وأغرب الغرائب أنّ الرجل اللبنانيّ يستبيح المرأة حين يلاقيها في خارج محميّات الأمومة والزواج والأخوّة، ولكأنّ نساء الآخرين ملكٌ له. وهو قادرٌ على أبشع الجرائم إذا ما انتابت الشبهاتُ محميّاته الثلاث هذه. وفي هذا المسلك تظهر أقبح التناقضات في المسلك الذكوريّ اللبنانيّ، إذ لا يستطيع الرجل اللبنانيّ أن يتصوّر المرأة في ذاتها ولذاتها من غير منفعة يجنيها منها. فهي إمّا أمٌّ يلجأ إليها ملتمسًا الدفء والحنان، وإمّا زوجةٌ يشاطرها الحياة، وإمّا أختٌ تؤاسيه وتكفل له شيئًا من منعة العصبيّة القبليّة. ويصعب عليه أن يتصوّرها في صورة الشريك الإنسانيّ الكامل الأوصاف، تجاريه في مساعيه، وتباريه في طموحاته، وتنافسه في استقلال الفكر والإرادة.

قد يظنّ بعضُهم أنّ المرأة اللبنانيّة أثبتت في الأزمنة الأخيرة رغبتها في التحرّر والاستقلال، فتميّزت بعض التميّز من نظيراتها في أغلب المجتمعات العربيّة. بيد أنّ التقاليد اللبنانيّة والأحكام الدينيّة والقوانين المدنيّة ما فتئت تظلم المرأة أيّما ظلم. وليس أدلّ على هذا الظلم من امتناع المجتمع اللبنانيّ عن تشريع الزواج المدنيّ. وفي هذه المسألة يحار المرء في إدراك مطالب الرجل اللبنانيّ. فهو، إنْ أيّد مبدأ الزواج المدنيّ، يؤيّده للآخرين، لا لنفسه. وفي ظنّه أنّ هذا الزواج ركيك البنية، هزيل المبنى التشريعيّ، سقيم الأداء الاجتماعيّ. والحال أنّ الجميع يعلمون أنّ أحكام الزواج المدنيّ، بحسب ما تتضمّنه شرائع

الأمم المستلهمة لشرعة حقوق الإنسان، تُنصف المرأة والأولاد أفضل إنصاف وتساوي بين الرجل والمرأة في جميع الحقوق والواجبات بمعزل عن اعتبارات البنية الجسديّة والإفرازات الهرمونيّة وتفاوت الأمزجة الأنثويّة والذكريّة.

لا ريب في أنّ مسألة المسائل تتعلّق بقدرة الرجل اللبنانيّ على اختبار نمط آخر من تدبّر الاجتماع اللبنانيّ يستمدّه من الحسّ الأنثويّ المرهف في تناول معطيات الحياة ومعالجة إشكالاتها واستشراف الإمكانات العظيمة التي يختزنها الوجود الإنسانيّ في التاريخ في هذه المنطقة من العالم. فالمجتمعات العربيّة ما اختبرت إلى الآن الحسّ الأنثويّ في تدبّر التشريع القضائيّ وفي إدارة الاجتماع السياسيّ العربيّ. وما انفكّت الذكوريّة هي المهيمنة على العقول والبنى. وقد يكتسب الاجتماعُ اللبنانيّ فرصةً نادرةً للنهوض إنْ هو قبل الوثوق بمثل هذا الحسّ الأنثويّ في تعقّل الموجودات وتحسّس الوقائع وتطلّب المُثل.

٦. المال والسلطة

من آفات الاجتماع اللبنانيّ أيضًا تسلّطُ مقولة المال والسلطة على أذهان أغلب اللبنانيّين. فالاجتماعيّات اللبنانيّة تدور في معظمها على وسائل اقتناء الخيرات المادّيّة والتدرّج بالسلطة، حتّى ليصحّ القول السائر بأنّ المال والسلطة هما عماد المكانة الاجتماعيّة في لبنان. حقيقة الأمر، من دون مبالغة، أنّ اللبنانيّين باتوا، في معظمهم، يعتقدون أنّ المال والسلطة يستطيعان أن يبلغا بالإنسان إلى مشارف الظفر حتّى بحلم الخلود. هما، والحقّ يُقال، مفتاح كلّ الأبواب، وسبيلُ جميع الأوساط، والسلاح الأمضى في جميع المعارك. ولذلك يستميت اللبنانيّون في الحصول عليهما، وينشّئون أولادَهم على حسّ الشطارة والدربة في اقتناص الفرَص الثمينة لاكتناز الخيرات المادّيّة والظفر ببعض من السلطة. وفي يقينهم أنّ جور الدهر عليهم لا يصدّه إلّا بعضٌ من المنعة المادّيّة.

بيد أنّ الصراع من أجل البقاء لا يسوّغ مثل هذا المقدار من التصارع على المقتنى المادّيّ. وليس في فينيقيّة الأجداد، إنْ صحّت مقولةُ الانتساب الصافي من غير انقطاع تاريخيّ، ما يشرّع للّبنانيّين اعتماد جميع الوسائل، صالحِها وفاسدِها، لجمع المغانم وتكديس الثروات. فالدربة المهنيّة هي غير الشطارة المفسدة التي يتباهى بها اللبنانيّون حين يعقدون الصفقات المشبوهة ويبيعون ويشترون من دون وازع إنسانيّ وأخلاقيّ. ومن بعد أن ضرب الفسادُ في المجتمع اللبنانيّ كلّ مضرب، وخصوصًا في إثر الحرب الأهليّة وزمن الوصاية المقيت واستلاب الإرادة الوطنيّة، أظهرت الأحداثُ أنّ القيمة الاجتماعيّة الأولى التي لا يُفصح عنها اللبنانيّون هي الفلاح المادّيّ في جميع طرقه ووسائله وممرّاته. في الظاهر تبدو هذه القيمة على شيء من الشرعيّة الأخلاقيّة المقترنة بواجبات إعالة الأسرة والأعضاء المستضعفين في الوسط العيليّ وفي المجتمع الأقرب. أمّا في العمق، فإنّ اللبنانيّين بلغ بهم الجنون حدود البيع والشراء في أخطر ميادين القرار الوجوديّ الفرديّ والجماعيّ، عنيت بها حقول العلاقات الإنسانيّة والقضاء والتربية والسياسة والدين. فاستقرّ في وعي أغلب اللبنانيّين أنّ المبادئ والقيم والمعايير والأحكام والضمائر والنفوس والأعراض والكرامات كلّها أمست رهينةَ سلطان المال، تخضع لمنطق الترغيب والترهيب، وتتلوّن بتلوّنات المصالح والمنافع والأغراض والأحلاف. ومع أنّ كثيرًا من اللبنانيّين ما انفكّوا إلى اليوم ينفرون من مثل هذا الانحطاط، إلّا أنّهم باتوا يوقنون أنّ تفلّت المجتمع اللبنانيّ من كلّ رقيب وحسيب جعل هذه الجواهر السامية عرضةً للبيع والشراء. فإذا بهم يعلنون أمام الملإ أنّ المتنفّذين في لبنان يستطيعون أن يشتروا كلّ شيء ويُخضعوا كلّ كائن ويسيطروا على كلّ موضع.

أخطر المخاطر في هذا الاعتراف أنّ الناس في لبنان باتوا ينجرفون انجرافًا في هذا التيّار الإفساديّ، ولئن خرج من بينهم مَن يعارض في صدق وعزم كلّ ضروب المتاجرة. يكفي للمقتدرين أن ينشروا في الأوساط الاجتماعيّة اللبنانيّة

أنّ المال قادرٌ على شراء كلّ شيء، ويكفي أن يستقرّ في وعي أغلب اللبنانيّين مثلُ هذا الواقع المستكره حتّى يدخل الوعيُ اللبنانيّ الفرديّ والجماعيّ في دائرة الاعتراف غير المباشر بالاقتنائيّة المطلقة للوجود الإنسانيّ وفي دائرة العجز عن مواجهة مثل هذا الانحطاط الأخلاقيّ. أمّا المصيبة الأدهى فهي أنّ اللبنانيّين يعتقدون أنّ واقعيّة الخوض في تحدّيات الحياة تُملي عليهم مسايرة مثل هذا المسلك الإفساديّ، لا بل إنّهم يرطّبون وخز الضمير فيجتهدون في استخراج الإيجابيّات الطفيفة من السلبيّات الجارفة. وغالبًا ما ينبري أهلُ الواقعيّة اللبنانيّة في صياغة المبرّرات الضعيفة لتسويغ بعض من الفساد وجعل الأذيّة العظمى جالبةً لشيء من المنفعة الصغرى.

في هذا المستوى من الاعتبار تظهر الشطارةُ اللبنانيّة في تشويه المبادئ والمُثل والقيم، وفي تطويع النصوص الدستوريّة والقانونيّة، وفي اجتراح التسويات المذلّة. وهذا كلّه من أجل صون المعايشة المتعثّرة بين الطوائف في الفسيفساء اللبنانيّة، والمعايشة المتعثّرة بين القبائل في المناطق، والمعايشة المتعثّرة بين العشائر في المدن والقرى. وما الدليل الأبلغ على هذا كلّه سوى القدرة الاجتهاديّة الفائقة الوصف التي يتمتّع بها أهلُ المسؤوليّة في لبنان في جميع حقول الحياة العمليّة والتربويّة والقضائيّة والسياسيّة. هي قدرةٌ تخوّلهم الحقّ في الحفاظ على نصّ القانون والذهاب في تفسيره إلى حدود مخالفة النصّ عينه حتّى إنّهم يستنبطون من المبادئ النظريّة العادلة أحكامًا ظالمة يشرّعونها ويتلطّون وراءها لتسويغ مغانمهم. فيأتي الحكمُ، وهو ثمرة الشطارة الاجتهاديّة، مناقضًا لنصّ القانون الذي يرعى هذه الحقول. أمّا الهدف الأقصى الذي ينتصب أمام اللبنانيّين فهو إمّا الخروج من مأزق اجتماعيّ أو أخلاقيّ هم حشروا فيهم أنفسَهم، وإمّا التحايل على الواقع للظفر بما لا يحقّ لهم من مكاسب لا تلائم طبيعة الجهد المبذول، وإمّا للتأبّد في موقع السلطة والنفوذ.

٧. التمثيليّة الاجتماعيّة

ثمّة آفةٌ خطيرةٌ ينبغي إلقاء البال إليها قبل اختتام هذا التحليل المربك، عنيتُ بها آفة التمثيل. ليست الكلمة مُستلّة من العربيّة الفصحى، بل استدخلها المحدثون ليعنوا بها أداء الدور في مسرحيّة تحاكي الواقع وتتشبّه به. واقع الحال أنّ اللبنانيّين مغرمون بالتمثيل. فهم يمثّلون بعضُهم بعضًا بحسب مراتبهم ومواقع نفوذهم، ويمثّلون بعضُهم على بعض، بحسب التعبير اللبنانيّ السائر. فالتمثيل ناشطٌ في جميع الميادين. وأصلُه في موقف الهروب من الحقيقة. وهو هروبٌ تفرضه آفةُ انصهار الفرد في الجماعة وآفةُ الظاهريّة والسطحيّة. معنى ذلك أنّ اللبنانيّين لا يمثّلون أنفسهم في مواضع الإفصاح عن مواقف الحياة الأساسيّة، بل تمثّلهم عشائرُهم وجماعاتُهم وقبائلُهم وطوائفُهم. وحين تنتدب العشائرُ والطوائفُ من يمثّلها في منتديات القرار الاجتماعيّ والسياسيّ، فهي تقيّد الممثّلين في نطاق التعبير عن أفكارها وتأسرهم في الدفاع المستميت عن مصالحها. فينتفي بذلك مقامُ الفرد الممثّل حتّى ليغدو هو الجماعة وتغدو الجماعة مجسّمةً في شخصه، ولكأنّ الممثّلين اللبنانيّين في الاجتماع والسياسة كنايةٌ عن كتَل طائفيّة تتواجه في منتديات القرار.

أغرب الغرائب في مسألة التمثيل هذه أنّ اللبنانيّين يهوون الإقبال إلى انتداب أنفسهم لتمثيل الآخرين. فالسياسيّون المنتمون إلى الصفّ الأوّل، أي زعماء الطوائف، يهوون تمثيل القوى الاستعماريّة على اختلاف مشاربها، فيتحدّثون باسم هذه القوى على اختلافٍ في مقادير التورية وتجميل الولاء. والسياسيّون المنتمون إلى الصفّ الثاني يهوون تمثيل سياسيّي الصفّ الأوّل، فيحتكرون المنابر ويصدحون بخطابات الولاء الرخيص لأولياء نعمتهم. وهكذا دواليك حتّى التمثيل الأخير في نقابات المهن ومنتديات المجتمع المدنيّ التي تخضع لمسرحيّة التمثيل من دون أن تدرك فداحة الجريمة المرتكبة، ومختاريّة الحيّ السكنيّ والهيئات الطلاّبيّة في الثانويّات والجامعات. ولكم يُضحكني

الإرباكُ الذي يعتري الناس حين يتقاطر إلى ندواتهم ومعارضهم واحتفالاتهم حتّى الدينيّة جمعٌ غفيرٌ من الممثّلين. فيحارون في تصنيف المراتب والمقامات ويُفرغون جهدهم في تسويات مستثقلة تنتهي بهم إلى الإعراض عن جوهر الحدث والاكتفاء بسطحيّات الأمور. وإذا ما حضر ممثّلٌ من الطراز الرفيع اضطرّ المتكلّمون في الندوة أو الواعظون في المنبر الدينيّ إمّا إلى تلوين خطاباتهم بعبارات التمويه والتعمية، أو إلى تصفية الحسابات مع هذا الطرف أو ذاك في حضرة الممثّل المنتدب.

هذا الضرب الأوّل من التمثيل تفرضه آفةُ انصهار الفرد في الجماعة حيث يستحيل على الجماعة في آلافها المؤلّفة أن تتباحث هي والجماعات الأخرى في آلافها المؤلّفة في منتدى أو محفل أو ملقى، فينبري أشدّ الممثّلين نفوذًا وتأثيرًا يمثّلون جماعاتهم وطوائفهم من غير أن يختار الأفرادُ من يمثّلهم اختيارًا ديمقراطيًّا.

أمّا الضرب الثاني، فينشأ من آفة الظاهريّة والسطحيّة حيث اعتاد اللبنانيّون أن ينكفئوا إلى بواطن ذواتهم حرصًا على سلامتهم وسويّتهم ومقامهم. فلا يُفصحون عن اقتناعاتهم الذاتيّة في شؤون الفكر والاجتماع والسياسة والدين، بل يحتفظون بذلك كلّه في صميم لاوعيهم، ويقذفون إلى الحيّز الظاهر بما يألفه الناسُ من متواتر الأعراف والآراء والتصوّرات. ولا حيلة لهم في ذلك كلّه إلّا التمثيل المتقن. فيمثّل بعضُهم على بعض، فيُخفي الفقيرُ فقرَه بالاستدانة لمجاراة الغنيّ، ويخفي السياسيّ الماكر إلحادَه حتّى يحظى بمنصب تمثيل الطائفة، ويكتم الاقتصاديّ البارع ولاءه الرأسماليّ حتّى يفوز بمقعد نيابيّ في كتلة اشتراكيّة الهوى، وتُخفي المرأةُ حبّها الحقيقيّ حتّى تصون أولادَها، ويُسدل المرؤوس القناع على معايناته المريرة في إدارة المؤسّسة حتّى يتّقي شرّ المدير، ويداهن أستاذُ الجامعة عميدَه ورئيسَه الأعلى حتّى يجلس في مجلس المحظيّين. وإذا ما أراد المرءُ أن يختصر هذه المسرحيّة كلّها، يقول باقتضاب إنّ الناس في لبنان باتوا يكظمون استياءهم وغيظهم وقرفهم لأنّهم أدركوا أنّ

التركيبة اللبنانيّة عصيّةٌ على الإصلاح وأنّهم إذا انتفضوا صفّق لهم الناسُ في عزّة انتفاضتهم ومشوا في جنازتهم في فجيع مذلّتهم، إذ ما من مناصرة إنسانيّة حقيقيّة تُخرج اللبنانيّين من تمثيليّتهم المأسويّة.

قمّة التمثيل في المجتمع اللبنانيّ تتجلّى حين يبدّل اللبنانيّ مسلكه بحسب الظروف التي تكتنفه. أبلغ الأمثلة على ذلك تصرّفُ اللبنانيّين في بلاد الغرب. فاللبنانيّ عينه يختلف تصرّفُه الاجتماعيّ في لبنان عن تصرّفه الاجتماعيّ في بلاد الغرب. فيصبح أشدّ تهذيبًا ورقيًّا في المجتمعات الراقية، ويوغل في الفساد في المجتمعات الفاشلة. فتراه، على سبيل المثال، يخضع بالإكراه لقوانين البلدان المتطوّرة في أوروبّا، ويطلق العنان لنفسه الضعيفة في البلدان الفقيرة المصابة بلعنة الانحطاط الإداريّ، كما هي الحال في بعض البلدان الأفريقيّة. ويحزنني أنّ اللبنانيّ البارع في التمثيل يستطيع في الخارج المتحضّر أن يتفوّق أدبًا وعلمًا ووعيًا وفضيلةً، ولكنّه في الداخل اللبنانيّ المستباح يتفوّق جهلًا وعمًى ورذيلةً، وحجّته ضرورةُ التأقلم مع البيئة. فالبيئة اللبنانيّة فاسدةٌ في أصلها وتحتاج إلى فاسدين للبقاء على قيد الحياة، فيما الحياة في المجتمعات المتقدّمة زاهيةٌ حضاريًّا وفكريًّا ويُعوزها تألّقٌ ورقيٌّ. لذلك غالبًا ما يهرع اللبنانيّون إلى الاحتفاء المفرط بالإفرنجيّ مردّدين عبارة القدماء : الإفرنجيّ برنجيّ. إلّا أنّ في ذلك إهانةً لأصحاب الأخلاق والوعي من اللبنانيّين القلائل الذين يُحزنهم كيف ينهار أغلبُ اللبنانيّين أمام سحر الأجنبيّ البرّاق. فالسياسيّ الأجنبيّ أوسع إدراكًا من السياسيّ اللبنانيّ. والاقتصاديّ الأجنبيّ أشدّ نفوذًا من الاقتصاديّ اللبنانيّ. والفنّان الأجنبيّ أرفع مقامًا من الفنّان اللبنانيّ. والأستاذ الجامعيّ الأجنبيّ أعمق معرفةً من الأستاذ الجامعيّ اللبنانيّ. وقبل أن يتحدّث هؤلاء كلّهم يحمّلهم اللبنانيّون خمسين بالمئة من رصيد نجاحهم، فيما يثقّلون على نظرائهم اللبنانيّين، قبل أن يتفوّهوا بكلمة واحدة، بخمسين بالمئة من حتميّات التلعثم والإخفاق. هي هي مهزلة التمثيل اللبنانيّ في أفدح عواقبها.

خلاصة القول في هذا كلّه أنّ الاجتماعيّات اللبنانيّة تُشبه حقول التعثّر الأخرى التي تُفسد الوجود اللبنانيّ الفرديّ والجماعيّ. خاصيّتها المربكة أنّها الحقل الذي تظهر عليه في وضوح مزعج عوارضُ الاضطراب المنحجبة في الحقول الأخرى الفكريّة والدينيّة والسياسيّة. ذلك بأنّ الاجتماعيّات تضع اللبنانيّ في موضع التعبير المباشر عن ذاتيّته. فإذا كانت الذات مبتليةً بالانصهار المَرَضيّ والظاهريّة الجوفاء والسطحيّة البرّاقة، سقط المجتمعُ اللبنانيّ في قاع الركاكة والسفاهة والابتذال.

الفصل السادس

أصلُ الانعطاب الإعضالُ الديمقراطيّ البنيويّ في الاجتماع اللبنانيّ: التناول الفلسفيّ السياسيّ لأسباب الإخفاق وإمكانات المجاوزة

من بعد أن أفرغتُ كلَّ ما لديّ عند الطالب الجامعيّ، عدتُ إلى ذاتي أنا لأستفسرها عن تصوّرها الشامل للانعطاب البنيويّ في الذات اللبنانيّة. فتبيّن لي أنّ أصل الانعطاب ناشبٌ في الإعضال الديمقراطيّ الذي يصيب الاجتماع اللبنانيّ ويعطّله، ويشلّ فيه كلَّ توق إلى الإصلاح والرقيّ. فعكفتُ على التبصّر الهادئ في أسباب هذا الإعضال علّني أخرج بتصوّر واضح للمسألة كلّها، وفي يقيني أنّ المفاتحات التي سبقت هذا التحليل إنّما تُفصح في صورة المحاورة المفترضة عن المعاينات عينها التي يسوقها التحليلُ النظريّ.

١. ملاحظات تمهيديّة

١.١.

قبل الشروع في الحديث عن الديمقراطيّة ومصيرها في لبنان، ينبغي الالتفات إلى طبيعة الواقع اللبنانيّ الذي يتّصف بصفات الاجتماع الساميّ المشرقيّ العربيّ، على وجه العموم. ولذلك يحسن التمييز بين الواقع اللبنانيّ في خصوصيّة انتمائه إلى الاجتماع العربيّ ومقولة الديمقراطيّة التي تنبثق من اختبار اجتماعيّ وثقافيّ وسياسيّ يختلف الاختلاف كلّه عن اختبار الاجتماع اللبنانيّ. ولذلك حين يعلن البحثُ أنّ الواقع اللبنانيّ هو غير

الواقع الذي نشأت فيه الديمقراطيّة، يعني بذلك أنّ ثمّة اختلافًا بين الواقع والفكرة هو غير الاختلاف الذي يضع الواقع في موضع التقصير للّحاق بالفكرة. إنّه اختلافُ الجوهر الثقافيّ والبنية الذهنيّة والخلفيّة الفكريّة والأرضيّة الاجتماعيّة والاختبار العمليّ.

١.٢.

ومن ثمّ، فإنّ تحليل الواقع اللبنانيّ بالاستناد إلى المعايير الديمقراطيّة هو إسقاطٌ للفكرة الديمقراطيّة على واقع آخر، أي النظر ديمقراطيًّا في الواقع اللبنانيّ قبل مقاربة الواقع اللبنانيّ من حيث هو قائمٌ في خصوصيّته. والخصوصيّة اللبنانيّة قد توافق بعض متطلّبات التحليل الديمقراطيّ، ولكنّها ليست قابلةً للفهم فهمًا كاملاً بواسطة مقولات هذا التحليل. فالشعب اللبنانيّ الذي هو مصدر السلطة في النهج الديمقراطيّ ليس مكوّنًا تكوينًا يشبه تكوين الشعب في السياق الديمقراطيّ. وعمليّات التمثيل الشعبيّ لا تجري في لبنان وفاقًا لمفترضات التمثيل الفرديّ الغربيّ المستند إلى الحرّيّة الفرديّة والاستقلال الفرديّ والقدرة الفرديّة. وآليّات الاحتجاج الديمقراطيّ لا تنتظم في لبنان بحسب انتظام آليّات الاحتجاج الديمقراطيّ الغربيّ المبنيّ على المطالبة بالحقوق الفرديّة وضمان أسباب العيش الكريم. لذلك لا يجوز أن تُنسب إلى الواقع اللبنانيّ مفاهيمُ وتصوّراتٌ لا تمتّ بصلة إلى طبيعة الاختبار الاجتماعيّ والثقافيّ والسياسيّ الذي ما انفكّ ينتشر في أوساط المجتمع اللبنانيّ.

١.٣.

وممّا ينضاف إلى هذه الملاحظات أنّ التاريخ اللبنانيّ الحديث درسه الباحثون اللبنانيّون وغيرهم من الباحثين الأجانب، من حيث تعاقب الأحداث، وتراكم الاختبارات، وتوارد الأفكار والصيَغ، فلم يتفحّصوا

فيه قابليّاته النظريّة للديمقراطيّة ومناقضاته الفعليّة للممارسة الديمقراطيّة. ولقد أيقن غير واحد من هؤلاء الباحثين أنّ مثل هذه الدراسة التحليليّة للتاريخ اللبنانيّ ما فتئت في طور التصوّر النظريّ المبدئيّ البحت. والحال أنّ التاريخ اللبنانيّ يحمل في طيّاته كثيرًا من الأمثولات البليغة، منها ما يجري مجرى الاعتراف بالقابليّة اللبنانيّة الذاتيّة لمناصرة الديمقراطيّة، ومنها ما يجري مجرى إنكار هذه القابليّة اللبنانيّة الذاتيّة. وفي كلتا الحالتَين ينبغي الوقوف على دقائق الحالة اللبنانيّة منذ تفتّح عناصر الثبات الذاتيّة الأساسيّة المنشئة لما يُدعَى بالهويّة اللبنانيّة الجامعة.

١.٤.

وطالما أنّ المسألة الديمقراطيّة في لبنان تقتضي مثل هذا التوسّع، فإنّ من أضمن السبُل التقصّي عن الناحيتين الأساسيّتين في مقاربة المجتمع اللبنانيّ، عنيتُ بهما البحث في العوائق التي تنتصب في معارضة الديمقراطيّة والبحث في القابليّات المناصرة للديمقراطيّة. ولا شكّ في أنّ هذين الجانبين متكاملان لأنّهما يكشفان عمّا استتر في وقائع الاجتماع اللبنانيّ من معطيات قد تسير إمّا في طريق المناهضة، وإمّا في طريق المناصرة. وفي حين أنّ سبيل الإعاقة ينشعب إلى ثلاثة ضروب من التعطيل، فإنّ سبيل المناصرة يستقيم في صميم الاختبار اللبنانيّ التاريخيّ الذي لمّا يتدبّره اللبنانيّون التدبّر الصائب. أمّا الضروب الثلاثة من التعطيل، فهي التعطيل الناجم عن الوضعيّة الجيوسياسيّة الإقليميّة، والتعطيل الناشئ من انعطاب الواقع السياسيّ اللبنانيّ، والتعطيل المنبثق من صميم الخلفيّة الثقافيّة العربيّة التي ينتمي إلى دائرتها الاجتماعُ اللبنانيّ في أساسيّات قوامه وعناصر تكوّنه.

٢. المعوّقات الجيوسياسيّة الإقليميّة

٢. ١. ابتلاء العالم العربيّ بأزمات العالم الثالث

من الواضح أنّ انتماء الاجتماع اللبنانيّ إلى العالم العربيّ يحتّم عليه التأثّر المباشر بوضعيّة المجتمعات العربيّة التي ما زالت تمتحنها أزماتُ العالم الثالث. فالعالم العربيّ، بالرغم ممّا يختزنه من ثروات طبيعيّة وإنسانيّة، ما انفكّ مبتليًا بالآفات عينها التي تُبتلى بها مجتمعاتُ العالم الثالث. ولا شكّ في أنّ العالم الثالث، والعبارة قديمةٌ تحمل فيها آثار الحقبة الإيديولوجيّة التي سبقت عصر العولمة، يُمتحن بمعضلات كأداء أخذت تصيب منه المقتل لأنّها تعطّل فيه البنية الأساسيّة والمسرى العام. تجدر الإشارة إلى أنّ عبارة مجتمعات العالم الثالث قد يشوبها بعضُ الالتباس. ذلك أنّ هذه المجتمعات تختبر حراكًا سياسيًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا واقتصاديًّا مختلف الإيقاع. ولذلك يحسن إلقاء البال إلى تباين المواقع في انتماء هذه المجتمعات إلى دائرة العالم الثالث. فالمجتمعات الآسيويّة الجنوبيّة هي غير المجتمعات الأفريقيّة، ولو أنّ علم الاجتماع السياسيّ قد يضعها جميعها في مواجهة ما بات يُدعَى بالعالم الأوّل.

من هذه المعضلات التي تصيب أيضًا المجتمع اللبنانيّ معضلة تعيين الهويّة الذاتيّة التي تفتقد عناصر قوامها وتماسكها ومنعتها. فأزمة الهويّة تنشأ في العالم الثالث، وفي المجتمع اللبنانيّ على حدّ السواء، من جرّاء انعدام التكافؤ بينه وبين العالم الأوّل المتقدّم تقنيًّا واقتصاديًّا ومعلوماتيًّا. فإذا كانت الهويّة هي نتاج التفكّر الجماعيّ الذاتيّ وحصيلة التفاعل النديّ الحرّ مع الآخرين، فإنّ هويّة مجتمعات العالم الثالث تفتقد هذه الشروط الأساسيّة التي تؤهّلها لصياغة هويّتها، بمعزل عن خضوعها لتصوّرات الآخرين فيها. فإذا اضطرّت مجتمعات العالم الثالث إلى الانصياع لمقولات الهويّة التي تصوغها لها مرجعيّاتُ العالم الأوّل

الثقافيّة والسياسيّة، اختلّ الاتّزان في الذات الاجتماعيّة واضطرب حبل الوئام وتضعضع تماسك الوعي الذاتيّ في أفراد هذه المجتمعات الخاضعة. من معضلات العالم الثالث التي تصيب أيضًا المجتمع اللبنانيّ أزمة الشرعيّة الذاتيّة في إدارة أحوال المجتمعات التي تتخبّط في أرجائه. والشرعيّة تُفهم على معنى اعتراف الآخرين بحقّ مجتمعات العالم الثالث في تقرير مصيرها. وتُفهم أيضًا على معنى اعتراف أفراد هذه المجتمعات بالأنظمة المتعثّرة التي تسيطر على مقاليد الحكم فيها. وإذا كانت الشرعيّة الأولى صعبة المنال من جرّاء ذهنيّة التفوّق التي تعتصم بها مرجعيّات العالم الأوّل الثقافيّة والسياسيّة، فإنّ الشرعيّة الثانية قابلةٌ للمنال إذا ما استقامت حركة التفاعل الداخليّ بين الأفراد والطبقات الحاكمة.

من معضلات العالم الثالث التي تصيب أيضًا المجتمع اللبنانيّ أزمة الإدماج في نسيج الحياة السياسيّة والثقافيّة والاقتصاديّة. والإدماج صنفان : إدماج مجتمعات العالم الثالث في منتديات القرار العالميّ، وإدماج الأفراد والجماعات في منتديات القرار الوطنيّ المحلّيّ. وكلا الصنفين تعطّلهما أسبابُ التخلف الذاتيّ التي تنتاب مجتمعات العالم الثالث. ولمّا كان الإدماج، في مستوى الانتماء المحلّيّ، مصابًا بأزمة التعطّل المتفاقمة، فإنّ البلوغ إلى الإدماج، في مستوى القرار العالميّ، يظلّ صعب المنال من جرّاء انعدام الاعتراف بشرعيّة التمثيل الصائب في المستوى المحلّيّ.

من معضلات العالم الثالث التي تصيب أيضًا المجتمع اللبنانيّ أزمة المشاركة والتوزيع، وهما النتيجتان الحتميّتان لأزمة الإدماج. فالمشاركة منعدمةٌ في مجتمعات العالم الثالث الخاضعة في معظمها لأنظمة التسلّط الاستبداديّة. فالقرارات المصيريّة التي تتّصل إمّا بثروات هذه المجتمعات

وإمّا بتوجّهاتها الثقافيّة والسياسيّة والاجتماعيّة، وإمّا بانتماءاتها العابرة للأوطان وبتضامناتها وتحالفاتها ومناصراتها، هذه القرارات كلّها تقبض عليها حفنةٌ من أهل التسلّط والاستبداد قد يحلو لها أن تنتصر لبعض من الاستنارة الهادية لتبرير مسلكها القهريّ.

٢. ٢. سمات الدولة العربيّة المتخلّفة

تنطوي الوضعيّة الجيوسياسيّة الإقليميّة على إعاقات بنيويّة تتّصل بطبيعة الدولة العربيّة التي ما انفكّ يعتريها التخلّف والانحطاط. وممّا لا ريب فيه أنّ الدولة اللبنانيّة متأثّرةٌ أشدّ التأثّر ببنية التخلّف في الدولة العربيّة. ويستحيل على هذه الدولة العربيّة أن تُنجد الدولة اللبنانيّة المتعثّرة، ولو التأمت جميع الدول العربيّة في منتدى الجامعة العربيّة. فالتئام المتخلّفين لا ينتج تقدّمًا وبنيانًا وازدهارًا، بل يتكشّف عن مزيد من التخلّف والانحلال.

من سمات هذه الدولة العربيّة أن يتسلّط عليها الحكم العسكريّ إمّا في هيئة الانقلاب الذي يفتعله ضبّاط القوى المسلّحة، وإمّا في هيئة محاكاة الانقلاب العسكريّ والممارسة العسكريّة في الحكم. ومع أنّ المجتمع اللبنانيّ ما ابتلي قطّ بالانقلاب العسكريّ في مستوى نظام الدولة، غير أنّ ممارسة الجماعات اللبنانيّة في داخل البنيان الذاتيّ وفي ما بينها، تُفصح عن ذهنيّة عسكريّة استبداديّة، تُشبه في خصائصها العامّة الحكم العسكريّ المترسّخ في مجتمعات العالم العربيّ.

قد تتجلّى الذهنيّة العسكريّة في خضوع الدولة العربيّة لنظام الحزب الواحد. فالتعدّد السياسيّ مرفوض في ذهنيّة الثقافة العربيّة. أمّا في المجتمع اللبنانيّ، فنظام الحزب الواحد لا يتجلّى في مستوى التنوّع الطائفيّ في المجتمع اللبنانيّ، ولكنّه يتجسّد في مستوى الرأي الواحد في داخل المتّحد الطائفيّ اللبنانيّ. فالنظام الواحد يصيب الجماعة الطائفيّة اللبنانيّة على

غرار ما يصيب الدولة العربيّة. ولو قيّض للجماعة الطائفيّة في لبنان أن تستولي على الحكم في الدولة اللبنانيّة لأكرهت المجتمع اللبنانيّ على الابتلاء بمصائب الحزب الواحد.

من سمات الدولة العربيّة المتخلّفة نظام الجمهوريّة الوراثيّة الذي يجيز للحاكم العربيّ أن يورث الحكم لأبنائه. ومع أنّ الدولة اللبنانيّة لا تُطبق مثل هذا النظام، غير أنّ تجلّياته تظهر في مستوى الأحزاب والمناصب السياسيّة. فالإقطاع السياسيّ يُكره النظام السياسيّ اللبنانيّ على الإتيان بالأسر السياسيّة الحاكمة عينها لتولّي المناصب التي تتوزّع بحسب الحصص الطائفيّة. وقد يُستثنى من هذا التوريث مقعدُ رئاسة الجمهوريّة ومقعدُ رئاسة مجلس النوّاب ومقعدُ رئاسة مجلس الوزراء. ومع أنّ تطوّر الأحداث السياسيّة في لبنان سيأتي بالأبناء في هذه المناصب الأساسيّة، غير أنّ التوريث السياسيّ يصحّ في المقاعد النيابيّة والوزاريّة ومناصب الفئة الأولى والثانية والثالثة، حتّى الرابعة. معنى ذلك أنّ ما تشهده الدولة العربيّة في مستوى الرئاسة الأولى، يشهده النظام اللبنانيّ في مستوى الأحزاب والطوائف والمناصب السياسيّة الأساسيّة، حتّى ما يُدعى زورًا بالرئاسات الثلاث. وهذا ما يُدعى بحكم الأسرة المعدَّل في لبنان. وهو الحكم الذي يعيق المسرى الديمقراطيّ في المجتمع اللبنانيّ.

٢. ٣. الدفاع عن القضيّة الفلسطينيّة قبل التفكّر في الديمقراطيّة: الكرامة قبل الحرّيّة

من الإعاقات الجسام التي ابتُلي بها العالم العربيّ المأساة المروّعة التي أصابت فلسطين والأوطان العربيّة المحيطة بالدولة الإسرائيليّة الغاصبة. ولقد استنزفت هذه المأساة طاقات الاجتماع العربيّ والإنسان العربيّ. وأخذت الأنظمة العربيّة تولي قضيّة التحرير والكرامة المقام الأوّل وتبرّر

لنفسها ضروبًا من التجاوز والتعدّي على الإنسان العربيّ، وحجّتها في ذلك أنّ قضيّة الكرامة تتصدّر قضيّة الحرّيّة. والحال أنّ العالم العربيّ فاته أنّ تحرير الأرض الفلسطينيّة لا يُكتسب إلّا بتحرير النفس العربيّة، وتحرير الإنسان العربيّ، وتحرير العقل العربيّ. وباسم الكرامة العربيّة والقضيّة الفلسطينيّة والعزّة القوميّة العربيّة ارتُكبت أبشع الجرائم في الإنسان العربيّ. وما لبث المجتمع اللبنانيّ أن ابتُلي بمأساة القضيّة الفلسطينيّة في وجوه شتّى. حتّى إنّ المعارضين للمقاومة الفلسطينيّة المسلّحة في جنوب لبنان كانوا يرشقون بتهم الخيانة والتخلّف والجبن. في حين أنّ العقل السياسيّ السليم كان يقضي بأن يظلّ الاجتماع اللبنانيّ في منأى عن هذه المقاومة المسلّحة، وبأن يُفصح اللبنانيّون عن سياسة أخرى في المقاومة أشدّ إرباكًا للكيان الصهيونيّ الغاصب، ألا وهي سياسة التنوير العقلانيّ والتمدّن الإنسانيّ والتنمية الاقتصاديّة والإرباك الحواريّ. وأعني بالإرباك الحواريّ أن تجابَه إسرائيل بحجّة الإنسانيّة المتقدّمة في مقابل البربريّة المتوحّشة التي تلجأ هي إليها. وهذا أشدّ ما يمكن أن يصيب الوجدان اليهوديّ في الأوساط الأوروبّيّة حيث اليهود ما فتئوا يمثّلون دور الضحيّة. المؤسف أنّ أغلب العرب، وبعض اللبنانيّين، ما راعوا هذا الجانب الفكريّ الاستراتيجيّ في مقاومة الوجدان اليهوديّ، فتوهّموا أنّهم قادرون على مقاومة السلاح اليهوديّ الأميركيّ، فخاب ظنّهم وسقطوا في محنة النكسة والإحباط.

٢. ٤. القوى الاستعماريّة الغربيّة أكرهت المجتمعات العربيّة على الخضوع للاستبداد الذاتيّ

وممّا أعاق النضج الديمقراطيّ في العالم العربيّ، وفي لبنان أيضًا، أنّ القوى الغربيّة التي استعمرت الديار العربيّة ظلّت تُكره المجتمعات العربيّة على الخضوع المذلّ للاستبداد الذاتيّ. فالأنظمة الغربيّة، في استراتيجيّاتها

التوسّعيّة الاقتصاديّة والثقافيّة والعسكريّة، ما انفكّت تحبّذ إبقاء العالم العربيّ تحت وصاية الاستبداد العربيّ الذاتيّ. ولذلك كانت هذه الأنظمة الغربيّة تنادي بالديمقراطيّة في داخل أسوارها وتناهض هذه الديمقراطيّة في خارج أسوارها. ولئن كان الخطاب الغربيّ السياسيّ يناصر مبادئ حقوق الإنسان في العلن، غير أنّ الممارسة السياسيّة الخارجيّة ما فتئت تؤيّد الاستقرار السياسيّ في العالم العربيّ وتفضّله على الانقلاب والتحوّل واختبار أنماط جديدة من النظام السياسيّ. وليس يصعب على الباحثين أن يراجعوا ملفّات السياسة الخارجيّة في البلدان الغربيّة النافذة ليتحقّقوا من إيثار النظام الغربيّ للاستبداد العربيّ، ومواطأة هذا الاستبداد من أجل صيانة المصالح الغربيّة الاستراتيجيّة، وفي مقدّمتها مصادر الطاقة، ومنعة إسرائيل، وقابليّة السوق العربيّة لاستدخال الإنتاج الغربيّ. ومع أنّ العقل الأوروبّيّ السياسيّ عاد لا يسعه أن يتغافل عن ضغط المجتمع الأوروبّيّ المدنيّ المطالب باحترام حقوق الإنسان في خارج أسوار المدينة الإنسانيّة الغربيّة المتقدّمة تقنيًا، فأمسى يطوّر في سياسته الخارجيّة بعض البدائل الخليقة باستنهاض الهمّة الديمقراطيّة في العالم العربيّ وتحفيز آليّات العمل الديمقراطيّ، فإنّ الغالب في السياسة الغربيّة الخاضعة للمصالح الأميركيّة الحفاظ على الوضعيّة الاستبداديّة العربيّة لما أنتجته حتّى اليوم من ثمار الاستقرار السياسيّ النسبيّ والاستغلال الاقتصاديّ الوافر. بيد أنّ الانتفاضات الشعبيّة التي اجتاحت اليوم غير بلد من البلدان العربيّة أظهرت هشاشة البنية الاستبداديّة العربيّة وفرزت السياسات بعضها عن بعض. فإذا بالمجتمعات العربيّة تدرك أنّ انتفاضتها تنطوي على قدر هائل من التشنّج الأصوليّ المصاحب لإرادة التغيير. وإذا بالمجتمعات الغربيّة تدرك أنّ الأنظمة الاستبداديّة التي واطأتها قد مهّدت السبيل لتفوّر دينيّ أصوليّ هو أشبه بالرقص الجنونيّ على حافّة العدميّة. فاتّضح للجميع أنّ

المجتمعات العربيّة لا تستطيع الانتقال السلميّ إلى النهج الديمقراطيّ الغربيّ لأنّها أوّلاً تعتبر هذا النهج عنوانًا للاستعمار الغربيّ ولأنّها ثانيًا تفتخر بامتلاكها نهجًا سياسيًّا لصيقًا بتراثها يملي عليها تدبّر الوجود الإنسانيّ وإخضاعه لأحكام التصوّر الدينيّ الإسلاميّ الأشمل.

٢. ٥. الأنظمة العربيّة تهيمن على الإنسان العربيّ وتستغلّه

في موازاة ميل العقل السياسيّ الغربيّ إلى مواطأة الاستبداد العربيّ المستنير، أخذت معظم الأنظمة العربيّة تستطيب هذه المؤازرة الفاسدة والمفسدة. فنشأ في العالم العربيّ نظامٌ سياسيّ قامعٌ تنوّعت أساليب استبداده من مجتمع إلى مجتمع ومن حالة سياسيّة إلى حالة سياسيّة. ومع أنّ بعض الأنظمة العربيّة تؤيّد في دساتيرها منطويات أنظومة الشرعة العالميّة لحقوق الإنسان، فإنّها تميل في تفسير هذه الأنظومة وفي ممارستها لمقتضيات هذه الشرعة، تميل إلى قهر الإنسان العربيّ الراغب في الاستنارة والتجديد والتغيير. وصونًا لثبات المجتمعات العربيّة التي أوشكت أن تنفجر من شدّة التخلّف والقهر، وقد انفجرت انفجارًا صاخبًا في ما يُدعَى بالربيع العربيّ، فإنّ بعض الأنظمة العربيّة أخذت تلاين بعض الملاينة وتناوب القهر والمسايرة حتّى لا تنثلم الوحدة المجتمعيّة التي ما زالت تصون ما بقي من استقرار المجتمعات العربيّة. وبلغ المكرُ السياسيّ بهذه الأنظمة حدود تصنيف ردود الفعل الديمقراطيّة المنبثقة من إرادة الشعب. فنشأت جداول ولوائح وقائمات تجرّم انتهاك السلطة السياسيّة العليا، وتؤنّب علنًا المبادرات التحرّريّة المدنيّة، وتتغافل عن إعلان النوايا الديمقراطيّة. فمن تجرّأ على الأسرة الحاكمة نال عقاب الخائن والمجرم؛ ومن انتظم في حركة مدنيّة ديمقراطيّة عالميّة الانتشار وُضع موضع الاتّهام الضمنيّ والمراقبة المتشدّدة؛ ومن صرّح في العلن أنّه يؤيّد التغيير الديمقراطيّ، ولكن من

دون أن يقرن قوله بفعل سياسيّ مربك للنظام العربيّ، تُرك حرًّا إرضاءً للرغبة الإنسانيّة المعاصرة في التغيير، ولو أنّ حرّيّته لا تضرّ بمصالح النظام العربيّ المستبدّ. بيد أنّ العنف المنفجر في الانتفاضات العربيّة انقلب عنفًا عشوائيًّا اختلط فيه الحابل بالنابل وضاعت أصولُ البحث عن المسرى الديمقراطيّ الحقيقيّ.

٢. ٦. الإرث الإسلاميّ العربيّ لا يُطيق الديمقراطيّة في قراءاته وتفاسيره المألوفة

من الإعاقات الخطيرة التي تصيب المسرى الديمقراطيّ في العالم العربيّ افتقار الإرث العربيّ السياسيّ إلى نماذج معياريّة في احتذاء نمط من أنماط الاستعداد للزمن الديمقراطيّ. فلا الزمن العربيّ القديم، ولا الزمن العربيّ الحديث، ولا الزمن العربيّ المعاصر ينطوي على أمثلة حيّة في انتهاج سبُل الاقتراب الممكنة من المثال الديمقراطيّ الغربيّ المنشأ. فالتفسير الرسميّ لمقولات الشورى في الحكم الإسلاميّ والقراءة المعاصرة للتاريخ السياسيّ العربيّ والتأويل المجدّد لمقولات التراث الفكريّ السياسيّ العربيّ، هذا كلّه لا يعين العقل العربيّ السياسيّ النظريّ على الإتيان بحالة ديمقراطيّة عربيّة قديمة تليق بإلهام المسلك السياسيّ العربيّ المعاصر. حتّى العقل السياسيّ النظريّ العربيّ يتحرّك في دائرة من الإرباك الذاتيّ حين يعكف على مواكبة الزمن الديمقراطيّ الحديث والمعاصر. قد يكون مثل هذا الافتقار ناجمًا عن الممارسة السياسيّة الفعليّة في أوطان العالم العربيّ حيث العقل النظريّ محكومٌ بمضايق التفسير التراثيّ العربيّ، والعقل العمليّ مشروطٌ بإرضاء السلطة العربيّة الحاكمة والمموّلة للنشاط البحثيّ الأكاديميّ.
خلاصة القول في المعوّقات الجيوسياسيّة الإقليميّة أنّ المجتمع اللبنانيّ يختبر ألوان الإعاقة عينها التي تختبرها المجتمعات العربيّة، ولكن من غير

أن تتجلّى هذه الإعاقات في المواقع عينها التي فيها تتجلّى في قرائن هذه المجتمعات. فالإعاقات في المجتمعات تظهر في مستوى جهاز الدولة، في حين أنّ هذه الإعاقات تظهر في لبنان في مستوى البنية الطائفيّة التي تمثّل في الوجدان الطائفيّ اللبنانيّ التجسيد الأنسب للانتماء الجماعيّ. فإذا كانت الدولة في سائر المجتمعات العربيّة هي التي تستبدّ، فإنّ الطائفة في لبنان هي التي تستبدّ بأبنائها وبالدولة اللبنانيّة على حدّ السواء، في حين أنّ الدولة اللبنانيّة هي الموضع الذي يُرتجى منه أن يخفّف من غلواء استبداد الطائفة. معنى هذا القول أنّ كلّ ما يصحّ في الدولة العربيّة يصحّ في الطائفة اللبنانيّة، لأنّ الطوائف اللبنانيّة هي المجسّم المصغّر للدولة العربيّة. ذلك أنّ الطوائف اللبنانيّة هي أشبه بدول متساكنة في قرائن الانتماء الظاهريّ القهريّ إلى الدولة اللبنانيّة. وما من أمثولة سياسيّة أبلغ في أعقاب الحرب اللبنانيّة من تنافس الطوائف اللبنانيّة على السلوك مسلك الدول المتجاورة في هيئة الاتّحاد الكونفيدراليّ.

وممّا يمكن أن يُضاف إلى هذا الاعتبار السياسيّ أنّ الدول العربيّة لا يسعها، لا بل لا يجوز لها، أن تدّعي القدرة على مساعدة اللبنانيّين على تجاوز محن تعايشهم الطائفيّ، إذ إنّ فاقد الشيء لا يمكنه أن يعطيه للآخرين. فالدولة العربيّة المستبدّة لا يجوز لها أن تسدي النصح للطائفيّة اللبنانيّة المستبدّة لأنّها دولةٌ تتصرّف تصرّف الطائفة المستبدّة أيضًا. فالنصح العربيّ هو انتهاكٌ للعقل السياسيّ اللبنانيّ. جلّ ما في الأمر أنّ الدول العربيّة تصطفّ اصطفاف الطوائف اللبنانيّة، أي تسارع إلى نجدة هذه الطوائف على قدر ما تُفصح هذه الطوائف عن رغبتها في الائتمار بهداية الرؤية الأيديولوجيّة الدينيّة والقوميّة التي تنتهجها هذه الدول.

٣. المعوّقات السياسيّة الداخليّة

إذا كان الأمر على هذه الحال، فإنّ المسرى الديمقراطيّ المنشود في لبنان تُعطّله أيضًا إرباكات العوائق السياسيّة الداخليّة المقترنة بطبيعة النظام الطائفيّ اللبنانيّ. ولكثرة ما جرى الحديث عن هذه الإرباكات، سيكتفي البحث بالإشارة إلى ثلاثة عوائق أساسيّة تمنع المجتمع اللبنانيّ من التقدّم شطر الانفتاح على مكتسبات الحداثة الديمقراطيّة.

٣. ١. الاستبداد داخل الجماعات في ظلّ النظام الطائفيّ

لا شكّ في أنّ العائق الأوّل ناشئ من طبيعة الاجتماع اللبنانيّ الطائفيّ. فالطائفة في لبنان، لأسباب تاريخيّة لا مجال للتبسّط فيها في هذا البحث، تأبى أن تتصرّف في داخل أسوارها تصرّف الهيئة الديمقراطيّة الحديثة. فالجماعات اللبنانيّة ما تعوّدت قطّ التعبير الديمقراطيّ عن ذاتها. ولذلك لا يسعها أن تكون ديمقراطيّة مع الآخرين. فإذا نظر المرء في نظام الملّة الذي يحكم علاقات أبناء الطائفة الواحدة في لبنان، وجد أنّ آليّات الاختيار والتمثيل واتّخاذ القرارات والتنصيب في السلطة هي آليّاتٌ تخضع لمعايير الشهرة والنفوذ العشائريّ والمناطقيّ والإقطاعيّ والعسكريّ والماليّ. وحين يختار مجلسُ الملّة الطائفيّ التركيب وجوهًا ثقافيّة مستنيرة، يجري الاختيار من داخل مجلس الملّة ووفاقًا لمعايير الأمانة للأنظومة الطائفيّة التي تقول بها النخبة الطائفيّة الدينيّة والسياسيّة القابضة على مصائر الطائفة. وفي هذه الحال ينبري المثقّفون المختارون من غير انتخاب شعبيّ حرّ مباشر يواطئون، في خفر ظاهر وتردّد محجوب، أهلَ السلطة والنفوذ في داخل طائفتهم. فإذا ما استبدّت الطائفة بأبنائها، فلا يسعها أن تنادي من على منابرها الطائفيّة الدينيّة والسياسيّة والثقافيّة بضرورة احترام شرعة حقوق الإنسان ومعايير الديمقراطيّة في تعاطي الدولة اللبنانيّة مع الطوائف اللبنانيّة. ولئن كان هذا

المطلب منصفًا للطوائف بما هي طوائف مكوّنة للنسيج اللبنانيّ، غير أنّها لا تنصف الأفراد في هذه الطوائف، ولا تنصف اللبنانيّين التائقين إلى الانعتاق من الانتماء الطائفيّ، ولا تنصف التعايش الطائفيّ اللبنانيّ الذي يخضع لابتزازات أهل النفوذ الطائفيّ في داخل كلّ طائفة. وقد يكون أوّل التغيير الديمقراطيّ في لبنان أن تحاول الطوائف اللبنانيّة التعبير عن ذاتيّتها تعبيرًا أقرب إلى مقتضيات المسلك الديمقراطيّ.

٣. ٢. طائفيّة الوظائف في النظام السياسيّ اللبنانيّ

هذا في الإعاقة السياسيّة الداخليّة الأولى. أمّا الإعاقة الثانية، فترتبط بطائفيّة الوظائف في النظام السياسيّ اللبنانيّ حيث لا يستطيع اللبنانيّون غير الطائفيّين أن يبلغوا إلى مناصب التأثير المباشر في بنية هذا النظام. فالواصلون هم الطائفيّون الذين برهنوا برهانًا مباشرًا أو غير مباشر عن قبولهم الطوعيّ أو القسريّ بالأنظومة الطائفيّة التي تستبدّ بطائفتهم وبالمعايشة الطائفيّة على حدّ السواء. ولذلك يأتي الولاء الوظيفيّ في الدولة اللبنانيّة يتنازعه ضربان متناقضان من الأمانة، الأمانة لمصالح الطائفة والأمانة لمصالح الدولة. وخلافًا لندرة نادرة من الأمثلة المغايرة، فإنّ معظم الممارسة السياسيّة في الإدارة اللبنانيّة أبانت غلبة الأمانة الأولى على الأمانة الثانية. ولمّا كانت هذه هي حال الإدارة السياسيّة في المجتمع اللبنانيّ، ثبت لدى الجميع أنّ اللبنانيّين غير متساوين في الحقوق. فمن جرّاء هذا التنازع في الأمانة، انقسم اللبنانيّون فئتين أو طبقتين، طبقة اللبنانيّين العليا وطبقة اللبنانيّين الدنيا. ومن بين الطوائف اللبنانيّة التي تعترف بها الدولة اللبنانيّة تنفرد أربعة طوائف ببركة الانتماء إلى الطبقة العليا (الموارنة والأرثوذكس والسنّة والشيعة)، وتنفرد طائفتان ببركة الانتماء إلى الطبقة الوسطى (الروم الكاثوليك والدروز)، وتقبع سائر الطوائف الأخرى في

الطبقة الدنيا. وينتظم هذا كلّه في روح من القبول الواقعيّ الذي يحتّم على النظام اللبنانيّ الاستمرار في هذا الظلم منعًا لانقسام اللبنانيّين وتشرذمهم في حال الإقبال إلى وضعيّة الدولة المدنيّة العادلة. ذلك أنّ الطوائف التي لم تحرّر أبناءها من عقدة الانتماء الطائفيّ لن تستطيع أن تقبل بإلغاء ذاتها مخافة إلغاء أبنائها من ساحة الوجود اللبنانيّ. المربك في الأمر أنّ من بين أشدّ المدافعين عن طائفيّة النظام اللبنانيّ الأقلّيّات اللبنانيّة التي تعتبر أنّ إلغاء الطائفيّة السياسيّة يُلغي كيانها الطائفيّ الجماعيّ والفرديّ ويذيبها في محيطها الإسلاميّ الأكثريّ. وهنا تقع المسؤوليّة على الوجدان الطائفيّ الأكثريّ الذي ينبغي له أن يزيل من وعي الطوائف الكبرى رغبة التسلّط على المجال المجتمعيّ المدنيّ اللبنانيّ المعدّ ليكون موضعًا للمشاركة اللبنانيّة العادلة لجميع اللبنانيّين.

٣. ٣. استخدام الدين للسياسة واستخدام السياسة للدين

وممّا يفاقم الطائفيّة في لبنان إصرار أهل النفوذ السياسيّ وأهل النفوذ الدينيّ في لبنان على التواطؤ الموضوعيّ في الحفاظ على مصالح الفئتين معًا. فالمعلوم في لبنان أنّ السياسة تستغلّ الدين على قدر ما يستغلّ الدينُ السياسة. وليس من سليم القول تبرئة الدين من السياسة في لبنان. فإذا ثبت أنّ منطق العمل السياسيّ في قرائن الانتماء إلى العالم الثالث المحافظة على السلطة تارةً بالوسائل الشرعيّة وتارةً بالوسائل غير الشرعيّة، فإنّ منطق الدين يفترض بأهل المؤسّسة الدينيّة أن تفتضح هذه الممارسة السياسيّة الملتوية. والحال أنّ المؤسّسة الدينيّة في لبنان تواطئ أهل السياسة. تتراوح أسباب هذه المواطأة بين المقاصد الشريفة والمنافع المغرضة. فالمؤسّسة الدينيّة اللبنانيّة تروم أن تصون أبناء الطائفة التي ينتمون إليها قبل أن ينتموا إلى المجتمع المدنيّ اللبنانيّ وإلى الدولة اللبنانيّة. ولذلك

فهي، في أغلب الأحيان، تقبل بتسويات الطائفيّة اللبنانيّة صونًا لوجود الطائفة وحفاظًا على مصيرها ومستقبلها. ولكنّ المواطأة في سبيل الحفاظ على ديمومة الطائفة لا يبرّر لأهل المؤسّسة الدينيّة السكوت عن المخالفات والارتكابات والمفاسد التي يستظلّ مرتكبوها وجدان الطائفة وحماية الطائفة للتنصّل من المحاسبة. وحين يستدعي أهل السياسة الفاسدون في لبنان مقولة الانتماء الطائفيّ، فإنّهم غالبًا ما يفعلون ذلك للهروب من المحاسبة الديمقراطيّة المتطلّبة. ومغزى القول أنّ تواطؤ أهل السياسة وأهل الدين في لبنان لا يضرّ بالانتماء اللبنانيّ وحسب، بل يمنع اللبنانيّين من الحصول على أبسط حقوق المواطن في العيش الإنسانيّ الكريم. وإذا ما استحال أن يستقيم عودُ أهل السياسة في لبنان، فليس من المستحيل أن يرتدّ أهل الدين إلى نقاء الدعوة الإيمانيّة التي تنطوي عليها أنظوماتهم الدينيّة. فالتوبة الإيمانيّة في الواقع اللبنانيّ أقرب إلى المنال من الارتداد السياسيّ. ولذلك كانت مسؤوليّة أهل الدين في لبنان أعظم من مسؤوليّة أهل السياسة. فالمؤسّسة الدينيّة، إن شاءت، تستطيع أن تفتضح مفاسد الطبقة السياسيّة في لبنان، وذلك من بعد أن تحصّن أسوارها هي بالمنعة الأخلاقيّة.

٤. المعوّقات الأنتروبولوجيّة الثقافيّة

حين يتناول البحث الإعاقات الأنتروبولوجيّة الثقافيّة، فإنّه يلامس منطقة الخطر المطلق في واقع الإعضال الديمقراطيّ اللبنانيّ. ذلك أنّ القول بإعاقات سياسيّة خارجيّة وداخليّة لا يُبطل قابليّة المجتمع اللبنانيّ للانفتاح على مقترحات الديمقراطيّة الغربيّة. أمّا القول بإعاقة أنتروبولوجيّة ثقافيّة، فإنّه يدلّ على شيء من الانعطاب البنيويّ في الاجتماع اللبنانيّ الهشّ. وحين ينقلب الإعضال الديمقراطيّ انعطابًا بنيويًّا، يمسي من العسير الانخراط السليم

في المسرى الديمقراطيّ. ولذلك يبدو هذا القول حاملاً لأخطر الخلاصات التي تنطوي عليها خلفيّات البحث لأنّ الديمقراطيّة، إذا أعاقتها بنيةُ الذهنيّة الاجتماعيّة، استحال عليها أن تنفذ إلى واقع المجتمع اللبنانيّ. ينضاف إلى هذا كلّه أنّ القول بإعاقة أنتروبولوجيّة يفترض انفطار الجماعات اللبنانيّة على تصوّرات ثقافيّة ذاتيّة لصيقة بكينونتها وبهويّتها هي أشبه بالثوابت البنيويّة التي لا تخضع لعوامل البيئة والاقتصاد والاجتماع والسياسة. يصحّ هذا الاعتبار حين يتناول المرء هذه الثوابت في صميم التصوّرات الدينيّة التي تضعها الجماعاتُ اللبنانيّةُ في أصل هويّتها ووجودها. بيد أنّ الثوابت الأنتروبولوجيّة يمكنها أن تخضع هي أيضًا لمتغيّرات الأحوال. إلّا أنّها في مجتمعات العالم العربيّ انقلبت عصيّةً على التحوّل لشدّة ما التحمت بها الكياناتُ الجماعيّة واعتصمت بحبلها كمرساة نجاة من الغيريّات الثقافيّة الغربيّة الاستعماريّة الجارفة. ويعنيني في هذا المقام التذكير بأنّ لكلّ جماعة الحقّ في إدراك الجواهر الثابتة في هويّتها والاعتصام بها تمتينًا لقوامها الكيانيّ الذاتيّ. أمّا القول بأنّ الجواهر قابلةٌ للتحوّل في سياق التفاعل الاجتماعيّ الثقافيّ التاريخيّ، فإنّ ذلك كلّه لا يُبطل ضرورة انعقاد الجماعة على هويّة تُميّزها من غيرها، وتجعلها تنفرد بخصوصيّات تُغنيها وتثري البشريّة. جلُّ المسألة أن تظلّ هذه الخصوصيّات قابلةً للتفاعل الحرّ الخلّاق مع الخصوصيّات الثقافيّة الأخرى.

٤. ١. إشكاليّة هويّة الإنسان في لبنان

استنادًا إلى هذه الاعتبارات التمهيديّة، يبدو أنّ الكتلتَين اللبنانيّتين الكبيرتَين، عنيتُ بهما الكتلة الثقافيّة المسيحيّة والكتلة الثقافيّة الإسلاميّة، يبسطان في معتقدهما تصوّرًا تاريخيًّا للإنسان يتباين في أصوله وفي طبيعة مقاربته. أعني بالتصوّر التاريخيّ انعقادُ ضمّة من العناصر التأسيسيّة للهويّة الإنسانيّة استلّتها الجماعتان من منطوق النصّ الدينيّ، ومن تضاعيف

الاختبار التفسيريّ، ومن ارتباط الوعي الدينيّ ببنى المسلك الاجتماعيّ والاقتصاديّ والسياسيّ السائد في قرائن الانتماء الخاصّة بكلّ جماعة على حدة. وهذه العناصر أفضت في الزمن الحاضر إلى نشوء تصوّر أنتروبولوجيّ للإنسان تستبدّ به سماتٌ صلبةٌ، لا يقوى الناسُ على الانعتاق منها إلّا بتحوّل ثقافيّ ضخم يصيب المؤسّسة الدينيّة برمّتها. ومع أنّ هاتين الكتلتين لا يستغرقان المدى الثقافيّ اللبنانيّ، إذ إنّ الكتلة العَلمانيّة تجتهد، على شيء من الخفَر، في الانتصار لرؤيتها ولمقامها ولدورها في المجتمع اللبنانيّ، فإنّ إشكاليّة التفاعل اللبنانيّ مع مقترحات الديمقراطيّة تتفاقم حدّتُها حين يصطدم العقل السياسيّ اللبنانيّ بمحنة الاختلاف الثقافيّ في تعيين جوهر الإنسان. وباختصار شديد، يمكن القول إنّ الأنتروبولوجيا المسيحيّة تقول بإنسان هو مستودع الهبة الإلهيّة وشريك التدبير الإلهيّ، يقوم في مقام الابن الوارث للحياة الإلهيّة في مسرى الوجود التاريخيّ وفي ما يتجاوز هذا المسرى التاريخيّ. أمّا الأنتروبولوجيا الإسلاميّة، فتقول بإنسان هو خليفة الله على الأرض، كلفته المشيئة الإلهيّة بصيانة الأرض وإعمارها واستصلاحها واستثمارها. وممّا لا شكّ فيه أنّ الاختلاف في تصوّر جوهر الإنسان لا بدّ له من أن ينعكس اختلافًا في تصوّر النظام الاجتماعيّ والسياسيّ الذي يليق بمثل هذه الهويّة. وممّا يبدو من النقاشات الفكريّة التي يتواجه فيها الفكران المسيحيّ والإسلاميّ أنّ الأنتروبولوجيا المسيحيّة أقرب إلى اعتماد التصوّر الديمقراطيّ والنظام الديمقراطيّ للمجتمع الإنسانيّ في لبنان، ولو أنّ المؤسّسة الكنسيّة المسيحيّة لا تُطبق اعتماد المبدإ الديمقراطيّ اعتمادًا كاملاً في تدبير شؤون الجماعة المسيحيّة، في حين أنّ الأنتروبولوجيا الإسلاميّة أقرب إلى اعتماد مبدإ الحاكميّة الإلهيّة والشورى المستندة إلى مرجعيّة الشريعة الدينيّة القرآنيّة في تنظيم شؤون المدينة الإنسانيّة. وممّا ينبغي التبصّر به في هذا السياق أنّ هويّة الابن الوارث تضع الإنسان في موقع المشارك

الحقيقيّ في رعاية شؤون الكون، وتمنحه الحرّيّة الكاملة في استنباط الصيَغ التدبيريّة التي تؤهّله لصيانة فرادته الشخصيّة، وتعزيز خصوصيّته الخلّاقة. فالإصرار على مقام الإنسان الفرد الحرّ وعلى مرجعيّة الضمير الشخصيّ في الاضطلاع بمسؤوليّة الوجود، يهيّئ الأنظومة الفكريّة المسيحيّة لاقتبال هنيّ لمقترحات الأطروحة الديمقراطيّة في خلفيّاتها الثقافيّة، ومفترضاتها النظريّة، ومقتضياتها القانونيّة. هذا الأمر بعينه لا يتأتّى بسهولة للأنظومة الإسلاميّة التي تعاين في الإنسان كائنًا مستخلفًا يستمدّ قوامَ فرديّته من إسلام أمره للمشيئة الإلهيّة التي تدبّر له في منطويات الشريعة الإلهيّة نُظُمَ الحياة الفرديّة والجماعيّة في مختلف قطاعات الوجود. ولذلك لم تكن الديمقراطيّة هي الإطار القانونيّ الأنسب للأمّة الإسلاميّة التي لا تركن إلى إرادة الشعب، بل ترتاح إلى الوثوق بالأمر الإلهيّ المباشر.

إذا صحّت مثل هذه المقارنة في خطوطها العريضة، فإنّ مثل هذا التباين يعسّر على الوعي السياسيّ اللبنانيّ سبُل الإقبال إلى النظام الديمقراطيّ البحت. والحال أنّ التسوية اللبنانيّة التي أثبتها الدستور تقوم على فصل المجال المدنيّ عن المجال الشخصيّ. فنشأت في لبنان محاكم القانون المدنيّ التي ترعى أحوال الإنسان اللبنانيّ بصفته مواطنًا، وذلك بحسب مصادر التشريع الديمقراطيّ الغربيّ، ونشأت في موازاة هذه المحاكم سلطةٌ دينيّة ترعى الأحوال الشخصيّة. فإذا بالإنسان اللبنانيّ يتنازعه ضربان من المرجعيّة القانونيّة. وإذا بالمجتمع اللبنانيّ يقوم في منزلة الوسط بين النظام الديمقراطيّ الصافي والنظام الدينيّ الخالص.

وممّا ينجم عن هذا التباين أنّ اللبنانيّين يختلفون اختلافًا صريحًا في تعيين هويّة الإنسان اللبنانيّ. فثمّة في لبنان من لا يعرّف الإنسان اللبنانيّ وفاقًا لمراتب الصدارة التي تقول بها أعرق الديمقراطيّات الغربيّة. وهي مراتبُ واضحةُ الحدود تَستهلّها في المقام الأوّل مرتبةُ الإنسان كإنسان، ومن ثمّ

مرتبةُ الإنسان كمواطن، وأخيرًا مرتبةُ الإنسان كمؤمن ينهج لذاته نهجًا إيمانيًّا خاصًّا. فإذا كانت المسألة الديمقراطيّة في لبنان يشوبها الإعضال البنيويّ، فذلك لأنّ كثيرًا من اللبنانيّين ما زالوا يعاكسون هذا التراتب الديمقراطيّ. فيضعون في المرتبة الأولى هويّة الإنسان المؤمن، ومن ثمّ هويّة الإنسان المواطن، فهويّة الإنسان الإنسان. فإذا بالإنسان اللبنانيّ، في وعي كثير من اللبنانيّين الطائفيّين، مسيحيٌّ أو مسلمٌ، ومن ثمّ مواطنٌ لبنانيّ، وأخيرًا إنسانٌ يشترك في الإنسانيّة عينها مع نظرائه أبناء البشر في المسكونة قاطبةً.

٤. ٢. العائق الثقافيّ الأنتروبولوجيّ

غنيٌّ عن القول أنّ مثل هذا التباين الأنتروبولوجيّ إنّما يُفضي إلى اختلاف خطير في بناء الأنظومة الثقافيّة الكبرى الراعية للتصوّرات الاجتماعيّة والثقافيّة والسياسيّة والاقتصاديّة. والحال أنّ المجتمع اللبنانيّ ينتشر فيه تصوّران أساسيّان للحياة، تصوّر الأنظومة الشرقيّة الإسلاميّة وتصوّر الأنظومة الغربيّة العَلمانيّة، وهي الأنظومة التي تضرب بجذورها في تربة الرؤية الإنجيليّة المسيحيّة. من تجلّيات هذا التقابل بين الأنظومتين اختلاف اللغة والمفاهيم بين لغة العرب ولغات الغرب، واختلاف الأنماط المعرفيّة والإدراكيّة التي تحدّد البيئة الطبيعيّة والاجتماعيّة وتعرّف بها، واختلاف أنماط العلّيّة والمنطق (القَدَريّة في الشرق وحرّيّة الاختيار في الغرب على سبيل المثال)، واختلاف الأنماط غير المعتادة على اتّخاذ القرارات في المجتمعات الطائفيّة المختلفة (الوثوق بالشيوخ والأئمّة في الشرق العربيّ الإسلاميّ، ولبنان جزءٌ منه، والركون إلى الرأي العلميّ الصائب والاستشارة الموضوعيّة المبنيّة على الكفاءة في الغرب العَلمانيّ)، واختلاف أنماط المسؤوليّة وأنماط السلطة (اختلاف في فلسفة الاجتماع

وآليّاته التنظيميّة والإجرائيّة)، واختلاف أنماط التعبير عن النفس وطرُق إخفاء المشاعر والأحاسيس (تشخيص المرض في الشرق وفي الغرب)، والاختلاف في التعريفات الأخلاقيّة للقيَم.

حين يفصّل المرءُ عناصر الاختلاف الثقافيّ الأنتروبولوجيّ في مستوى الإدارة السياسيّة للاجتماع الإنسانيّ، تنشأ ضمّةٌ من المتقابلات المربكة للعقل السياسيّ الديمقراطيّ الحديث. فحيث تفصل الأنظومة الديمقراطيّة بين السلطتين الدينيّة والزمنيّة، تؤسّس الأنظومة الإسلاميّة السلطةَ الزمنيّة على المرجعيّة الدينيّة المباشرة. وحيث يقوم الائتلاف البشريّ في المدينة الإنسانيّة على العقد الاجتماعيّ الحرّ، يقترن هذا الائتلاف بالميثاق الإلهيّ في التصوّر الإسلاميّ. وحيث يجري الحديث في الأنظومة الديمقراطيّة عن وطن الجمهور، يؤثر النظام الإسلاميّ الحديث عن ديار الإسلام. وحيث تتعزّز في التصوّر الديمقراطيّ الرؤية الفرديّة للمجتمع، تميل الأنظومة الإسلاميّة إلى مناصرة التصوّر العضويّ للمجتمع. وحيث تسود حقوقُ الإنسان، تبرز واجبات المكلّف في الرؤية الإسلاميّة. وحيث تعترف الأنظومة الديمقراطيّة بهويّة الإنسان كمواطن صالح في المفهوم القانونيّ للعبارة، تبني الأنظومة الإسلاميّة رؤيتها على أساس التمييز بين الخير والشرّ فتعاين في الإنسان قابليّته للخير وللشر وتحاسبه بالاستناد إلى هذه الهويّة. وحيث تنادي الديمقراطيّة بقضايا الحرّيّة، وتوليها مقام الصدارة، وتُكبّ على معالجة مختلف إشكاليّاتها، تعكف الأنظومة الإسلاميّة على تدبّر فروض الطاعة التي تُمليها الشريعة الإلهيّة بحسب منطوق القرآن والسنّة وإجماع الأمّة. وحيث تنهج الأنظومة الديمقراطيّة منهج الانتخاب الحرّ المباشر واعتماد الأكثريّة في القرار المدنيّ، تسير الأنظومة الإسلاميّة في سبيل البيعة أو المبايعة الشرعيّة، وتستند إلى إجماع أهل الصفوة الأخلاقيّة والنخبة العلميّة.

٤. ٣. الأنظومات الثقافيّة وقيَمها

علاوةً على هذا التباين بين الأنظومتَين الإسلاميّة والغربيّة، تختلف الرؤى الكبرى إلى الوجود باختلاف الانتماءات الفكريّة والإيديولوجيّة والسياسيّة. وبما أنّ العالم يختبر اليوم تواجهًا حادًّا بين أنظومات ثقافيّة واقتصاديّة وسياسيّة تدّعي كلّها القدرة على معالجة مشاكل الأرض وتعزيز السلام بين الأمم وترسيخ الألفة بين أبناء البشر وإسعاد الإنسان في فرديّته وفي انتمائه الجماعيّ، فإنّ المجتمع اللبنانيّ يصيبه أيضًا بعضٌ من هذا التواجه الحادّ، فيعطّل فيه مسرى الانفتاح على الطرح الديمقراطيّ. وفي حين أنّ مثل هذا التواجه لا يعطّل الحياة الديمقراطيّة في مجتمعات العالم الغربيّ المتقدّمة، إذ إنّ التجربة الديمقراطيّة تحمي المجتمع من التفكّك حين تتصارع القوى السياسيّة على الانتصار لأنظومة من هذه الأنظومات، يتفاقم هذا التصارع في قرائن المجتمع اللبنانيّ الذي يفتقد الإجماع الوطنيّ الحقيقيّ على اعتماد السبيل الديمقراطيّ الأنسب لإدارة الاختلاف. ومن جرّاء خلفيّة الالتباس في تعيين هويّة الإنسان، فإنّ التواجه الثقافيّ بين الأنظومات ينقلب تواجهًا صراعيًّا يفضي إلى التحارب الأهليّ.

لا يخفى على أحد أنّ الأنظومات الثقافيّة الكبرى التي تتنازع المجتمعات الإنسانيّة في الزمن الحاضر هي الأنظومة الليبراليّة التي تنادي بالحرّيّة كقيمة أساسيّة للوجود الإنسانيّ الفرديّ والجماعيّ، والأنظومة العمّاليّة الاشتراكيّة التي تناصر المساواة كقيمة أساسيّة للوجود الإنسانيّ الفرديّ والجماعيّ، والأنظومة الرأسماليّة التي تؤيّد العمل المنتج والربح والاستهلاك كقيمة أساسيّة للوجود الإنسانيّ الفرديّ والجماعيّ، والأنظومة القوميّة التي تبشّر بالأخوّة والمروءة والعزّة القوميّة كقيمة أساسيّة للوجود الإنسانيّ الفرديّ والجماعيّ، والأنظومة البيئيّة التي تدعو إلى المحافظة على الحياة كقيمة أساسيّة للوجود الإنسانيّ الفرديّ والجماعيّ. ومع أنّ هذه الأنظومات

تتفاوت نسبُ الإقبال إليها في المجتمع اللبنانيّ، فإنّ تصارع اللبنانيّين الذي يمنعهم من الانخراط الرضيّ في المسرى الديمقراطيّ يعود قسطٌ من أسبابه إلى تزاحم هذه الأنظومات في انتزاع التأييد السياسيّ الواسع لها. رأس الكلام في الإعاقات الأنتروبولوجيّة أنّها تصيب مقتل التعايش اللبنانيّ لأنّها تقع من الوجدان الإنسانيّ الفرديّ والجماعيّ موقع الفكرة الهادية، والمرجعيّة الحاكمة، والمستند المطمئن. ولذلك لا يستطيع اللبنانيّون أن يعتمدوا الديمقراطيّة في عمق وجدانهم الوطنيّ قبل أن يتّفقوا على طبيعة هذا الموقع الفكريّ الخطير. ولا يمكنهم أن يختبروا اختبارًا ديمقراطيًّا الاختلاف على تعيين هويّة هذا الموقع طالما أنّهم لم يُجمعوا على اعتبار الديمقراطيّة هي السبيل الأنسب لإدارة اختلافهم الشرعيّ. الظنّ في هذا كلّه أنّ اللبنانيّين، إذا تجرّأوا فاعتمدوا السبيل الديمقراطيّ للنظر في هذه التباينات الأنتروبولوجيّة، يكونون قد سبقوا فأفرغوا هذه التباينات من قسط عظيم من مضمونها الخلافيّ. ذلك أنّ اعتماد الديمقراطيّة كنهج تقنيّ في إدارة الاختلاف لا يتحقّق بمعزل عن اعتماد الخلفيّة الثقافيّة التي تحملها الديمقراطيّة إلى الإنسان في تصوّره لهويّته الفرديّة والجماعيّة. ولذلك يعسر على المسلمين المتشبّثين بتفسير موروث للتراث الفقهيّ الإسلاميّ أن يكتفوا من الديمقراطيّة بآليّاتها الإجرائيّة ويُعرضوا عن مضامينها الثقافيّة والأنتروبولوجيّة. وهم في ذلك على صواب، ولاسيّما حين يجانبون القبول بالمنحى التقنيّ في آليّات العمل الديمقراطيّ.

٥. إمكانات أو قابليّات الديمقراطيّة في المجتمع اللبنانيّ

إذا ثبت أنّ هذه الإعاقات كلّها تثبّط في لبنان همّةَ الاضطلاع بمسؤوليّة الفكرة الديمقراطيّة، ينبغي القول إنّ الاختبار اللبنانيّ، على علاّته وأسقامه، ليس فاقدًا في ذاته القدرة على التفاعل الإيجابي مع الطرح الديمقراطيّ. غير

أنّ هذه القابليّة تبقى في حدود الافتراض النظريّ لأنّ الأبحاث ما انفكّت نادرةً وخفرةً. لذلك لا بدّ قبل الختام من الوقوف على مواضع القابليّة اللبنانيّة الذاتيّة واستنطاقها استنطاقًا مقتضبًا حتّى يتهيّأ للأبحاث المقبلة أن تستطلع في الاختبارات السياسيّة اللبنانيّة إمكانات الإقبال إلى النهج الديمقراطيّ. وممّا لا شكّ فيه أنّ هذه المواضع تعبّر عن خصوصيّة المعايشة اللبنانيّة التي اختبرت في غضون التاريخ الحديث ضروبًا شتّى من الإخفاق ومن الفلاح. وكانت الغلبة في التاريخ لضروب الإخفاق، على ما يذهب إليه أغلب علماء الاجتماع السياسيّ اللبنانيّ.

٥. ١. استنطاق اختبارات التاريخ اللبنانيّ الدمويّة والسلميّة

من الطبيعيّ أن يكون الموضع الأوّل هو النظر الصادق في ما اختبره اللبنانيّون في صراعاتهم التاريخيّة. وهذا النظر ينبغي له من طبيعة الحال أن يتحرّى عن مواضع الإخفاق ومواضع الفلاح. غير أنّ التحرّي هذا يجب أن يصيب محجوبات الإرادة اللبنانيّة التي شاءت أن تتجاوز الصراع الدمويّ، ولكنّها سقطت في محنة التحارب بالرغم من عزمها الأوّل. ولذلك يجدر البحث أيضًا عن طبيعة الصراعات اللبنانيّة السلميّة التي ما أفضت إلى التقاتل حتّى يُصار إلى مقارنتها بالصراعات التي أفضت إلى التقاتل. بفضل مثل هذه المقارنة يمكن التحقّق من الأسباب الإضافيّة التي حوّلت الصراع من تواجه سلميّ يشبه إدارة الاختلاف في النظام الديمقراطيّ إلى صراع دمويّ سقطت فيه كلّ الممنوعات والمحرّمات وقلبت المجتمع اللبنانيّ إلى قبائل متناحرة. وحدها مثل هذه المقارنة تمكّن اللبنانيّين من التمييز بين الأسباب التي تضمن لصراعهم أن يظلّ صراعًا سلميًّا والأسباب التي تجعل هذا الصراع ينتقل إلى حالة التقاتل المشين.

٥. ٢. إرادة الطوائف في الصراع السلميّ

حين يتبيّن للباحثين أنّ في الطوائف اللبنانيّة إرادةً حقيقيّة لإدارة الاختلاف إدارةً سلميّة ينبغي حينئذ التوقّف عند هذه الإرادة واستنطاقها واستخراج العبر منها. فالديمقراطيّة قد تدخل إلى المجال السياسيّ اللبنانيّ إذا ارتضت الطوائف أن تنتقل من حالة التصارع الحربيّ إلى حالة التواجه السلميّ. فالطوائف اللبنانيّة غدت اليوم جزءًا صميمًا من الواقع الاجتماعيّ اللبنانيّ. ولا يجوز أن تأتي الديمقراطيّة إلى لبنان على أنقاض هذه الطوائف. غير أنّ هذه الطوائف لا يجوز لها أن تواصل الانحدار في لجّة التصارع الحربيّ، وحجّتها في ذلك أنّ الديمقراطيّة لا تليق بالتراث اللبنانيّ ولا توافق التصوّر الدينيّ الثقافيّ للجماعات اللبنانيّة أو لبعض هذه الجماعات، وأنّ النهج الديمقراطيّ يمكنه أن يُعطّل في الفرد انتماءه إلى الطائفة. فالديمقراطيّة يمكنها أن تدخل إلى الواقع السياسيّ اللبنانيّ دخولها إلى الواقع السياسيّ السويسريّ أو البلجيكيّ أو الألمانيّ أو الكنديّ من غير أن تعطّل في الاجتماع اللبنانيّ انسلاكه الموروث في النظام الطائفيّ. وحده الإعلان عن إرادة الإدارة السلميّة للاختلاف يحمي الطوائف اللبنانيّة من الاقتتال ويحمي الاختبار اللبنانيّ من التعطّل النهائيّ ويحمي الفرد اللبنانيّ من الخضوع المذلّ لنزعات التعصّب الطائفيّ الفتّاكة.

٥. ٣. امتناع الاستبداد في نطاق التنوّع الطائفيّ اللبنانيّ: ديمقراطيّة الطوائف لا الأفراد

في موازاة الإعلان عن هذه الإرادة يستطيع اللبنانيّون أن ينعموا بشيء من الديمقراطيّة في إدارة الاختلاف بين طوائفهم. وليس يخفى على أحد أنّ شيئًا من الديمقراطيّة السلبيّة يختبره الاجتماع اللبنانيّ يتجلّى في امتناع الاستبداد من جرّاء تساوي الطوائف في القبول بمنطق التسوية

الذي يصون الكيانات الطائفيّة ولا يمنح الغلبة الحاسمة لأيّة طائفة من الطوائف اللبنانيّة. فالديمقراطيّة اللبنانيّة الناقصة هي ديمقراطيّة الجماعات التي يُضطرّ بعضُها إلى احترام خصوصيّات بعضها الآخر. من جرّاء هذا الاضطرار يستوي في الواقع السياسيّ اللبنانيّ ضربٌ من التسوية السلميّة يُعفي الاجتماع اللبنانيّ من محن التسلّط والاستبداد. فإذا كانت ديمقراطيّة الطوائف قد برهنت عن نجاحها النسبيّ في لبنان، فما من شيء يمنع اللبنانيّين من الاستناد إلى هذا الاختبار السياسيّ الإيجابيّ لتطويره وإغنائه بعناصر التحسين والإصلاح، كأن ينشأ في داخل كلّ طائفة سبيلٌ جديدٌ من التعبير الديمقراطيّ عن الرأي، أو يُبتكر في الصيغة اللبنانيّة مجلسٌ يرعى العلاقات بين الطوائف (مجلس الشيوخ)، ومجلسٌ يرعى العلاقات بين المواطنين. فيستقر حينئذ في وعي اللبنانيّين أنّ الاجتماع اللبنانيّ مؤلّفٌ من مكوّن فرديّ هو المواطن اللبنانيّ المتساوي في الحقوق والواجبات، ومكوّن جماعيّ هو الطائفة التي تعبّر عن وجدان هذا المواطن الروحيّ والفكريّ والثقافيّ.

٥. ٤. اختراق الأفكار الدينيّة والإيديولوجيّة المتناقضة للنسيج اللبنانيّ من جرّاء الحرّيّة المتفلّتة

من الحقائق اللبنانيّة التي يمكنها أن تدعم التحوّل الديمقراطيّ قابليّةُ الاجتماع اللبنانيّ لاستهلاك كوكبة متباينة الألوان من الأفكار الدينيّة والسياسيّة والثقافيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، تنسلّ خلسةً إلى الوعي اللبنانيّ من جرّاء وفرة الحرّيّة المتفلّتة التي ينعم بها النظام الإعلاميّ اللبنانيّ والنظام التربويّ اللبنانيّ. ومع أنّ هذا الانسلال قد يحدث في غير مجتمع من المجتمعات العربيّة، إلّا أنّ أثره في لبنان هو أشدّ وأعمق من جرّاء التنوّع الضخم في الحسّ الدينيّ والاجتماعيّ والفكريّ والسياسيّ.

وقد يجمع كثيرٌ من اللبنانيّين على التنديد بمثل هذا الانسلال الذي يغتصب السويّة الوطنيّة اللبنانيّة، غير أنّ النظر الواقعيّ يقتضي أن يُستثمر مثل هذا الغنى المتبعثر في استنهاض الوعي الاجتماعيّ اللبنانيّ لمقارنة الأفكار الطارئة، ومعارضتها بحقائق الواقع اللبنانيّ، واستخراج عناصرها الطيّبة المفيدة، والاجتهاد في استدخالها في العمليّة الاشتراعيّة المتواصلة في الدوائر السياسيّة والقانونيّة اللبنانيّة. وما من أثر أشدّ في تغيير الذهنيّة الاجتماعيّة وأفعل في إغناء الحياة السياسيّة من تواجه الأنظومات الفكريّة في قرائن المعايشة السلميّة بين المختلفين. ولذلك يصحّ الظنّ السليم بهذه الخصوبة الفكريّة الوافدة إلى لبنان حتّى تُعين اللبنانيّين على استنساب الأفضل من الرؤى التي تسهّل الانفتاح على المسرى الديمقراطيّ.

هذه هي لعمري العناصر اللبنانيّة المحضة الخليقة بإعانة اللبنانيّين على تجاوز الإعاقات والاجتهاد في الفوز بتصوّر متجدّد للمطلب الديمقراطيّ في لبنان. ومن البديهيّ ألّا يستقيم هذا المسعى الاجتهاديّ إلّا بإصلاح سياسيّ بنيويّ يُلغي التواطؤ المقيت بين السلطة السياسيّة والسلطة الدينيّة، فيميّز حقل الدينيّات من حقل السياسيّات، من غير أن يفصل بين القيَم الأساسيّة التي ينبغي أن ترعى الحقل المدنيّ اللبنانيّ الذي ينبغي له أن يكون واحدًا للجميع.

٦. اعتبارات ختاميّة : حرّيّة الإنسان اللبنانيّ أصل الأصول في التحوّل الديمقراطيّ

قد يكون من المجدي في خاتمة هذا البحث التأمّل الرصين في واقع المطلب الإنسانيّ اللبنانيّ والإنسان العربيّ وفي تأويلاته التاريخيّة الممكنة، إذ لا يجوز الفصل بين واقع الإنسان اللبنانيّ وواقع الإنسان العربيّ. فنهضة الإنسان اللبنانيّ في المجتمع اللبنانيّ هي من نهضة الإنسان العربيّ في المجتمعات

العربيّة. فهل يكون مطلب الإنسان اللبنانيّ والعربيّ التحرّر أم الخضوع ؟ وهل يكون هذا المطلب منبثقًا من وضعيّة التأثّر بزمن العولمة الكونيّة، أم متأتّيًا من حالة العوز الكيانيّ الذي يصيب الإنسان العربيّ على غرار ما يصيب الإنسان الكونيّ في مطالع الألف الثالث ؟ للإجابة عن هذا الاستفسار الخطير لا بدّ من النظر في حال المجتمعات العربيّة الراهنة، والمجتمع اللبنانيّ جزءٌ صميمٌ من هذه المجتمعات.

يعلم الجميعُ أنّ المجتمعات العربيّة تعاني أزمةً حادّة في الوعي السياسيّ الديمقراطيّ. وهي ليست مؤهّلة في اليوم الحاضر للركوب في هذا المركب الوعر. من تجلّيات هذه الأزمة انعطاب وعي الحرّيّة في الوجدان العربيّ. ذلك أنّ هذه المجتمعات هي مجتمعاتُ التوتّر الداخليّ تعاني في وسطها ضروبًا شتّى من الإكراه الذي يبلغ حدود القضاء على حرّيّة الوجدان. فالإعلام الوطنيّ في هذه المجتمعات يخضع لأقسى ألوان العذاب لأنّ الظنّ فيه أنّه خليقٌ بتوعية الناس وإرشادهم إلى سُبُل التحرّر الذاتيّ. ولذلك وجب ترويضه وإخضاعه حتّى لا يسير بالإنسان العربيّ في طريق التحرّر والاستقلال الذاتيّ. ولمّا كانت الشعوب في القرن الحادي والعشرين قد أيقنت أنّ الحرّيّة الآتية من خارج أسوارها لا بقاء لها، فإنّ الأنظمة السياسيّة المحلّيّة والأجهزة الاستخباراتيّة الخارجيّة تُلقي بثقلها لتزهق هذه التولّدات الناشئة في وجدان الناس التوّاقين إلى التحرّر الذاتيّ عن طريق التعبير الإعلاميّ النزيه الشفّاف.

الغالب في الظنّ، في هذه الأيّام المظلمة، أنّ الأنظمة السياسيّة العربيّة في هذه الدول قد فقدت حرّيّة المبادرة إلى بناء سياساتها الخليقة بإعادة ترميم الإنسان فيها. وهي أضحت أشبه بالدمى التي تحرّكها مصالحُ الخارج ومفاسدُ الأُسَر الحاكمة ومنازعُ النزوة التسلّطيّة. فإذا بالمجتمعات التي تحكمها هذه الأنظمة في حراك يائس للفوز بشيء من التحرّر الذاتيّ يتجلّى قسطٌ منه في مبادرات الإعلام العربيّ الجريء الذي ما انفكّ يصارع للانعتاق من سطوة الإغراء

والمال. ولشدّة ما ألمّ بإنسان هذه المجتمعات من مصائب التخلّف، أخذ الوعي السياسيّ الفرديّ والجماعيّ ينحو منحى الانهزام والاستسلام والقدَريّة. فالناس في هذه المجتمعات بلغ بهم اليأسُ حدّ الركون إلى أهل الفساد في تدبير شؤون أوطانهم، ويقينهم أنّ أهون الشرور يكون في إراحة الحاكم من اضطرابات الانتفاضة الذاتيّة.

لا شكّ في أنّ تواطؤ السياسات الخارجيّة والسياسات الداخليّة مكّنت الأنظمة العربيّة الحاكمة من التلاعب بالأمن والقضاء، وهما السلطتان اللتان تضمنان للإنسان العربيّ والمجتمعات العربيّة البلوغ إلى سنّ الرشد والتحرّر والإبداع. وحده الإعلام العربيّ قد يظلّ بعضٌ من دوائره عصيًّا على الترويض والإخضاع. والمعلوم أنّ الديمقراطيّة العربيّة لا يمكنها أن تتحقّق إلّا عن طريق تحرّر الإعلام العربيّ. وحده هذا التحرّر يدلّ على إقبال المجتمعات العربيّة إلى النهج الديمقراطيّ. فهو إذًا تحرّرٌ ينبع عن تولّد الديمقراطيّة في الوجدان العربيّ. وليس هو في ذاته أصل التحوّل الديمقراطيّ. ولذلك نرى الأجهزة الأمنيّة في بضعة من هذه المجتمعات تنقضّ بأمر من الأجهزة القضائيّة التي تسيّرها الأنظمة الحاكمة لتكمّ الأفواه وتحبس الأنفاس. فإذا الإعلام قطاعٌ من قطاعات تجلّي إرادة الاستبداد الحاكم. والجميع يعلم أنّ من علامات تخلّف المجتمعات في القرن الحادي والعشرين أن يقهر الاستبدادُ الحاكم الإعلامَ، فينقلب الإعلامُ منبرًا للدفاع عن الذات الحاكمة. وإنّ من أدهى مصائب الكون أن يقف الإعلام العربيّ في محضر الحاكم المستبدّ ناكس الرأس، خاشع الطرف، عيَّ اللسان. ذلك أنّ الإعلام في المجتمعات المتحضّرة هو مرآة النفس الإنسانيّة التوّاقة إلى التحرّر والتألّق والإبداع. أمّا في مجتمعاتنا، فالإعلام يتحوّل أداةً تسيّرها إيديولوجيات الأنظمة المستبدّة ومقولاتها الملتوية.

من هذه المقولات أن تدّعي الأنظمة الحاكمة أنّ نقد الممارسة السياسيّة إضعافٌ للشعور القوميّ، وأنّ الإعلام إمّا أن يكون في خدمة الوطن وإمّا أن

ينقلب مقلب الخيانة العظمى، وأنّ الدفاع عن الإنسان في هذه المجتمعات العربيّة لا يستقيم إلّا إذا توفّرت أسباب الدفاع عن الأمّة. غير أنّ الناس أضحت اليوم تدرك أنّ مصالح الأنظمة العربيّة المستبدّة لا شأن لها بمقولات الأمّة والقوميّة والوطنيّة. وكثيرٌ من الأحداث التي ألّمت بالأوطان العربيّة منذ النكسة العربيّة الكبرى أذابت الغشّ وفضحت الزيف ومحّصت الكفاية. ربّ سائل يسأل عن أسباب تقاعس القوى المدنيّة والأهليّة العربيّة وخمولها واستسلامها. فإذا اتّضح للجميع أنّ الأنظمة العربيّة الحاكمة تتذرّع بمصالح الأمّة لتتأبّد في الحكم، فما الذي يمنع هذا الوعي السياسيّ المتّقد من أن يتحوّل فعلاً تاريخيًّا مؤثّرًا في مجرى الأحداث ؟ مثل هذا الاستفسار الفلسفيّ السياسيّ ينبغي أن يستنفر طاقات الذين يتأمّلون في واقع المجتمعات العربيّة في هذه الأوطان البائسة، إذ لا يكفي التذرّع بتعقّد الأوضاع الإقليميّة الضاغطة، وجسامة التحدّيات الاقتصاديّة التي تستثيرها العولمة المتوغّلة في قاع الوعي الإنسانيّ، ودهاء الصهيونيّة المتوحّشة في بثّ سمومها المميتة في المجتمعات العربيّة. هذا ما تتذرّع به بعض الأوساط السياسيّة اللبنانيّة للتفلّت من مقتضيات الإقبال إلى النهج الديمقراطيّ الصحيح. الأمر المطلوب هو النظر في بنية الوعي العربيّ والتحرّي عن طبيعته التاريخيّة التي أوشكت أن تتصلّب في هيئة متشنّجة واحدة لا قِبَل للفكر الناقد أن يعالج فيها أسقامها المتراكمة.

ليس من خالص القول أن يدّعي المرءُ أنّ الإنسان اللبنانيّ والعربيّ مفطورٌ على الانقياد والخضوع والائتمار القبليّ العشيريّ. فالإنسان العربيّ إنسانٌ سويٌّ يشارك الإنسانيّة جمعاء مطالبَ العقل ومنازعَ الفؤاد وومضات الكيان. بيد أنّ مرجعيّته الثقافيّة التي تؤثّر فيها أيّما تأثير أحوالُه الاجتماعيّة والاقتصاديّة هي التي تنسج له ضروبًا من الوعي الذي يُسكنه على رضىً منه في وادي التخلّف المظلم. فإذا كان الإنسان العربيّ من أحوال الكيان الإنسانيّ على حال سواء، كان لا بدّ من النظر في تمخّضات الهويّة الإنسانيّة العربيّة التي تعاقبت بناءاتُها

حتّى أنتجت لنا هذه الهيئة المشلولة من الإنسان العربيّ الراهن. وممّا لا شكّ فيه أنّ هذا الاستفسار يصيب حقل التفكير السياسيّ الفلسفيّ المحض وحقل التفكير السياسيّ الفعليّ الواقعيّ. ولا يستقيم النظر فيه إلّا إذا تضافرت على استيضاحه جهودُ العاملين في الحقلَين معًا.

ولمّا كان حقلُ التفكير السياسيّ الفعليّ الواقعيّ معنيًّا بالتحرّي عن وقائع التشويه الخطيرة التي تلمّ بحال المجتمعات العربيّة في مسعاها السياسيّ الداخليّ والخارجيّ، وهي الوقائع التي تنجم عن تواطؤ المصالح الداخليّة والخارجيّة، فإنّ حقل التفكير السياسيّ الفلسفيّ يُعنى حصرًا باستقصاء الأسباب الدفينة التي تجعل المجتمعات العربيّة خاضعةً والإنسان العربيّ مذعنًا لمثل هذه الضروب من التشويه في إدراك حرّيّته والنهوض بها والدفاع عنها وتعزيزها. قد يكون من عوامل الإفادة في إنجاح مثل هذا الاستقصاء أن يدرك أهل الفكر السياسيّ الفلسفيّ أنّ دوائر القرار السياسيّ الكونيّ الناشطة في إعادة تكون الخريطة الجيوسياسيّة في الشرق العربيّ تدرك إدراك الدهاء المفرط تشنّجاتِ الوعي العربيّ ومقاتلَه الدفينة ومواضعَ سقمه المنحجبة وهشاشته الكيانيّة المستترة. ولذلك بات المرء يعاين أهلَ الديبلوماسيّة الغربيّة، ولاسيّما الأميركيّة منها، يقاربون واقع التخلّف العربيّ مقاربةً مغرقةً في دهائها تومئ في غير استفزاز إلى مواقع الضعف في البنية الأنتروبولوجيّة العربيّة، وتجتهد على غير ملل في استنفار العصبيّات القاتلة في مثل هذه البنية الأنتروبولوجيّة. وطالما أنّ الوعي العربيّ ما تهيّأ له حتّى اليوم أن يعالج معالجةً صريحةً جريئةً فذّةً مواضع الانعطاب في تركيبته الكيانيّة، فإنّ استغلال هذه المواضع يظلّ هو النشاط الأكثر تأثيرًا في سياسات الغرب واستراتيجيّاته التوسّعيّة. ولا ريب في أنّ الموقع اللبنانيّ بدا كالموقع الأمثل للتلاعب السياسيّ بالعصبيّات القاتلة. لذلك لا ينفع المجتمعات العربيّة أن تُنكر التصلّب البنيويّ الثقافيّ التي ابتليت بها هويّتها الأنتروبولوجيّة، والحجّة في ذلك مناهضة التناول الفلسفيّ

الغربيّ للهويّة الإنسانيّة العربيّة الإسلاميّة. السبيل الأسلم هو الإكباب على تفكيك هذه التصلّب البنيويّ في عمق بناءاته الدينيّة والثقافيّة حتّى ينعتق الفرد العربيّ من قيود التفسيرات الاختزاليّة الموروثة.

ولكم يؤلمنا هذا الغرب حين يسارع إلى التنديد بمظالم الأنظمة العربيّة الحاكمة، ويقين الجميع أنّ هذه الأنظمة تستند في معظمها إلى سطوة القرار الاستراتيجيّ الخارجيّ، لا إلى شرعيّة الانتخاب الوطنيّ المحلّيّ. لقد آن الأوان للإعلام العربيّ المنعتق من سطوة الحاكم المستبدّ أن ينعتق أيضًا من سطوة الراعي الغربيّ. فالفعل السياسيّ الغربيّ الأفعل لا يكون في احتضان الإعلاميّ العربيّ المضطهد أو المثقف العربيّ المنبوذ، بل يكون في التنديد بالنظام العربيّ المستبدّ، أنّى تجلّت مظالمه، وفي إعانة المجتمعات العربيّة، حين يستقيم وعي التحرّر فيها، على النهوض بثورتها الحقيقيّة، ثورة الانعتاق من تراكم التعقّد في بنية وعيها الذاتيّ، وثورة الإقبال إلى زمن الفعل السياسيّ والثقافيّ والاجتماعيّ الإبداعيّ. ولا يصحّ في الغرب أن يمتدحه أهلُ العالم الثالث حين يرضى أهلُ الفكر في الغرب أن تتحكّم استراتيجيّاتُ أنظمته بأولويّاته الثقافيّة في التعامل مع المجتمعات الأخرى. فكيف يجوز للأنظمة السياسيّة الغربيّة أن تنمّي الأصوليّات الدينيّة حين تستجيب هذه الأصوليّات لمصالحها التوسّعيّة في مواجهة الشيوعيّة السوفياتيّة، وأن تناصبها العداء في حرب كونيّة قسمت الكون إلى عالمين حين يصبح العداء للأصوليّة وسيلةً للإمساك بمنابع الطاقة الأرضيّة وطريقًا لتبرير الصهيونيّة الغاصبة وتمكينها من التفلّت من قيود الحقّ الدوليّ ؟

لا جرم أنّ الإنسان اللبنانيّ والعربيّ في هذه المجتمعات يحيا على الهامش ويسير على الحافة من غير أن يسلك كغيره متن الحياة ويخوض عباب الأمر. ولقد كان هذا التفكير الفلسفيّ السياسيّ في انطلاقته معنيًّا بالتأمّل في واقع الديمقراطيّة في المجتمع اللبنانيّ على وجه الخصوص، وفي المجتمعات العربيّة

على وجه العموم. وإذا به ينتقل إلى التنديد بتواطؤ أهل الاستبداد في هذه المجتمعات مع مصالح الغرب السياسيّ. فيتطرّق إلى الأسباب البنيويّة التي تسدّ على الإنسان اللبنانيّ أبواب التحرّر الذاتيّ. ويخلص إلى استنطاق الاستراتيجيّات الغربيّة عن طبيعة تلاعبها بالعالم العربيّ، ولبنان مقيمٌ في هذا العالم إقامةَ المأسور الخاضع المحبط. اليقين في هذا كلّه أنّ تخلّف المجتمعات العربيّة ناشئ من قصور بنيويّ في الوعي العربيّ، وأنّ هذا القصور ترعاه بدهاء مطلق دوائر القرار الاستراتيجيّ الكونيّ، وأنّ الإنسان العربيّ أوشك أن يفقد القدرة النقديّة على الانتفاض. وليس بالمستطاع مواجهة التخلف السياسيّ في المجتمعات العربيّة، وفي المجتمع اللبنانيّ، إلّا بالسعي الحثيث إلى مقاربة نقديّة بنّاءة للذات العربيّة حتّى يستأصل المرءُ منها ما علق بها من آثار الأحوال السياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة والاقتصاديّة، وهي الأحوال التي أوصلت الإنسان العربيّ إلى تصوّر ذاته في هيئة تختلف عن هيئة الإنسان الكونيّ. والواقع أنّ الإنسان توّاق إلى الحرّيّة والإبداع على تنوّع انتماءاته وتعابيره. فكيف يرضى الإنسان اللبنانيّ والإنسان العربيّ بهذا التخلّف والانحدار الجنونيّ في غياهب الجبّ ؟

الفصل السابع
من معاينة الذات إلى مجاوزة الذات

أودّ في الفصل السابع الختاميّ أن أدعو جميع اللبنانيّين إلى الاعتراف بالخلل والاجتهاد في استشراف الحلول الممكنة. قد يسأل بعضُهم عن مغزى هذا النقد الشامل في حين أنّ هناك فرجًا يستطلعه الكاتبُ من وراء الانسداد. يقيني أنّ الحديث عن الفرج يواكب كلَّ تبصّر في أحوال الأزمنة الرديئة. والزمن اللبنانيّ الراهن هو على أبشع ما تكون الرداءة. ومن ثمّ، فإنّ الإقرار بالانعطاب هو السبيلُ الضروريّ للوعي الصائب المستقيم. أمّا الحلول التي أقترحها، فليست من الإعجاز في شيء. يبدو لي، في منتهى الصراحة، أنّ الفرج قد يأتي على مرحلتين. في المرحلة الأولى ينبغي للّبنانيّين أن يقبلوا ببعض من الاستبداد المستنير حتّى تستقيم الأحوال في لبنان. وهذا إنّما يناسب المرحلة الانتقاليّة التي تلائم طبيعة الذات اللبنانيّة. فالاستبداد يناسب تطلّب بنية الذات اللبنانيّة في عمق اضطرابها، والاستنارة تحتاج إليها الذات عينُها حتّى تنتقل من الاضطراب إلى السويّة النفسيّة الجماعيّة التي تؤهّلها للتمييز بين السياسيّات والدينيّات. ولذلك كان التمييزُ هو عماد المرحلة الثانية التي يدرك فيها اللبنانيّون أنّ نهوضهم لا يتأتّى لهم إلّا بالانعتاق من تواطؤ الدينيّات والسياسيّات.

أعلم أنّ مثل هذا الكلام قد يثير التعجّب والاستغراب، لا بل قد يذهب بعضُهم إلى معاتبتي على البراءة النظريّة التي تنطوي عليها مثل الاقتراحات

الطوباويّة. غير أنّ طبيعة التأزّم اللبنانيّ، في جميع وجوهه، تقتضي اختبار المرحلة الانتقاليّة التي فيها يُفرَض على اللبنانيّين فرضًا ترميم اجتماعهم الهشّ. وهذا لا يتأتّى لهم إلّا باستبداد مستنير تمارسه سلطةٌ تستمدّ شرعيّتها من خطورة الأزمة المستفحلة. وبما أنّ اللبنانيّين فقدوا حسّ المسؤوليّة الوطنيّة المشتركة وحسّ المسؤوليّة الأخلاقيّة العامّة، فإنّ الاستبداد المستنير يهزّهم هزًّا ويدفع بهم عنوةً إلى الارتداد. أمّا التمييز بين الدينيّات والسياسيّات، فيحمل إليهم فرصة الانعتاق من عقدهم وكوابيسهم ومآسيهم وانسداداتهم. ذلك بأنّ التواطؤ قد أفسد الحقلين معًا. ولا سبيل إلى النجاة إلّا بضبط تعدّيات الحقلين ولجم مطامعهما الهدّامة.

١. المرحلة الأولى تقتضي الإقرار بمأزق الفكر في الاجتماع اللبنانيّ

لا ريب في أنّ الاعتراف يستوجب قدرةً فائقةً على النقد البنّاء. واللبنانيّون، كما أظهر التحليل، ميّالون إلى اجتناب النقد الذي يفتضح عوراتهم. أمّا أهل الفكر الذين يُفترض فيهم التمرّس بمثل هذا النقد البنّاء، فإنّ معظم الناس في لبنان يعاتبونهم ويعيبون عليهم إمّا تنزّهم وزهدهم، وإمّا مبايعتهم السياسيّة الضيّقة. في كلتا الحالتين يفقد الفكرُ الناقد في لبنان قدرته على التأثير الفعّال في أحوال الاجتماع السياسيّ. ولقد ندر في أوساط الفكر من تهيّأ له في لبنان أن يحظى بقدرة التأثير وبحرّيّة التجرّد. والحال أنّ الفكر الناقد عاد لا يسيّر أحوال الاجتماع والسياسة. في أفضل الأوضاع، يستشير أهلُ النفوذ السياسيّ أصحابَ الرؤى الفكريّة استشارةً عابرةً لا يُبتغى منها سوى تشريع المنافع الأنانيّة ومناصرة المصالح الذاتيّة.

إذا كان الأمر على هذا النحو، كان لزامًا على أهل الفكر أن يفتضحوا هذا الانسداد التاريخيّ في الوضعيّة السياسيّة اللبنانيّة. ذلك أنّ المجتمع الذي يُعزل فيه أهلُ الفكر، ويُقصَون عن معترك الفعل السياسيّ، هو مجتمعٌ

ضاربٌ في التخدّر والتخلّف والانحدار. وقد يكون من المفيد النظر في طبيعة الفعل السياسيّ، ولاسيّما في قرائنه اللبنانيّة. غير أنّ هذا النظر ليس مجرّدًا عن الانتماء إلى أنظومة فكريّة حديثة تعاين في الإنسان كائنًا تاريخيًّا حاملاً في ذاته عناصرَ القيمة اللصيقة بكينونته، وفي صدارتها قيَم الحرّيّة والكرامة والمنعة الذاتيّة.

غنيٌّ عن القول أنّ الفعل السياسيّ هو تعبير الذات الفرديّة والجماعيّة عن إرادتها الالتزام والإسهام في نطاق المدينة الإنسانيّة الواحدة طلبًا لتحقيق الذات في جميع أبعادها الاجتماعيّة. ولذلك كان الفعل السياسيّ هو للإنسان فعل التزام شامل في سياق الانخراط في الاجتماع الإنسانيّ في نطاق المدينة الإنسانيّة. ويجدر في هذا المقام التمييز بين ثلاث دوائر في الالتزام السياسيّ، عنيتُ بها دائرة القيَم والمبادئ الإنسانيّة الأساسيّة العظمى (ومنها مبادئ حقوق الإنسان، وقيَم الولاء للوطن وخدمة الجماعة الإنسانيّة القاطنة في أرجائه، وأسُس الإدارة الشفّافة)، ودائرة الارتباطات السياسيّة بين مختلف الأوطان والجماعات الإنسانيّة، وقد يدعوها بعضُهم دائرة التحالفات الاستراتيجيّة (وهي العلاقات التي ينسجها على سبيل المثال وطنٌ كالوطن اللبنانيّ مع بلدان العالم العربيّ وبعض البلدان الغربيّة والآسيويّة والأفريقيّة، وهي علاقاتٌ تؤثّر تأثيرًا كبيرًا في صياغة الأنظومة السياسيّة اللبنانيّة)، ودائرة الطموح السياسيّ في السعي الشخصيّ والجماعيّ إلى السلطة (وممّا لا شكّ فيه أنّ الالتواءات في هذا المسعى تنبئ عن تعطّل الالتزام السياسيّ في الدائرة الأولى).

من معاثر الالتزام السياسيّ في كيان اجتماعيّ متعدّد الانتماءات كالوطن اللبنانيّ اختلاطُ الدوائر بعضها ببعض. ومن ضروب الاختلاط الأخطر انتهاكًا لكرامة الإنسان اللبنانيّ إخضاع الدائرة الأولى، وهي دائرة المبادئ والقيَم والأسُس، لمساومات الدائرة الثانية والتباسات الدائرة الثالثة. وبما أنّ الفعل السياسيّ يشتمل بطبيعته التاريخيّة على هذه الدوائر الثلاث، فإنّ أعسر

الالتزامات الفكريّة في الحقل السياسيّ اللبنانيّ هي تلك التي تعتمد الوضوح الجذريّ والجرأة الصارخة في افتضاح ضروب المساومات والالتباسات. وهذا ما اجتهدت الفصول السابقة في طلبه والحثّ عليه.

من ثمّ، فإنّ الفكر الناقد ينبغي له أن يعي مخاطر إفراغ المبادئ والقيَم والأسس من مضمونها المتعالي المتطلّب. فالاستبداد المستنير هو غير الديمقراطيّة المنيرة، وغلبة القوّة العسكريّة الغربيّة لا تبرّر على الإطلاق لا الانتقاص من شرعة حقوق الإنسان بحجّة ائتمان قوى الغرب على وديعتها، ولا مناصرة سياسات الاستعمار الغربيّ بحجّة مناصرة الغرب لمقولات شرعة حقوق الإنسان. فغرب الإنسان الفكريّ الثائر المتضامن مع آلام الإنسانيّة هو غير غرب الاستعمار السياسيّ المناهض لحقوق الأوطان والأقوام والجماعات المظلومة في أرجاء المسكونة.

وبما أنّ الكيان اللبنانيّ هو كيانٌ تعدّديّ ضعيفٌ مضطربٌ متوتّر، فإنّ قدرته على التزام الدائرة الأولى قدرةٌ محدودةٌ ومقترنةٌ بتأويلات الأمم الظافرة. في هذا المقام، يجب التذكير بأنّ دائرة المبادئ والقيَم والأسُس ليس لها منعةٌ معرفيّةٌ في ذاتها، بل هي على الدوام عرضةٌ لتأويلات التكتّلات السياسيّة الأقوى في العالم. ولا يملك الكيانُ اللبنانيّ أن يناصر تفسيرًا سياسيًّا تفصيليًّا عمليًّا لشرعة حقوق الإنسان بمعزل عمّا تفرضه القوى العظمى في العالم. زد على ذلك أنّ لبنان، بتنوّع انتمائه الدينيّ والثقافيّ، يتنازعه تفسيران للإنسان ولحقوق الإنسان، عنيتُ بهما تفسير الأمم الإسلاميّة وتفسير الأمم الغربيّة. فإذا أسقط المرء من التحليل تفسير الأديان الآسيويّة في الشرق الأقصى، تبيّن أنّ الوعي السياسيّ اللبنانيّ ينزع منزع التفسير الذي تناصره الأمم الأقوى في زمن من الأزمنة.

لذلك احتار المفكّرون اللبنانيّون العَلمانيّون المحايدون في أمر التزامهم السياسيّ، أويناصرون التفسير الذي يناصره الأقوى في المصطرع الإقليميّ،

أم يناصرون التفسير الذي يناصره الأقوى في المعترك الدوليّ ؟ في جميع الأحوال، فإنّ الآخرين المقتدرين لا يبالون بهم وبأفكارهم لا في الداخل ولا في الخارج. ومعنى ذلك أنّ الفكر السياسيّ في لبنان إمّا أن يكون فكر المناصرة التفسيريّة المغرضة المؤيّدة لتحالف سياسيّ ظافر، وإمّا أن ينكفئ إلى صومعة النظر الأثيريّ المجرّد. فإذا ناصر الفكرُ السياسيّ اللبنانيّ تفسيرًا ظافرًا لمعاني شرعة حقوق الإنسان، كانت هذه المناصرة ضربًا من ضروب المساومة والمواطأة. وتساوت حينئذ جميع ضروب المناصرة التي ينهض إليها بعضٌ من أهل الفكر السياسيّ في لبنان.

ربّ معترض يخالف هذه الواقعيّة المؤلمة، فينادي بضرورة نصرة الإنسان في حقوقه التي نصّت عليها الشرعة الكونيّة لحقوق الإنسان. وفي ذهن المعترض أنّ الأمم الغربيّة هي الأقرب إلى روح هذه الشرعة. ولذلك لا بدّ من مناصرة التفسير الغربيّ لشرعة حقوق الإنسان. غير أنّ هذا الاعتراض، على جدارته المعرفيّة، غافلٌ عن ارتباط التفسير الفكريّ الغربيّ لشرعة حقوق الإنسان بمساومات الفعل السياسيّ الغربيّ في داخل أسوار المجتمعات الغربيّة وفي خارجها. ومن ثمّ، فإنّه من الإثم أن تناصر تفسيرًا فكريًا لشرعة حقوق الإنسان ينتهك حقوق الإنسان في فعله السياسيّ التاريخيّ. هذا أمرٌ فيه نظر. فالمُثُل الرفيعة التي أفضى إليها النضجُ الإنسانيّ الكونيّ لا تسقط بسقوط المسلك البشريّ في هاوية الفساد. فإذا كانت بعض الأمم الغربيّة تتنكّر لرفعة الشرعة العالميّة، فإنّ هذا التنكّر لا يسوّغ إدانة الشرعة، بل يستوجب إدانة هذه الأمم بما ترتكبه من مآثم في سياساتها الخارجيّة التوسّعيّة.

قد يكون من الأنسب في لبنان أن ينادي أهلُ الفكر السياسيّ من أصحاب النقد المحايد بتفسير فكريّ لشرعة حقوق الإنسان، يفتضح التواءات التفاسير العربيّة والغربيّة، فيقارب هذه الشرعة مقاربةً مستقلّةً صافيةً مجرّدةً من منافع التسلّط والاستكبار. ولكن هيهات لكيان كالكيان اللبنانيّ أن تؤاتيه أحوال

الدهر للظفر بمثل هذا التفسير المحايد والفاعل. وإذا ما أنعم المرءُ النظر في كتابات فلاسفة السياسة اللبنانيّين، أيقن أنّ الكثرة خاضعةٌ لتفاسير الكتَل السياسيّة العظمى، وأنّ القلّة معتصمةٌ بتفسير نظريّ مثاليّ سماويّ. واليقين التاريخيّ أنّ مثل هذا التفسير النظريّ مصيره الانتباذ والانعزال والعقم.

ينجم عن هذا كلّه أنّ مأزق الفكر في الاجتماع السياسيّ اللبنانيّ منبثقٌ من استحالة التوفيق بين شرعة حقوق الإنسان في حلّتها النظريّة البهيّة، وتفاسير الكتل السياسيّة المقتدرة الطامحة إلى الاستئثار بالشرعة وتطويعها لخدمة مصالحها. ويبدو أنّ تحالفات القوى السياسيّة اللبنانيّة المحلّيّة مع التكتّلات السياسيّة الإقليميّة والدوليّة هي التي تهيمن على مسرى المقاربة التفسيريّة لمبادئ حقوق الإنسان ولقيَم الولاء للوطن ولأسس الإدارة الشفّافة. فالإنسان في عرف هذه القوى السياسيّة اللبنانيّة هو على شاكلة التصوّر الذي تشيّع له هذه القوى السياسيّة العظمى في العالمين العربيّ والغربيّ. والوطن اللبنانيّ في عرف هذه القوى السياسيّة اللبنانيّة هو على مثال الكيان الذي تريده له هذه القوى السياسيّة العظمى في العالمين العربيّ والغربيّ. وكذلك القول في أسُس الإدارة الداخليّة لشؤون الاجتماع اللبنانيّ.

وإذا ما انضاف إلى هذا الإبهام البنيويّ انعطابُ الإرادة السياسيّة اللبنانيّة الذاتيّة والجماعيّة في السعي المحموم إلى السلطة، انقلب الفعلُ السياسيّ اللبنانيّ مسخًا قبيحًا، تتواطأ على كيانه جميعُ ضروب الأسقام والرذائل. فالساعون إلى السلطة من أهل السياسة اللبنانيّين أسقمهم مرضُ النفوذ والاستكبار، حتّى لظنّوا أنّ الوجود اللبنانيّ بأسره طوعُ إرادتهم، ورهنُ التفسير الذي يشيّعون له في أوساط مناصريهم. فاختلط الحابل بالنابل، والتبست على اللبنانيّين حدودُ التمييز بين الدوائر الثلاث في الفعل السياسيّ، وأصبح من المباح إسقاط التفسير السياسيّ الإقليميّ أو الدوليّ على مبادئ الدائرة الأولى وقيَمها وأسُسها، وتبرير السعي إلى السلطة في لبنان بضرورة الدفاع عن هذه

الأصول. فيتّضح آنذاك لجميع اللبنانيّين أنّ لغة القوى السياسيّة اللبنانيّة المحلّيّة هي واحدةٌ في ألفاظها، متباينةٌ في مضامينها، متضاربةٌ في مراميها.

فالألفاظ واحدةٌ لأنّ جميع أهل السياسة في لبنان يرومون الانتصار للإنسان ولحقوقه، وللبنان وسؤدده، وللإدارة المدنية ومنعتها. ولكنّها متباينةٌ في مضامينها، لأنّ حقوق الإنسان في نظر هذا التكتّل السياسيّ اللبنانيّ المحلّي هي غير حقوق الإنسان في نظر التكتّل السياسيّ الآخر. وهي أيضًا متضاربةٌ في مراميها، لأنّ الغاية من هذه المناصرة النظريّة ليس الإنسان في لبنان، ولا لبنان في كرامته، ولا المدينة اللبنانيّة في استقامة إدارتها، بل الغاية القصوى الدفينة إنّما هي البلوغ إلى السلطة والتلبّد فيها. وما التحالفات الخارجيّة التي يعقدها هذا التكتّل اللبنانيّ أو ذاك سوى الوسيلة التي تبرّر له الاستيلاء على السلطة.

ومع أنّ هذه التحالفات يبرّرها، من وجه آخر، انعطابُ الكيان اللبنانيّ الذاتيّ والقربى الثقافيّة والدينيّة التي تصل أهلَ التكتّل اللبنانيّ بالقوى الخارجيّة الحامية له، فإنّ جلّ المبتغى أن يبلغ الناسُ في لبنان إلى السلطة. فالسلطة والتلبّد فيها هما جوهر الفعل السياسيّ في لبنان، كما ظهر في النقد السياسيّ المفصّل في هذا الكتاب. ولذلك كان مقام الفكر السياسيّ اللبنانيّ شديد الانعطاب. ولذلك أيضًا اختار بعض أهل الفكر في لبنان نهج الحياد أو اللاسياسة، ويقينهم في ذلك أنّهم يمارسون الفعل السياسيّ ممارسة الرفض القاطع لتشوّهات الحالة السياسيّة اللبنانيّة. ومن ثمّ، فإنّ فلاسفة التنظير السياسيّ المحض في لبنان يعاتبون فلاسفة الالتزام السياسيّ، ويعيبون عليهم تطويع الفكر وإخضاعه لمقولات التفاسير السياسيّة التي تتزاحم عليها القوى السياسيّة العظمى في العالم. وقد أغفل فلاسفة التطويع الأمثولات البليغة التي أفضى إليها كبار الفلاسفة في العصر القديم والعصر الحديث، ومنهم على سبيل المثال أفلاطون وسارتر وهايدغر، حين شايعوا السلطان السياسيّ نصرةً للمدينة الإنسانيّة الفاضلة، فخذلتهم مساوماتُ الفعل السياسيّ، فخاب أملهم وأُحبطوا أيّما إحباط.

تبقى العبرة في الاتّعاظ بمساوئ الاختلاط بين الدوائر الثلاث في الحالة السياسيّة اللبنانيّة. وجلّ الأمر في هذا السياق أن ينظر اللبنانيّون نظرةً نسبيّةً إلى الأمور، فلا يشايعون التكتّلات السياسيّة اللبنانيّة مشايعة التعصّب الغرائزيّ والاستماتة الوجوديّة، بل يقاربون الفعل السياسيّ اللبنانيّ مقاربة الفهم المتطلّب والنقد الصارم حتّى لا يتسلّط أهلُ السياسة في لبنان على أهل الاجتماع في لبنان. فالسياسة أوشكت في لبنان أن تستغرق كلّ المدى الوجوديّ اللبنانيّ.

ولقد آن الأوان لكي ينهض أهلُ الاجتماع اللبنانيّ لمناصرة كيفيّات جديدة في الوجود اللبنانيّ تؤثر قيَم المعيّة الإنسانيّة، والتذوّق الفكريّ، والتحسّس الجماليّ، والرفق البيئيّ، على الأنانيّات الذاتيّة، والجماعيّة والهويّات القاتلة، والمذهبيّات المتخلّفة، ومقولات الاستكبار والانتصار والإقصاء. ولن يتأتّى للّبنانيّين هذا كلّه ما لم يعترفوا اعترافًا صريحًا بالخللِ البنيويّ الذي أمسى يضرب في عمق كيانهم الاجتماعيّ والسياسيّ والثقافيّ والاقتصاديّ. الاعتراف هذا هو إقرارٌ علنيٌّ بمأزق الفكر وعجزه عن الاضطلاع بمسؤوليّة النقد البنّاء.

اليقين الأسمى في هذا كلّه أنْ ما من التزام فكريّ في السياسة اللبنانيّة من دون صون المبادئ الكيانيّة العظمى للوجود الإنسانيّ الفرديّ الحرّ، إذ إنّ الحرّيّة الفرديّة هي عنوان الوجود الإنسانيّ الأوحد. وكلّ ما عداها خاضعٌ لها. وما الانتماء سوى وجه من وجوه تحقّق هذه الحرّيّة الإنسانيّة الفرديّة. بيد أنّ الواقع الاجتماعيّ والسياسيّ اللبنانيّ أمسى يُحبط الإنسان اللبنانيّ إحباطًا كاملًا، إذ بلغ مستوى التخلّف السياسيّ في المشايعة الفرديّة والعشائريّة مبلغًا من الانحطاط بات يمنع على المفكّر اللبنانيّ المحايد أن يبدي الرأي في دائرة التحالفات الإقليميّة والدوليّة، وهي الدائرة الثانية، وبات يحظّر عليه أن يفتضح الفساد في الدائرة الثالثة. أمّا عزاؤه الوحيد، فهو التفكّر النظريّ البريء في منفسحات الدائرة الأولى، دائرة المبادئ والقيَم والأُسُس. ولكنّها دائرة أوشكت أن تخرج من تاريخ الفعل الظافر في التاريخ. وبخروجها يخرج المفكّر اللبنانيّ

الحرّ أيضًا من التاريخ. غير أنّ السبيل الوحيد هو أن يعترف الفكرُ بأنّ إسهامه في الإنقاذ الشامل لن يفعل فعله الإنقاذيّ في الاجتماع اللبنانيّ من دون القبول بإكراه خلاصيّ يضطرّ اللبنانيّين إلى الارتداد الصادق والتوبة الملزمة.

٢. المرحلة الانتقاليّة تستوجب الاستبداد المستنير طريقًا إلى الديمقراطيّة

قد يعجب المرء من استخدام عبارة الاستبداد في مسعى فكريّ يروم استلهام شرعة حقوق الإنسان التي تنبذ الظلم والقهر والإكراه. بيد أنّ المجتمع اللبنانيّ ما فتئ في طور الانتقال من البدائيّات إلى الاختمار الفقهيّ والنضج السياسيّ. في هذا السياق، يجدر التذكير بما أثبتته العلوم الاجتماعيّة والسياسيّة منذ أيّام أرسطو الإغريقيّ، وابن خلدون التونسيّ المولد والأندلسيّ الأصل، ومونتسكيو الفرنسيّ، من أنّ الأمم البشريّة تختبر ضروبًا شتّى من التطوّر في الأحوال والرقيّ في الوعي، لا يجوز لها فيه على الإطلاق أن تَعبر من طور إلى طور، من غير أن تستقرّ استقرار الإنضاج الذاتيّ في كلّ طور على حدة. وفي ظنّي أنّ هذه القاعدة تصحّ في وضعيّة العرب، على وجه العموم، واللبنانيّين، على وجه الخصوص. فالمجتمع اللبنانيّ ما انفكّت تفتنه مقولاتُ الديمقراطيّة ودولةُ حقوق الإنسان منذ بلوغه أو بالأحرى منذ إبلاغه زمنَ الاستقلال السياسيّ الحديث في منتصف القرن العشرين. غير أنّ طبائع اللبنانيّين تبرهن كلّ يوم، على نحو ما ظهر في الفصول السابقة، أنّ ثمّة اختلالاً جسيمًا في مسرى البلوغ إلى النضج الديمقراطيّ.

فاللبنانيّون، منذ زمن الاستقلال، مصابون بمرض التبعيّة الذي ورثوه عن الزمن العثمانيّ. هذا إذا ما اكتفينا بالقرون الخمسة الأخيرة من الاستتباع. ولكنّهم يصوّرون للعالم ولأنفسهم أنّهم قادرون على الاضطلاع الحرّ بمسؤوليّاتهم الإنسانيّة والوطنيّة. بيد أنّ وقائع التاريخ المعاصر تُثبت لهم أنّهم

من أشدّ الأمم تخلّفًا في إدارة وطنهم. والعلّة الأساسيّة كامنةٌ فيهم. فإذا خاطب المرءُ وعي اللبنانيّين الأعمق، وجد أنّهم يخافون خوفًا مرضيًّا من أنفسهم، قبل أن يسترهبوا أطماع الآخرين وسطوتهم. أصل هذا المرض الكيانيّ أنّ اللبنانيّين لا يعرفون هويّتَهم، وأصلَ انتمائهم، وأسبابَ معيّتهم. ويظنّ كثيرون منهم أنّ طائفتهم هي حصن هويّتهم ومُستند وجودهم. فإذا بهم يهرعون أوّلاً إلى أوليائهم الدينيّين، ومن ثمّ يستنجدون زعماءهم السياسيّين، قبل أن يُصدموا بتهافت المرجعيّات، وهشاشة المبادئ، والتباس القيَم، واعتباطيّة الاقتناعات.

وحين يتألّم اللبنانيّ في جسده وروحه وفكره وأسرته وبيئته، يدرك إدراك اللمعة الخاطفة أنّ الأوضاع اللبنانيّة ملتويةٌ فاسدةٌ قبيحةٌ مقيتةٌ. ويدرك أيضًا أنّ ألمه يشاركه فيه كيانيًّا جميعُ اللبنانيّين المتألّمين في صمت اليأس والاستسلام. وهؤلاء جميعًا يسألون التاريخ والأرض والسماء والكون والبشريّة كافّةً كيف يُعقل أن تُدار مؤسّساتُ الدولة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والصحّيّة والتربويّة في مثل هذا الاستهتار والجشع والتكاذب والانتهازيّة والإجرام الأدبيّ والإخلال الفاضح بأبسط قواعد العيش الإنسانيّ. وقبل أن يحصلوا على الجواب الشافي، يعود هذا الخوفُ المرضيّ من الذات يتملّك عليهم، فيسارعون إلى الارتماء في أحضان المرجعيّات الطائفيّة، وفي أدنى مرتبات رجائهم أنّ الطائفة لن تجازف بوجودها الجماعيّ وبعصبيّتها العشائريّة. وقد تحافظ عليهم بفضل رغبتها في الحفاظ على ذاتها. وحده مثل هذا اليقين السلبيّ المنتظم في مرتبة الحدّ الأدنى من منطق الكرامة الوجوديّة يُطمئنهم بعض الاطمئنان، فيخدّر فيهم التوقَ إلى تقويم شامل للاعوجاج وإصلاح جذريّ للبنى. فإذا بأشدّ اللبنانيّين انتصارًا للعَلمانيّة يدافعون عن طائفتهم وزعيمها حين يُصوَّر الصراعُ صراعًا وجوديًّا بين الطوائف.

في خلفيّات هذا اليقين السلبيّ أنّ الطوائف اللبنانيّة تتواطأ على مصالح اللبنانيّين صونًا لوجودها وتعزيزًا لمنعتها الذاتيّة. هي تعتقد أنّ التواطؤ

بين الطوائف هو الذي يصون وحدة الوطن ويضمن له قدرًا يسيرًا من الديمقراطيّة السلبيّة التي تفتقر إليها معظمُ مجتمعات العالم الثالث في آسيا وأفريقيا. ومن ثمّ، يتبيّن للمتأمّل الحصيف أنّ ما يميّز لبنان من محيطه العربيّ الاستبداديّ المتخلّف إنّما هو انعقاد بنيته السكّانيّة على هذا التنوّع الخطير في الانتماءات الطائفيّة والمذهبيّة. ولكنّ المتبصّر في حقائق الواقع اللبنانيّ يدرك أنّ الديمقراطيّة اللبنانيّة تستضيف في محفل هجين جميعَ ضروب الاستبداد العربيّة. فالاستبداد الذي يفعل فعلَه في الأنظمة العربيّة هو عينه فاعلٌ فعلَه في إدارة الطوائف اللبنانيّة حتّى لتصبح هذه الطوائف كيانات بديلة عن البلدان العربيّة. وكما أنّ تجاور الأنظمة الاستبداديّة في مجتمعات العالم العربيّ يستتبع سلبيًّا بعضًا من الديمقراطيّة الحتميّة في انتظام العلاقات بين البلدان العربيّة، كذلك تجاور الطوائف اللبنانيّة المستبدّة في داخل أسوارها يستتلي بعضًا من الديمقراطيّة السلبيّة في انتظام العلاقات بين اللبنانيّين.

وممّا لا شكّ فيه أنّ الاختلال البنيويّ في إدارة الشأن اللبنانيّ العامّ بلغ في هذه الأيّام مبلغًا خطيرًا بات يهدّد سلامة المسلك الإنسانيّ اللبنانيّ. وليس من باب المغالاة القول بأنّ اللبنانيّين، على تنوّع أعمارهم وبيئاتهم وطبقاتهم واختصاصاتهم وطوائفهم ومذاهبهم وانتماءاتهم، أضحوا يحيون في ذهنيّة الزيغ والفساد والاعتساف، يبتهجون بالمنازعة والمشاجرة والمقاذعة والمهاترة، ويسترسلون في النهب والسرقة والتعدّي، ويستسهلون التلاعب بالمبادئ والقيَم. الأصل في هذا كلّه أنّهم أدركوا أنّ الوطن لا وجود له، وأنّ الطوائف آلهةٌ مقتدرةٌ تستبيح الأعراف والقوانين وتسخّر الدستور لمصالح زعمائها وأساطينها، وأنّ المرجعيّة الروحيّة الأخلاقيّة القانونيّة الدستوريّة انتفت انتفاءً مميتًا من ضمائر الناس وبواطن وعيهم السحيقة.

لا يخفى على أحد أنّ مثل هذه الوضعيّة التاريخيّة المصابة بالالتباس الكيانيّ والفكريّ الأقصى لا بدّ لها من أن تستولد مسلكًا لبنانيًّا أنانيًّا يجهل عواقب

المسلك الهدّام الذي يحلو للّبنانيّين أن يسلكوه في تدبّرهم لشؤون حياتهم. من هذه العواقب أنّ الإيغال في الأذيّة الجماعيّة ينقلب على الأنا الفرديّة المتفلّتة من كلّ قانون، فيبيدها إبادةً صاعقةً حين يستشري الفسادُ في جميع أنحاء الحقل اللبنانيّ العامّ. وإنّه لمن المبكي معاينة اللبنانيّين يتنافسون في إفساد البشر والحجر، وفي ظنّهم أنّهم ينجون بفعلتهم هذه، ويعصمون من الانحلال أسرتَهم وأحبّاءهم وبيئتهم المفضّلة وطائفتهم. فلقد نسي الجميع أنّ ألطف أصناف الإفساد في أصغر دائرة من دوائر الدولة اللبنانيّة يعود بالضرر الجسيم على كلّ فرد من أفراد المجتمع اللبنانيّ، غنيّه وفقيره، قويّه وضعيفه، عالمه وجاهله.

ولمّا كان الوضع على هذا النحو، كان لا بدّ للّبنانيّين من أن يسألوا كيف يستقيم هذا البلد المبتلى، على صغره، بأسقام المجتمعات الإنسانيّة قاطبةً. والحقيقة أنّ الساحة اللبنانيّة التي يحلو لبعض منّا في قصائد أحلامه أن ينعتها بالوطن المستقلّ لا تستطيع أن تبرأ من أسقامها إلّا إذا خضعت لمسرى من العلاج النفسيّ التفكيكيّ الصارم. من مسلّمات هذا العلاج تشخيصُ الداء العضال بالعبارات الموضوعيّة التي تليق بمقام الخطر الكيانيّ الأقصى الذي يتهدّد الجميع. وهذا ما تقتضيه مرحلةُ الاعتراف الأولى. يقيني أنّ المجتمع اللبنانيّ ينبغي له، في مرتبة العلاج الأولى، أن يواجه مرض الخوف من الذات. والذات اللبنانيّة مركّبٌ عسيرٌ تختلط فيه نوازعُ الأنا الفرديّة المستكبرة المتلبّسة بالرداء الطائفيّ، وتحتشد فيه مآسي التاريخ العربيّ القديم والحديث ومظالمُه المكتومة التي شوّهتها السرديّاتُ الإيديولوجيّة، وتستوطنه أوهامُ الاستعلاء بالطائفة الأمّ العابرة للوطن وتجاربُ الفلاح المادّيّ المتجاوز لانعطابات الشأن العامّ، وتتنازعه إغراءاتُ التصوّرات النضاليّة الملتوية التي تفرضها الوضعيّات الجيوسياسيّة الناشبة في عمق العالم العربيّ.

من البديهيّ أنّ هذا الاعتوار البنيويّ الجسيم لا تقوى على معالجته مقاصدُ بعض اللبنانيّين الساعين، في حسن نيّة، إلى استدخال شيء من التدبير

الديمقراطيّ في إدارة الشأن العامّ. فالزرع الديمقراطيّ الوضيع الذي يغرسه أهلُ الصلاح في بعض البنى والمؤسّسات والحقول لا يقوى على التصدّي الفاعل لهذه الالتواءات المشوّهة للاجتماع اللبنانيّ. وقد يكون أهلُ الصلاح هم أنفسهم من بواكير الضحايا التي يستجلبها هذا الصراع اللامتكافئ بين اتّضاع الزرع الديمقراطيّ وهول المفسدة اللبنانيّة البنيويّة. ولا يحتاج المرء إلى كثير من الاحتراف التحليليّ حتّى يعاين مبلغ الصدمة التي تنتاب أصحاب الزرع الديمقراطيّ الوضيع حين يعاينون إخفاقاتهم تتسارع وتيرتُها القاتلة في عجزها عن معالجة الاختلالات الجسيمة التي تصيب الإدارة اللبنانيّة في جميع ميادينها.

ولكي لا يطوّح الدهرُ بهذا الوطن المعذّب في مهواةٍ من الدمار والبوار تجعله كأمس الدابر وكأثرٍ في أطلال التاريخ المتراكمة، لا بدّ من الدخول في طور ملتبس من الاستبداد اللبنانيّ المستنير. وأعني بذلك أن يُسلَّط على لبنان مدبِّرٌ تنتدبه الأممُ المتّحدة باسم شرعة حقوق الإنسان وباسم الحقّ في هداية المتهوّر وتجنيبه مهلكة الهاوية. من مزايا هذا القاضي المدبِّر أن يُخضع اللبنانيّين جميعًا لأحكام شرعة حقوق الإنسان وأن يرعى في الحدّ الأدنى مقتضيات العيش الإنسانيّ الأساسيّة. ومعروفٌ أنّ الفكر السياسيّ المعاصر استخرج لمثل هذا الاستبداد المستنير شيئًا من التبرير العقليّ حين سلّم بأنّ الاضطراب السياسيّ الذي يصيب الكيان لا بدّ له من أن ينتظم بفعل إرادة فرديّة تعتصم بالسلطة إلى حين، وتتعالى على الأنانيّات المتقاتلة حتّى تستقرّ في وعي الأفراد ضروراتُ الخضوع الطوعيّ للقوانين والأحكام. وقد يكون لبنان قد اختبر من الفساد ما يؤهّله لأنّ يحظى بنعمة هذا الاستبداد المستنير. فحوى القول أنّ الاستبداد الذي يفرض على الجميع احترام شرعة حقوق الإنسان، هو الاستبداد المستنير الذي تحتاج إليه الأمم التي فقدت القدرة على التخلّق الطوعيّ بأخلاق القانون الإنسانيّ الرفيع، فأعوزتها فترةٌ من التوجيه والرعاية حتّى تعود إلى رشدها.

٣. مرحلة المجاوزة تستدعي التمييز بين الدينيّات والسياسيّات سبيلاً إلى العَلمانيّة الهنيّة

ليس من خصائص هذه المرحلة الاستبداديّة الثانية أن تطول وتترسّخ في الوعي الفرديّ والجماعيّ. جلّ وظيفتها أن تقطع اللبنانيّين عن مآثم ماضيهم القريب فتقذف بهم في أفق الوعي المتجدّد. من متطلّبات هذا الوعي، على نحو ما أشرتُ إليه، أن يميّز اللبنانيّون تمييزًا صريحًا فاعلاً حقل الدينيّات من حقل السياسيّات. والحال أنّ كثيرًا من اللبنانيّين يدركون معنى ارتباط الدين بالسياسة وارتباط الدين بالثقافة إدراك الشيوع والإبهام والغفلة. ولذلك ينبغي الاجتهاد في بناء تصوّر فكريّ سليم يوضح طبيعة العلاقة الناشطة في الاجتماع الإنسانيّ بين ظاهرة الدين وظاهرة السياسة. والثقافة اللبنانيّة تستكره على وجه العموم الخوض في مثل هذا التحليل لحرصها الشديد على صدارة الشأن الدينيّ ولتخوّفها المتفاقم من فساد السياسيّات اللبنانيّة. وما بناء مثل هذا التصوّر سوى سدّ لحاجة فكريّة كان لا مناص من سدادها.

حين ينظر المرءُ في تأثّر الأديان بالثقافات وتأثّر الثقافات بالأديان، لا بدّ له من أن يدرك أنّ قسطًا عظيمًا من بناء الأنظومات الدينيّة ينبثق من بنية الوعي الثقافيّ التي ينطوي عليها وجدان الأمم. والغالب في الظنّ عند أهل العلوم الإنسانيّة المعاصرة أنّ الدين حين يجرّده الإنسانُ من ردائه الثقافيّ، لا يضمحلّ اضمحلالاً، بل ينقلب توقًا روحيًّا محضًا إلى المطلق المتعالي. وممّا لا شكّ فيه أنّ مثل هذا التوق الروحيّ منغرسٌ في بنية الوجدان الإنسانيّ على اختلاف المجتمعات والثقافات. منهم من يربط هذا التوق بزرع إلهيّ يُقذَف في صدر الإنسان، فتكون المبادرة لله، منه الوجود وإليه المآل. ومنهم من يربط هذا التوق بانفطار الكينونة الإنسانيّة على مسعى التجاوز الدائم الذي يدفع بالإنسان إلى طلب المطلق من صميم ذاته، فيكون أصلُ المسعى الروحيّ في

الذات الإنسانيّة، ولكن من غير أن ينحصر المطلبُ الأقصى في حدود هذه الذات. في كلتا الحالتَين تُجمع العلوم الإنسانيّة على التمييز اللطيف بين نواة التوق الروحيّ وألبسة الثقافات المتبدّلة.

أودّ في هذه المرحلة الثالثة أن أتبيّن فوائد هذا التصوّر الفكريّ الجديد. ويعنيني، من ثمّ، أن أتطرّق إلى الأثر التغييريّ الذي أعاين احتمالَ نشوئه في ما قد يستتبعه هذا التمييز من تغيير في بنية الاجتماع اللبنانيّ. من فوائد هذا التمييز أنّه يجعل اللبنانيّين يتحسّسون تاريخيّة الأديان في اقتباساتها الثقافيّة واستعاراتها الرمزيّة. فالأديان كلّها مبنيّةٌ على الاختبار الإيمانيّ الذي ينتاب الأفراد والمجتمعات. وممّا لا شكّ فيه أنّ الاختبار الإيمانيّ مركّبٌ معقّدٌ تلتبس فيه نزعاتٌ شتّى وتتداخل عليه عواملُ متضاربة. غير أنّ القول بتاريخيّة الأديان يعين اللبنانيّين على فهم صحيح لمباني عماراتهم الدينيّة. ليس القول بتاريخيّة الدين إنكارًا للمبادرة الإلهيّة حين يثق الناس بتقدّمها وأسبقيّتها، بل هو اعترافٌ سليمٌ بأثر الاجتماع البشريّ في صياغة التعابير الثقافيّة التي ترتديها الشرائع والأحكام والعبادات والمعاملات. فالمعنى الساميّ الذي يلج أبواب التاريخ لا تُغلق عليه تعابيرُ النصوص الدينيّة التي يهتدي بها أهلُ الأديان. ذلك أنّ الجواهر لا تني عصيّةً على القوالب الثقافيّة. وحين يُفلح اللبنانيّون في التمييز بين الأبعاد الروحيّة المطلقة في الاختبار الإيمانيّ، والأبعاد الثقافيّة النسبيّة في المؤسّسة الدينيّة، يتهيّأ لهم أن يحيوا في اختبار روحيّ وديع مسالم مبهج.

من فوائد هذا التمييز أيضًا أن يقارن اللبنانيّون الأنظومات الدينيّة بعضها ببعض فيستخرجون المتآلفات والمتباينات التي تنعقد بينها. فإذا كان التوق الروحيّ واحدًا في الإنسان، فالبنية الطقوسيّة، على سبيل المثال، لا بدّ لها من أن تكون متقاربة متشابهة. فالناس، إذا تساوت في معرفة الأصول المشتركة، تفاضلت في إدراك الجواهر منها، وأعرضت عن القشور، وأدركت القربى

الروحيّة العظمى التي تربط أهل الإيمان برباط الجهاد النبيه والكدح الطيّب والالتزام المستقيم. ومن فوائد هذا التمييز أخيرًا الاغتناء برحابة الرمز الدينيّ، الواحد في بنيته الأصليّة والمتنوّع في استخداماته المحلّيّة. بيد أنّ الرمز الدينيّ أطوارُه أشبه بأطوار كلّ حيّ على الأرض، أعني أنّه يولد كالطفل في بيئة ثقافيّة مؤاتية، ثمّ يتحرّر من لباسه الطفوليّ، فينشأ وينمو كالحدث اليافع، ثمّ يزدهر فيبلغ كمال قوّته كالبالغ التامّ الشباب إلى أن يتقلّص مداه المعنويّ ويضعف أثرُه الدلاليّ، فيهرَم كالشيخ ويفنى، ويضحي نسيًا منسيًّا في ضرائح الممارسات البالية. ولذلك كان لزامًا على أهل الأديان أن يعتنوا برموزهم الدينيّة، حتّى ينفضوا عنها غبار العتق والتخدّر ويبثّوا فيها روح الجدّة والابتكار.

هذا في الفوائد. أمّا المخاطر التي قد تنسلّ إلى وعي اللبنانيّين حين يكتفون بالتمييز النظريّ بين الدينيّات والسياسيّات، فهي مثلّثةُ المناحي، أستدلّ عليها من موقع انتمائي إلى الفكر العَلمانيّ المعتدل، الذي يرعى الإيمان في غير ما يرعاه الفكر الطائفيّ المسرف. أوّل هذه المخاطر أن تُربَط التعابير الدينيّة بحقيقة الهويّة الطائفيّة. فإذا استقرّ في وعي اللبنانيّين أنّ المسلكيّات الدينيّة مقترنةٌ بهويّة الطائفة الدينيّة اللبنانيّة التي تعتمدها، انقلبت هذه المسلكيّات على صورة الجوهر اللاتاريخيّ المستقرّ في وعي هذه الطائفة. ذلك أنّ الذهنيّة الساميّة المشرقيّة العربيّة ما فتئت تعاين الهويّة الجماعيّة في هيئة الكيان المثاليّ المتعالي على التاريخ. فإذا عسر علينا أن نسائل الكيانات الطائفيّة عن تاريخيّتها، استحال علينا من جرّاء ذلك أن نسائل الأنظومة الدينيّة عن تاريخيّة تعابيرها. ويشتدّ الإرباك في مساءلة الأنظومة الدينيّة لما يحمله الحسُّ الدينيّ من عصبيّة تفوق بحدّتها عصبيّة الانتماء الجماعيّ.

من هذه المخاطر أيضًا أن يعزل اللبنانيّون الدينيّات ويضعونها في موضع التنزّه المطلق، فتنقلب مجرّد شعائر سحريّة فارغة تُرهب الناس وتسخّرهم لمصالح النظام الطائفيّ في تواطؤ سلطانه الدينيّ وسلطانه السياسيّ. ولا يستقيم

النظر إلى الاختبار الإيمانيّ إلّا حين يتحوّل إلى مرقاة للروح الإنسانيّة ترتفع بها إلى قمم التأمّل الجوّانيّ الحرّ. لا غرابة، من ثمّ، أن يحار أهلُ العلوم الإنسانيّة في تبيان أثر هذا الاختبار وتقويم فعله في النفوس. ويغلب الظنّ فيهم أنّ الإيمان، إذا انسلخ عن منبِته الإيحائيّ الأصليّ، يسقط بالإنسان في غيهب التقهقر والتخلّف.

من هذه المخاطر أخيرًا أنّ تواطؤ الدينيّات والسياسيّات يوشك أن يُنسي الناس أنّ ثمّة غيريّة لبنانيّة عَلمانيّة لا تذاهب أهلَ الأديان في لبنان. هي عَلمانيّة معتدلةٌ تروم الظهور في مظهر الشريك الشرعيّ في الاجتماع اللبنانيّ، ويُعيقها أشدّ الإعاقة تواطؤ أهل الدين وأهل السياسة عليها. وإنّي من الذين يميلون إلى النظر الصادق في حقيقة هذه العَلمانيّة اللبنانيّة حتّى يُتاح لأهلها أن يخرجوا من الظلّ، ويُفصحوا عن تصوّراتهم. يقيني أنّ عددًا لا يُستهان به من اللبنانيّين هم عَلمانيّون في عمق اقتناعهم الفكريّ، ولو أنّهم ما برحوا يسترهبون المناداة بعَلمانيّتهم خوفًا منهم على مصير اكتتابهم الإداريّ في السجل الوطنيّ اللبنانيّ. ومع أنّ العَلمانيّة تعتمد في التعبير عن ذاتها مسلكًا رمزيًّا آخر، إلّا أنّها تُعنى بالنظر الموضوعيّ في الاختبار الإيمانيّ تُخرجه من دائرة الانحباس الطائفيّ وتشرّع له آفاق المعرفة الناشطة في المذاهب الفلسفيّة الإنسانيّة المعاصرة. وإذا افترض المرءُ أنّ العَلمانيّة اللبنانيّة هي في معظمها عَلمانيّةٌ مؤمنة، فلأنّ اللبنانيّين يصبون إلى اختبار إيمانيّ غير الاختبار الذي تفرضه عليه طوائفُهم. ومن ثمّ، فإنّ العَلمانيّة اللبنانيّة لا تروم أن تنشأ كطائفة كسائر الطوائف الدينيّة اللبنانيّة، بل هي أشبه بالحالة النقديّة التي يحتاج إليها كلّ دين للخروج من أزمة تخدّره وعتاقته.

من بعد أن أبنتُ الفوائد والمخاطر، أستعجل البلوغ إلى الإشكاليّة الخاتمة لهذا الكتاب. عنيتُ بها اقتراح العَلمانيّة الهنيّة سبيلاً إلى إعادة بناء الاجتماع اللبنانيّ المتضعضع. وإنّي من الذين ما انفكّوا يستفسرون عن الرابط الحقيقيّ

الذي يصل مقولة الاختلاف الدينيّ بمقولة الاختلاف الثقافيّ، فبمقولة الاختلاف السياسيّ في نطاق الاجتماع اللبنانيّ. قصارى القول أنّ أهل المعرفة في الأزمنة المعاصرة ما أجمعوا على النظر في مسألة الرباط هذه هل يكون الاختلاف في التعبير الدينيّ مبرِّرًا للاختلاف في التعبير الثقافيّ، والاختلاف في الرؤية السياسيّة، ومن ثمّ في التدبير السياسيّ في لبنان. يقيني أنّ اللبنانيّين سيظلّون خاضعين لإبهامات هذا الاستفسار ومخاطره المميتة طالما أنّهم لم يسارعوا إلى الفصل بين الحقل الدينيّ والحقل السياسيّ الاجتماعيّ. منشأ الإعضال أنّ اللبنانيّين لا يستطيعون لألف سبب وسبب أن يضطلعوا بمسؤوليّة الإيضاح المعرفيّ هذا. والحال أنّ هذا الإيضاح هو لهم بمثابة شاطئ الخلاص الأوحد. فإمّا أن يعتبر اللبنانيّون أنّ الدينيّات مقترنةٌ بالسياسيّات، فيتأتّى عن هذا الاعتبار أنّ اختلافهم في الرؤى الدينيّة يخلف بينهم في الرؤية السياسيّة والتدبير السياسيّ. وإمّا أن يقتنع اللبنانيّون بأنّ حقل السياسيّات هو حقلٌ مستقلّ في صلاحيّته التدبيريّة والتقنيّة ليس له أن يتأثّر باختلافات الرؤى الدينيّة الروحيّة. فيتهيّأ لهم حينئذ أن يغتنوا بتنوّعهم الدينيّ من غير أن يتخاصموا في تصوّرهم لتدبير المدينة الإنسانيّة اللبنانيّة. فالدينيّات لا طاقة لها على تدبّر الشؤون المدنيّة في إدارة المعيّة الإنسانيّة. أمّا إذا أراد اللبنانيّون أن يستلهموا قيم الإيمان الذاتيّ، فلهم أن يستدخلوها في خفَر عظيم وتواضع صادق، وهمّهم الوحيد أن يرتفعوا بالإنسان إلى المرتبة التي تليق به، لا أن يفرضوا على البنى التشريعيّة والمؤسّسات التنظيميّة، وعلى نظرائهم وشركائهم اللبنانيّين، أحكامَ الفقه الدينيّ الذي يبايعونه.

لا شكّ في أنّ اليقين المعرفيّ الذي تعتمده العَلمانيّة الهنيّة في الفصل بين الدينيّات والسياسيّات هو الذي يُنقذ الاجتماع اللبنانيّ من التكاذب الطائفيّ، والتغالب المنفعيّ، والتحارب الإلغائيّ. ولذلك يكفي المدينةَ الإنسانيّة أن ترعى في حيادها التدبيريّ توقَ الإنسان المسيحيّ الروحيّ وتوقَ

الإنسان المسلم الروحيّ حتّى تصون لمواطنيها فسحةً جليلةً من الحرّيّة الفكريّة تُتيح للجميع أن يعبّروا عن اختبارهم الإيمانيّ في نطاق وجدانهم الفرديّ. أمّا أن ينقلب الحقل السياسيّ ميدانًا للتشريع الدينيّ، فهذا ممّا لا يحتمله الاجتماعُ اللبنانيّ المتنوّع. وفي هذا الانحراف تكمن مخاطر الطائفيّة اللبنانيّة التي ما فتئ بعضُهم يعتبرها الضمانة الوحيدة لاستمرار الجماعات اللبنانيّة المتنوّعة. لقد آن الأوان للّبنانيّين أن يعتصموا بمقتضيات الوضوح الفكريّ الصادق ويختاروا بين نهجَين في الوجود الاجتماعيّ. فإمّا أن يربطوا الحقل السياسيّ بالتشريع الدينيّ، فتنشأ لهم مجتمعاتٌ لبنانيّة متمايزة حتّى حدود الانفصال، وإمّا أن يفصلوا الحقل السياسيّ عن الاختبار الدينيّ، فينهض لهم مجتمعٌ لبنانيٌّ واحدٌ في تدبيره السياسيّ متنوّعٌ في اختباراته الفكريّة والروحيّة. وهذا لا يتأتّى للّبنانيّين ما لم يقتنعوا بأنّ ارتباط السياسيّات بالقيمة الأخلاقيّة لا يستتلي ارتباط السياسيّات بالمنظوريّة الثقافيّة الاجتماعيّة الحقوقيّة التي يستدعيها الانتماء الدينيّ الجماعيّ. فالقيمة الأخلاقيّة التي ينبغي أن تعتصم بها السياسيّات يمكن أن يستلّها الاجتماع اللبنانيّ من مصادرها الروحيّة المسيحيّة والإسلاميّة من غير أن يربطها بمنظوريّة تشريعيّة إسلاميّة أو مسيحيّة تهيمن هيمنة كاملة على حقل التدبير السياسيّ الأرحب. وحده هذا الوضوح المعرفي خليقٌ بإحياء الاجتماع اللبنانيّ. ولا جرم أنّ مثل هذا الوضوح يستحقّ أن يُكبّ على تطلّبه أصحابُ الفكر النقديّ الإصلاحيّ في المجتمع اللبنانيّ.

خاتمة القول أنّ اللبنانيّين لا يستطيعون الانتقال من مرحلة المعاينة الناقدة والاعتراف الصادق إلى مرحلة المجاوزة البنّاءة والتركيب الابتكاريّ لمجتمعهم الجديد إلّا إذا أجمعوا على اعتماد العَلمانيّة الهنيّة التي تميّز من غير أن تفصل، وتعيّن من غير أن تقلّص، وتضبط من غير أن تقهر. مثَل هذه العَلمانيّة الهنيّة كمثَل الحاضنة التي تسمح لجميع المختلفين بالتعبير الحرّ عن اختباراتهم ويقينيّاتهم وتصوّراتهم. وميزتُها أنّها تخرج من دائرة الاستقطاب الدينيّ

وتحتضن الجميع في غير ما تدّعي الأديانُ الاحتضانَ والتعالي. فرادتها أنّها في حيادها الموضوعيّ لا تطلب لذاتها أو لمضامينها أو لحقائقها التأييد أو المبايعة. فهي لا تحمل إلى الآخرين سوى ما يريده الآخرون لأنفسهم من مضامين الاختبار الإنسانيّ السامية. بيد أنّها تردع الجميع عن الاستئثار والتسلّط. حقيقتها الوحيدة حيادُها الضابط لانتظام المختلفين في دائرة المعيّة المتساوية. ولذلك أعاين فيها أجمل الوعود الخلاصيّة للاجتماع الإنسانيّ وللاجتماع اللبنانيّ. وأحثّ الجميع، ولاسيّما الأجيال الفتيّة، على التأمّل في خصائصها وميزاتها وطاقاتها البنّاءة.

فهرس المواد

صدر للمؤلّف

بالعربيّة

– بين المسيحيّة والإسلام. بحثٌ في المفاهيم الأساسيّة (المكتبة البولسيّة، جونية، لبنان، ١٩٩٧).
– مقالاتٌ لاهوتيّة في سبيل الحوار (المكتبة البولسيّة، جونية، لبنان، ١٩٩٧).
– علم الأصول اللاهوتيّة. في فلسفة الدين، بالاشتراك مع عادل تيودور خوري، الجزء الأوّل (المكتبة البولسيّة، جونية، لبنان، ٢٠٠٠).
– علم الأصول اللاهوتيّة. في قضايا الإيمان، بالاشتراك مع عادل تيودور خوري، الجزء الثاني (المكتبة البولسيّة، جونية، لبنان، ٢٠٠٢).
– جوهر المسيحيّة ومفارقاتها. المسيحيّة على مشارف الألف الثالث، بالاشتراك مع كيرلّس سليم بسترس (المكتبة البولسيّة، جونية، لبنان، ٢٠٠١).
– بين الدين والفلسفة. نظراتٌ في الإلحاد المعاصر (دار الهادي، بيروت، ٢٠٠٣).
– الأُسس اللاهوتيّة في بناء حوار المسيحيّة والإسلام (جامعة القدّيس يوسف، دار المشرق، بيروت، ٢٠٠٣).
– الفِسارة الفلسفيّة. بحثٌ في تاريخ علم التفسير الفلسفيّ الغربيّ (دار المشرق، بيروت، ٢٠٠٤).
– محنةُ الإيمان. اجتهاداتٌ ومساءلاتٌ في الفكر الدينيّ المسيحيّ (دار المشرق، بيروت، ٢٠٠٥).
– الفكر العربيّ الدينيّ المسيحيّ. مقتضيات النهوض والتجديد والمعاصرة (دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠٧).
– بين الجامعة والسياسة (منشورات جامعة الروح القدس، الكسليك، جونية، لبنان، ٢٠٠٧).
– النور والمصابيح. التعدّديّة الدينيّة في جرأة المساءلة اللاهوتيّة المسيحيّة (منشورات جامعة البلمند، لبنان، ٢٠٠٨).
– بين الدين والسياسة. الفكر السياسيّ المسيحيّ في بنائه النظريّ وواقعه اللبنانيّ (دار النهار، بيروت، ٢٠٠٨).

– بين الابن والخليفة. الإنسان في تصوّرات المسيحيّة والإسلام (المكتبة البولسيّة، جونية، لبنان، ٢٠١٠).
– هايدغر والفكر العربيّ (تعريب إيلي نجم، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٥).
– أهؤلاء هم اللبنانيّون ؟ عوارض الاضطراب البنيويّ في الذات اللبنانيّة (دار سائر المشرق، بيروت، ٢٠١٦).

بالفرنسيّة

– *La cité humaine dans la pensée de Martin Heidegger : Lieu de réconciliation de l'être et du politique*, 1e éd. (1996), 2e éd., Paris, L'Harmattan, 2016.
– *Frédéric Gentz : De la paix perpétuelle*, « Thesaurus de philosophie du droit », Centre de philosophie du droit, Paris, Vrin, 1997.
– *Heidegger et la pensée arabe*, Paris, L'Harmattan, 2011.
– *Pour une pensée arabe humaniste : Paul Khoury et les promesses de l'incomplétude humaine*, Paris, L'Harmattan, 2012.
– *Fils et Vicaire : Pour une anthropologie islamo-chrétienne comparée*, trad. par Fadi Abdelnour, Paris, L'Harmattan, 2015.
– *Le Christ arabe : Pour une théologie arabe chrétienne de la convivialité*, Paris, Cerf, 2016.
– *Anthropologies croisées : Essai sur l'interculturalité arabe* (à paraître).

كلمة المؤلف

لبنان ليس فعل إيمان دينيّ حتّى يشعر المرء بأنّ الركون إلى شيء من الرجاء الماورائيّ قد يُعينه على تجاوز عثرات الحياة اليوميّة. لبنان كيانٌ سياسيٌّ اجتماعيٌّ قانونيٌّ معتلٌّ، قبل أن يكون أنشودةً غنّاءة. وما اعتلالُه المزمن سوى الوجه القاتم لمآسي الآلاف من اللبنانيّين الذين يعانون الذلّ والإهانة والفقر والتشرّد والتهجير والتسلّط والاستغلال. فلا يجوز لواضعي القصائد اللبنانيّة أن يعزّوا الناس بالتأمّل السكونيّ في بهاء الدعوة اللبنانيّة، فيما الإنسان في لبنان والبيئة في لبنان ساقطان في التهلكة.

مُستندُ الكتاب التأمّلُ في أحوال الأمم الراقية نسبيًّا، تلك التي نضج فيها الوعيُ الاجتماعيُّ، فأفضى بها إلى احترام شرعة حقوق الإنسان، والاحتكام الطوعيّ إلى القوانين المقترنة بها. خلاصتُه أنّ اللبنانيّين أذعنوا لنوائب الدهر، فأضحوا كالأشلاء المتناثرة لا تجمعهم قضيّةٌ ساميةٌ، ولا تحرّكهم غايةٌ شريفةٌ. أمّا فرضيّته الأساسيّة، فالقول ببلوغ الاجتماع اللبنانيّ شفير التفكّك والانحلال، حيث أمسى لزامًا على كلّ لبنانيّ أن يحزم أمره. فإمّا الرضوخ والقبول بالإلغاء الذاتيّ، وإمّا الانتفاض والتطوّع للإنقاذ في الدائرة الصغرى، فالدائرة الوسطى، فالكبرى.

مشير باسيل عون

أستاذٌ جامعيٌّ وباحثٌ في الفِسارة الفلسفيّة (علم أصول التفسير)، وفلسفة الدين، وتلاقي الحضارات في التجابه والتحاور، وقضايا التعدّديّة الثقافيّة. تناهز كتبُه الثلاثين باللغتَين العربيّة والفرنسيّة، ومنها: **بين المسيحيّة والإسلام** (1997)، **الفِسارة الفلسفيّة** (2004)، **الفكر العربيّ الدينيّ المسيحيّ**، **مقتضيات النهوض والتجديد والمعاصرة** (2007)، **بين الدين والسياسة** (2008)، **بين الابن والخليفة**، **الإنسان في تصوّرات المسيحيّة والإسلام** (2010)، **هايدغر والفكر العربيّ** (2011).



